

أبرز ملامح الاشتراكية وتطبيقاتها العربى

الدكتور حسن عمون

أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

١٩٦٨



دار المغارف بمصر

إهداء

إلى أولئك الذين لا يبتغون من وراء عملهم أجرا ولا شكورا .
إلى أولئك الذين يستضعفون القوى حتى يأخذوا الحق منه ويستقوون
الضعيف حتى يأخذوا الحق له .

إلى أولئك الذين هداهم الله الى الحق فأحيوا سنة من سنن الإسلام
ولم يبالوا بما يلقونه في سبيل ذلك .

إلى أولئك الذين آمنوا بربهم ووطنهم وبمجتمعهم : آمنوا بربهم
فأخلصوا له النية والعمل ، وآمنوا بوطنهم فلم يضنوا بأى شيء في سبيل
إسعاده ، وآمنوا بمجتمعهم واستعذبوا الالم في سبيل انصافه واستشعروا
المودة والرحمة للكادحين من أفرادهم .

إلى أولئك الذين لا يمنهم من الرجوع إلى الحق صلف أو كبرياء ،
ولا ينهيم عن رفعة الوطن جلال الخطر ولا عظم الفداء .

إلى أولئك الذين آمنوا بقضية الاشتراكية فنادوا بها وعملوا على تثبيتها
وتطبيقها فأحيوا بذلك سنة ، وأسعدوا أمة ، وأصبحوا لغيرهم من
الشعوب قدوة .

حسن هون

للدولف الكتب الآتية :

أولاً : كتب من تأليفه :

١ - اللغة والنحو .

٢ - العراق وما توالى عليه من حضارات .

٣ - في اليونان من هنا وهناك (باللغة الفرنسية)

٤ - صور ملهمة من واقع المجتمع العربي .

٥ - مصر كما يراها الكتاب اللاتينيون (باللغة الفرنسية وهي الرسالة الرئيسية
لدكتوراه الدولة من فرنسا)

٦ - أبرز ملامح ثورة ٢٣ يوليو .

ثانياً : كتبت من ترجمته .

١ - نظرية الأنواع الأدبية (من الفرنسية إلى العربية في مجلدين)

٢ - النساء العالمات لموليير (من الفرنسية إلى العربية بالاشتراك مع الدكتور
طه الحاجري .)

٣ - مدرسة الأزواج لموليير (من الفونسية إلى العربية ضمن سلسلة روائع
المسرح العالمي لوزارة الثقافة والإرشاد القومي) .

٤ - سجاناريل لموليير (من الفرنسية إلى العربية ضمن سلسلة روائع المسرح
العالمي لوزارة الثقافة والإرشاد القومي)

٥ - تيبول - حياته وشعره (من اللاتينية إلى العربية وهي الرسالة الثانية
لدكتوراه الدولة من فرنسا)

ثالثا : كتب بعضها مؤلف وبعضها مترجم لم تنته بعد من الطبع .

١ - عبقرية اللغة العربية .

٢ - من وحى الجزيرة .

٣ - أوديسا العصر الحديث (مترجمة من اليونانية الحديثة إلى العربية) .

٤ - اللغة والنحو - الجزء الثانى .

٥ - فى الاسكندرية من هنا وهناك .



منهج البحث

الباب الأول

- ١ - معنى الاشتراكية
- ٢ - متى وكيف نشأ الاشتراكية
- ٣ - الاشتراكية بين الشيوعية والرأسمالية
- ٤ - ما هو المجتمع الاشتراكي ؟
- ٥ - الاشتراكية مذهب من المذاهب السياسية
- ٦ - الاشتراكية غاية تتطلع إليها كل الشعوب بما في ذلك الشعوب الرأسمالية
- ٧ - الاشتراكية في ميزان النقد
- ٨ - الاشتراكية سلوك وعمل لا قول وجدل

الباب الثاني

- ١ - الاشتراكية في المجتمع العربي قبل الاسلام
- ٢ - الاشتراكية في الاسلام
- ٣ - الاشتراكية والزكاة
- ٤ - مظاهر الاشتراكية في العصور الاولى للدول العربية
- ٥ - الاشتراكية في مد وجزر مع تقدم وتأخر الدولة العربية
- ٦ - الاشتراكية مظهر من مظاهر الوعي الفكري والاجتماعي في العالم العربي
- ٧ - الاشتراكية لدى المجتمع العربي في العصر الحديث
- ٨ - أهم مميزات التطبيق العربي للاشتراكية
- ٩ - مستقبل الاشتراكية

المقدمة

إن ما سنكتبه هنا عن الاشتراكية بوجه عام وعن تطبيقها العربي بوجه خاص يمكن أن ينظر إليه كما ينظر إلى حلقة من حلقات الدراسات الاجتماعية يحاول فيها أصحابها أن يربطوا بين أهم مظاهر المجتمع المعاصر ومظاهر المجتمعات القديمة كفرع منها وامتداد لها .

فلحاضر وليد الماضي من غير شك والمستقبل امتداد للحاضر رضينا بذلك أم كرهنا ؛ كما يحاول أصحابها أيضا أن يسهوا بقدر من مجهودهم وبطاقة من نشاطهم في معالجة قضايا العصر وتقريب منالها وتيسير فهمها للدارسين من أبناء هذا الجيل في المجتمع العربي ؛ ذلك الجيل الذي قدر عليه - دون اختيار منه - أن يرث شيئا من أعباء الماضي وأن يؤهل نفسه لمواجهة تكاليف المستقبل ؛ وهي مسؤولية كبيرة ومهمة شاقة ؛ نرجو له فيها السداد والتوفيق .

ولعل من أهم قضايا العصر ، هي قضية الاشتراكية ؛ إن لم تكن هذه القضية أهم تلك القضايا على الإطلاق . ففيها لا يزال بعض الناس في حيرة من أمرها ، وفيها لا تزال أقلام الكتاب من الشرق والغربيين تثير ألوانا من الحديث والخصومة والجدل ، بل لقد بالغ بعض المعارضين لقضية الاشتراكية والساخطين عليها في فهمهم المعكوس وفي توهمهم لمفاسدها وأضرارها فتصوروا وصوروا للناس أن الفنون الرائعة الجميلة والآثار الخالدة على الزمن ليست في حقيقة هذا التصور إلا ثمرة من

من ثمرات الرأسالية ونتيجة لمجهوداتها في عهود الملكيات والاقطاعيات والديكتاتوريات ؛ وأن هذه الآثار وتلك المنجزات الفنية التي تعتر بها المجتمعات وتزدان بها بلادهم ومدنهم لم يفكر فيها ولم تنشأ ولم تترعرع إلا في ظل تلك العصور التي لم تعرف قضية الاشتراكية ولم تمارس تعاليمها ومبادئها .

واستطاع هؤلاء المعارضون الساخطون أن يجدوا في بطون التاريخ ويستمدوا من كتب المعارف المتعددة والفنون المختلفة الشواهد والأمثلة التي تؤيد ما يذهبون إليه ؛ غير أن ذلك في الواقع لا ينطوي على منطق سليم ولا على فكرة واقعية ؛ وعلى هذا يمكن أن يدخل ضمن إطار هذه العبارة المتداولة الموروثة - كلمة حق أريد بها باطل - ؛ إذ أن الاشتراكية لم تعرف ولم تمارس في تلك العصور الغابرة ؛ وستكون لنا بمشيئة الله - في ثانيا هذا البحث - فرصة لتنفيذ موقف هؤلاء المعارضين وبيان بطلان الأسس التي بنوا عليها آراءهم وأحكامهم وفساد المنطق الذي اتخذوا منه ذريعة لخدبة الآخرين والتضليل لهم ؛ وفيها كذلك لا يزال عدد من الدول يحارب هذه القضية ويرى فيها سلاحا للقضاء على الفؤذ المادى ومعمولا لهدم السلطان الادبى . وحينما نتحدث عن تلك الدول التي تحارب هذه القضية ندخل ضمنها أيضا بعض الافراد الرأساليين الذين يتوجسون خيفة من قضية الاشتراكية ويتوقعون كل الشر من اعتناقها وتنفيذ مبادئها .

ومصدر ذلك - فيما نعتقد - أمران : الامر الاول عبارة عن أنانية وجشع متمكنين من نفوس هذه الافراد وتلك الدول ؛ والامر الثانى

عبارة عن سلبية في تفهم أبعاد هذه القضية وعدم تعمق في تحليل جوانبها وكشف أغوارها والاطمئنان على ماسيجنيه الافراد من نتائجها وثمارها .
ونعتقد أن هذا الفريق من الناس الذين لا يزالون في حيرة من أمر قضية الاشتراكية ولا يزالون غير مطمئنين إلى فعاليتها وإيجابيتها وفوائدها وعلاجها لاخطر قضايا المجتمع الأخرى ؛ نقول ، إننا نعتقد أن هذا الفريق من الناس لو هيث له الفرصة لدراسة هذه القضية والتعرف على جوانبها والغوص بمداركه في أعماقها وإبعادها لتغير موقفه منها ومنطقه بالنسبة لها ولاقتنع بالحاجة إليها وبحتميتها وآمن بها كحل سلى لكثير من مشاكل المجتمعات الانسانية .

إنه من المنطق والمفيد في نفس الوقت أن يكون الذين يكتبون في الاشتراكية من أولئك الذين يؤمنون بها كبداً ويقنعون بسلامة نتائجها كفاية حتى يكون ما يكتبونه عنها نابعا من عقيدتهم ولما بهم لا من قراءتهم ولما يسجعونه من أحاديث تتصل بها ؛ ذلك أن الكلام أو الحديث أو الكتابة النابعة من القلب والصادرة عن اقتناع ولما به تنجيه مباشرة إلى القلب ويكون تأثيرها بالنسبة للقارئ والسامع أشبه بالتأثير المغناطيسى أو بتأثير السحر كما يقولون . وهنا يكون التجاوب كاملا بين المتحدث والسامع أو بين الكاتب والقارئ ؛ كما تكون النتيجة المنتظرة أو الثمرة المرجوة من وراء الكتابة في هذا الموضوع عظيمة القيمة مؤكدة الحصول . ومن أجل هذه الاعتبارات ، وربما لاعتبارات

أخرى يضيق عن ذكرها ميدان هذه العجالة في هذا البحث ، أردنا أن ندلي بدلونا في هذا الموضوع وأن نسهم بقدر من الوقت والجهد في هذه القضية ، قضية الاشتراكية التي آمنّا بها واقتنعنا بسلامة مبادئها وازدنا اطمئنانا بحسن مساهمتها في كثير من حلول المشاكل الاجتماعية من سياسية واقتصادية وأخلاقية . وكل الذي نرجوه - ونعتقد أن هذا أيضا هو موضع رجاء كل من يكتب في موضوع الاشتراكية - هو أننا نستطيع تكوين جيل من طلاب الجامعة تكويننا اشتراكيا صحيحا بحيث تنعكس هذه التعاليم الاشتراكية على تصرفات هذا الجيل وعلى سلوكه في هذه الميادين الثلاثة الهامة وعلى سلوكه مع أفراد أسرته ، وعلى سلوكه مع زملائه في الكلية وفي الجامعة ، وعلى سلوكه مع أفراد المجتمع الكبير . وعندئذ تكون الغاية من هذا العمل قد تحققت على خير وجه ؛ فيرضى الأستاذ عن عمله وبضائع من مجهوده في هذا الميدان ويستجيب الطالب - راضيا - لما يطلب منه من تفهم واستيعاب التعاليم الاشتراكية ، ويبنى المجتمع ثمرات عديدة من وراء مجرّد الاساندة واستجابة الطلاب . هذا وينبغي ألا يغيب عنا أن نشير هنا أيضا إلى أن من أهدافنا الاصلية كذلك أن نقدم لطلاب الجامعة والقارئ بصفة عامة هذه القضايا الاشتراكية وما تضمنه من آراء وأفكار تدور حول موضوع الاشتراكية في لغة صحيحة وبعبارة مستقيمة وأسلوب مهذب ؛ إذ أن طالب الجامعة أصبح في حاجة ماسة إلى ذلك ؛ فقد عرفنا من تجاربنا معه أنه يتعثر في تعبيره ولا يستطيع في أكثر الأحيان أن يشرح أفكاره - بالرغم من جودتها - بعبارة سليمة واضحة ؛ مما يجعلنا نفزع أمام هذه الظاهرة من

الضعف اللغوي ونشفق على مستقبل لغتنا القومية في هذا العصر الحافل
بالمعارف والأحداث والمفاجآت .

والله نسأل أن يوفقنا لما فيه إرضاء اهتماننا وتقدم ونفع لمجتمعنا
وتثييت وازدهار لاشتراكيقتنا إنه نعم الموفق ونعم النصير ١ ١ ١

حسن عون

١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

البَابُ الْأَوَّلُ

- ١ - معنى الاشتراكية ٢ - متى وكيف تنشأ الاشتراكية ٣ - الاشتراكية بين الشيوعية والرأسمالية ٤ - ما هو المجتمع الاشتراكي ؟ ٥ - الاشتراكية مذهب من المذاهب السياسية ٦ - الاشتراكية غاية تتطلع إليها كل الشعوب بها في ذلك الشعوب الرأسمالية . ٧ - الاشتراكية في ميزان النقد ٨ - الاشتراكية سلوك وعمل لا قول وجدل

معنى الاشتراكية

من الامور المتبعة عند كثير من المؤلفين أن يحاولوا في أول مؤلفهم تعريف الموضوع الذى يكتبون من أجله . وفى هذا تتحقق فائدتان :
الاول صورة واضحة عن موضوع التأليف قبل التعمق فى تفصيلاته ومسائل فصوله وأبوابه ، بحيث يستطيع الدارس أو القارئ لهذا الموضوع أن يحيط به أولا ككل ؛ كما يستطيع أن يترسم معالم هذه الصورة كلها خطأ خطوة إلى الامام فى تتبع أقسام الموضوع وتفهم مسائله وقضاياها .
الثانية - خلق نوع من اللفة سلفا بين الموضوع والدارسين له ؛ وفى هذا ضمان كبير للارتباط به والرغبة فى استيعابه والالمام بما يحويه من آراء وأفكار .

ومن الامور المتبعة أيضا عند هذا الصنف من المؤلفين أن يعرف الموضوع من ناحية اللغة ومن ناحية المدلول الذى يتفاهم عليه أفراد المجتمع . وتلبا لهذا المنهج نحاول شرح الاشتراكية فى اللغة أولا ثم فى مدلولها أو مفهومها بين الناس ثانيا .

١ - الاشتراكية فى اللغة عبارة عن مصدر صناعى بمعنى أن هذه الصيغة ليست الصيغة القياسية فى اللغة وإنما هى صيغة دخلها نوع من الصنع ؛ وذلك باضافة ياء مشددة وتاء التانيث على بعض المصادر القياسية أو على بعض الاسماء والصفات ؛ فنال المصدر الصناعى الذى يهىء من المصدر الحقيقى كلمة - اشتراكية - وكلمة انفصالية - وكلمة

تعاونية - إذ أن كلا منها قد جاءت من - اشتراك - و - انفصال -
وتعاون - وهى مصادر - ل - اشترك وانفصل وتعاون - . ومثال
المصدر الصناعى الذى يجرى من الأسماء - قومية - وطنية - حزبية -
أرضية - ، وواضح تماما أن هذه المصادر قد جاءت من : قوم ،
ووطن ، وحزب ، وأرض - وهى كما نرى أسماء ، الأول اسم جنس
والثانى والثالث والرابع أسماء مفردة . ومثال المصدر الصناعى الذى
يجرى من الصفات - حرية - ؛ وقد جاء هذا المصدر الصناعى بدوره
من الصفه - حر .

ومن فضائل اللغة العربية وميزاتها أن وجد فيها هذا المبدأ - مبدأ
المصدر الصناعى - الذى يدل بصورة واضحة على حيوية اللغة ، والذى
يعين فى نفس الوقت على نمو اللغة واتساعها ومسايرتها لتطور المجتمع الذى
يتحدث بها . والحق أننا فى هذا العصر الحديث قد التجأنا كثيرا إلى
المصادر الصناعية لشرح بها كثيرا من المدلولات أو المفاهيم التى تتداولها
الآن مثل : اشتراكية ، وطنية ، حرية ، جمعية ، تعاونية ،
استهلاكية ، عبودية ، ديمقراطية ، ديكتاتورية ، وحدوية ، انفصالية ،
انعزالية ، مذهبية ، استعمارية ، احتكارية ، اقطاعية ، ثورية ، رأسمالية
انتهازية ملكية ، شعبية ، جمهورية ، استبدادية ، دستورية ، معنوية ،
أولوية ، أفضلية ، أكثرية ، أقلية ، امبريالية ، زراعية ، إقتصادية ،
امبراطورية ، صناعية ، مهنية ، هندسية ، همجية ، مركزية ، لاسركزية
تأسيسية ، رجعية ، طائفية ، أقليمية ، عربية ، فنية ، بطولية ،
تنفيذية ، برلمانية ، الداخلية ، الخارجية ، دورية ، زمنية ، واقعية ،

مثالية ، حتمية ، اسلامية ، مسيحية ، يهودية ، شرقية ، غربية ،
ايجابية ، عنصرية ، سلبية ، مكانية . وهناك أمثلة أخرى عديدة يكثر
تداولها فيما نقرأه في الصحافة والكتب الحديثة والمجلات وفيما نسمعه
عن طريق الاذاعة أو المحاضرات أو الندوات أو المؤتمرات التي
تقام هنا وهناك .

وإذا كنا قد أكثرنا من التمثيل للمصادر الصناعية فإننا نريد بذلك
أن نبين مدى اعتماد اللغة المعاصرة على هذه الصيغة وأبعاد استعمالنا
للمصادر الصناعية لشرحها المفاهيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، التي
فرضتها الظروف الخاصة في العالم المعاصر . ومن ذلك ندرك في سهولة
مقدار الحاجة إلى هذه الصيغة المرنة ومبالغ الفائدة الكبيرة التي تجنيها
اللغة ويجنيها المجتمع العربي من وراء هذه الصيغة ومن وراء ما تهيأ لها
من مرونة . ويمكن للدارس أن يتأكد من ذلك حينما يوجه عنايته
واهتمامه للملاحظة ما يقرأه من أخبار وإعلانات في الصحافة والمجلات
وما يسمعه من أحاديث وندوات في الاذاعة والمتنديات فإنه لا يكاد
يقرأ سطرا أو يسمع تعبيراً يشرح معنى أو فكرة دون أن يعثر في
ثنايا ما يقرأ وما يسمع على صيغة أو صيغتين من المصادر
الصناعية .

ننتقل الآن إلى نقطة أخرى لها صلة وثيقة بالمعنى اللغوي الكلمة -
الاشتراكية - ، وهذه النقطة تهم في الدرجة الأولى الدارس اللغوي
أو الدارس للأصوات اللغوية . هذه النقطة عبارة عن الصلة بين

أصوات كلمة - الاشتراكية - أو الحروف المكونة لهذه الكلمة ، وبين مفهوم هذه الكلمة أو ما تدل عليه . وهذا المبحث في الواقع يعتبر من المباحث اللغوية القديمة ، كما يعتبر أيضا من المباحث الهامة التي يعنى بها الدارسون أو المتخصصون في الدراسات اللغوية . ومن أجل ذلك لن نطيل الحديث عن هذه النقطة بالرغم من أهميتها ، وإنما سنعرض لها في سرعة وخفة لنصل إلى ما يهم الدارس للاشتراكية لا الدارس للغة الاشتراكية .

من المبادئ المقررة عند كثير من اللغويين أن الحروف المكونة للفظ تدل بطبيعتها تكوينها أو أصواتها على المعنى المقصود من ذلك اللفظ . وينبغي ألا يفهم من ذلك أن هذا المبدأ ينطبق على كل الألفاظ أو الكلمات اللغوية وإنما هو في الواقع ينطبق على نسبة كبيرة من الألفاظ اللغوية . وفي هذه الحالة قد يوجد الانطباق بصورة واضحة صريحة كاملة وقد يوجد بصورة غامضة بعيدة الإدراك ؛ فمن أمثلة الانطباق الواضح الصريح الكامل لفظ الاشتراكية ولفظ هواء ولفظ سر ، ولفظ بلع ؛ فكل واحد من هذه الألفاظ إذا ما حملناه إلى أصواته المكونة له ، وإذا ما عرفنا طبيعة تكوين هذه الأصوات ومكان خروجها من الجهاز الصوتي في الإنسان أمكننا في يسر وسهولة أن ندرك الصلة الوثيقة بين هذه الأصوات واللفظ المكون منها ؛ والذي يعنينا من هذه المجموعة من الألفاظ بصفة رئيسية هو لفظ الاشتراكية . المادة الأولى لهذا اللفظ هي مادة - شرك - أي الشين والراء والكاف ،

ثم جئنا من هذه المادة بصيغة جديدة هي صيغة اشترك ، ويسمى علماء اللغة صيغة - افتعل - ، وإذن فقد أصبحت الاصوات المكونة اساسا للصيغة التى جاء منها المصدر الصناعى هي الشين والتاء والراء والكاف ثم جئنا بالمصدر القياسى من هذه الصيغة وهو - الاشتراك ؛ ثم جئنا بالمصدر الصناعى من هذا المصدر وهو الاشتراكية . ولننظر الآن فى طبيعة كل صوت أو كل حرف من هذه الحروف على حدة .

الشين عبارة عن حرف أو صوت تتعاون فى صنعه أو فى خروجه الاعضاء الآتية : ظهر اللسان ، سقف الحنك ، فهو صوت لا يستقل به جزء واحد من اجزاء الجهاز الصوتى وإنما يستلزم العمل فى تكوينه لأكثر من جزء واحد . وكذلك الشأن بالنسبة للتاء ؛ فهى عبارة عن صوت يخرج نتيجة التقاء بين طرف اللسان وأصول الثايات العليا مع امتداد عرض ذلك الطرف من اللسان ؛ وإذن فالتاء أيضا تحتاج لصنعها أو لتكوينها ازدواج بجهود لجزمين من اجزاء الجهاز الصوتى . أما الراء فأمر صنعها أو خروجها أوضح من أمر الصوتين السابقين ؛ إذ أنها تخرج من طرف اللسان مع أصول الثايات العليا مع تكرار الالتقاء بين هذين العضوين .

وأما الكاف فهى بدورها نتيجة لعمل عضوين من أعضاء الجهاز الصوتى هما مؤخر اللسان مع سقف الحنك ؛ فهو عمل مزدوج أيضا كالازدواج الذى لاحظناه فى الاصوات أو الحروف المتقدمة .

وإذن فكل صوت من أصوات هذه الكلمة يستلزم عملا مضاعفا

أو عملا ينهض به أكثر من فرد ؛ وهل للاشتراك في اللغة معنى سوى هذا ؟ هل نستطيع أن نتصور « شركة » من فرد واحد ؟ وهل يمكن أن نستعمل صيغة « اشترك » دون أن نتصور عملا يقوم بين شخصين على الأقل أو بين مجموعة من الأشخاص ؟ إن أصوات لفظ « الاشتراك » في تكوينها الطبيعي وفي تحليلها المعلى وفي ملاحظة أبعادها اللفظية تشير بوضوح إلى المعنى الذى يمكن أن يدل عليه اللفظ . وربما يتضح ذلك أكثر عندما نلاحظ التكوين الصوتى لهذه الكلمات الأخرى التى ذكرناها كـ « مثله » للدلالة على الصلة الوثيقة بين اللفظ ومعناه أو اللفظ ومدلوله .

فكلمة « هواء » مثلا لو حللناها صوتيا نجد أنها مكونة من الهاء التى تتسكون فى الخنجرة عند أقصى الحلق وهو أول عضو من أعضاء الجهاز الصوتى كما يقول علماء اللغة من العرب قديما وهو أقرب عضو من أعضاء الجهاز الصوتى إلى الرئة ، أو بمعنى آخر هو أول عضو من أعضاء الجهاز الصوتى فى نظر أولئك اللغويين من العرب ؛ لأن الرئة بالنسبة للجهاز الصوتى لم تدخل لهم فى اعتبار ؛ ومن الواو التى تخرج من الشفتين مستديرتين وهما آخر عضو من أعضاء الجهاز الصوتى ؛ ومن الألف اللينة التى هى عبارة عن امتداد للصوت لا يستقر فى موضع حتى يوقفه صوت آخر أو حرف آخر ؛ وهى هنا تصور امتدادا داخليا من الشفتين حتى الرئة أو حتى أقصى الحلق ، حيث تخرج الهزمة . ولو أننا وضعنا النطق الصوتى لكلمة « هواء » برسم خطى لكنت صورة الرسم تشير إلى مدلول اللفظ ؛ وبمعنى آخر يبدأ الصوت الأول من

هذه الكلمة بأول عضو من أعضاء الجهاز الصوتي ، ثم يخرج الصوت الثاني من آخر عضو من أعضاء الجهاز الصوتي ، ثم يمتد الصوت بعد ذلك من آخر عضو الى أول عضو من أعضاء الجهاز الصوتي . وهل للفظ الهواء دلالة أخرى غير تلك الدلالة التي تكونها طبيعة الاصوات ؟ ان هذه الكلمة في الواقع تشف بشكل دقيق جدا عن المعنى المقصود منها .

ولعل أوضح من ذلك أيضا ما يمكن أن نلاحظه بالنسبة لكلمة - سر - ؛ تلك الكلمة مكونة من ثلاثة حروف أو من ثلاثة اصوات متقاربة جدا من حيث النخرج بحيث يمكن عدم تصور فاصل بين مخارج هذه الحروف .

فالسین كما نرى تخرج نتيجة نوع من الصغیر يحدث عند التقاء ظهر اللسان بمقدم سقف الحنك ، تاركا الصوت يخرج بين ظهره والحنك الاعلى . وأما الراء فهی كما رأينا منذ قليل نتيجة لالتقاء طرف اللسان مع أصول التایا العليا ، وهی منطقة من الجهاز الصوتی تقرب جدا من المنطقة التي تخرج منها السین ، بحيث یخیل الینا أنها یكونان منطقة واحدة . والراء الثانية لیست إلا تكرارا لعملیة اخراج الراء الاولى ؛ ومعنی هذا أن أصوات هذه الكلمة متقاربة بل متداخلة فی بعضها حتی لیكاد الناطق أو السامع یتصور لهذا التقارب والتداخل أن جمیع الاصوات تبعت من مكان واحد لا یفصل شیء بین مساحته أو إبعاده .

ولذا أعدنا الى الذاكرة ما یعرف عن السر من أنه بین اثین ، وما یقال بشأنه من أن السر إذا تجاوز اثین اصبح غیر سر ، فهل

لستطيع أن تصور شيئا آخر غير ما يفهم من طبيعة الاصوات التي كوت لفظ سر - ؟ . أليس في طبيعة أصوات هذا اللفظ ما يوحي بأن السر هو عملية انتقال فكرة أو رأى أو عبارة من شخص الى شخص دون أن يكون هناك ثالث يفصلها أو مضافة بعيدة تحول دون عملية الانتقال بهذه الدقة وبذلك الحيطه التي تراعى في نقل الفكرة وفي الحفاظ عليها ؟

نعتقد أن البيان الخاص بأصوات الامثلة أو الكلمات السابقة يمكن لتوضيح الصورة التي ينبغي أن ترسم في ذهن الدارس عن الصلة بين اللفظ والمعنى أو بين اصوات اللفظ ومدلوله .

وبقي مثال أخير ربما كان يحجب الدارس أو القارئ لصلة لفظه بمعناه أكثر من عجبه بالنسبة للامثلة السابقة ؛ وهو لفظ - بلغ - :

إن هذا اللفظ مكون ، كما نرى ، من أصوات ثلاثة ، هى الباء واللام والعين ، وعلى نمط تحليلنا للالفاظ السابقة نقول . إن الباء تنبعث من التقاء الشفتين وهما أول عضو من الخارج الى الداخل من اعضاء الجهاز الصوتى ، ثم نجد بعد الباء اللام وهو عبارة عن صوت يحدث من التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا ، ثم نجد أخيرا حرف العين وهو عبارة عن صوت يخرج من وسط الحلق . ولو تأملنا قليلا في هذه المخارج الثلاثة لوجدنا أنها مرتبة ترتيبا يلفت النظر ، بحيث يصور هذا الترتيب عملية الباع تصويرا دقيقا ؛ فهناك الشفتان يكونان أول عضو في الانسان يستقبل الشيء المراد بلمعه ، ومنها يخرج الصوت الاول

من أصوات - بلع - ، وهناك اللسان مع أصول الثنايا العليا ، وهو يكون العضو الثاني في الإنسان الذي يستقبل الشيء المراد ببلعه ، وعن التقائه بأصول الثنايا العليا يحدث صوت اللام ، وهناك الخلق ، وهو يصور المرحلة الثالثة من مراحل عملية البلع ، إذ أنه يستقبل الشيء المراد ببلعه بعد أن يقذف به اللسان إلى الداخل ، وعن الخلق يخرج الحرف أو الصوت الثالث من أصوات هذا اللفظ .

وبعد ، أليست أصوات هذا اللفظ ، مع ملاحظة ترتيبها من الخارج إلى الداخل ، تصور تصويراً دقيقاً عملية البلع في حركاتها ، وفي ترتيبها من الخارج إلى الداخل أيضاً ؟

إننا نستبعد أن يكون هذا اللفظ وأمثاله من الالفاظ اللغوية الأخرى قد تكونت عفواً دون تدخل للفترة اللغوية السليمة على الأقل لكي تتحدد الصلة بين اللفظ والمعنى في كثير من الالفاظ اللغوية .

على أن هذه القضية اللغوية - قضية الصلة بين اللفظ والمعنى - لا تختص باللغة العربية وحدها ؛ وإنما يمكن ملاحظتها أيضاً في اللغات الأخرى قديماً وحديثاً ؛ فقد رأينا أمثلة صارخة لها في اللغة اليونانية واللاتينية والفرنسية والإنجليزية والألمانية والإيطالية ؛ كما أن هذه القضية اللغوية ليست وليدة الدراسات الصوتية التجريبية في العصر الحديث ؛ وإنما هي - كما ذكرنا سلفاً - قديمة النشأة . ولعلها كانت في درجة من النضج والكمال لدى لغوي العرب في العصور الأولى بعد الإسلام ؛ إذ أن كتب الرواية في اللغة العربية وعلومها

تحدثنا عن أمثلة كثيرة كان اللغويون يتحسسون فيها معنى بعض الالفاظ الغريبة عليهم بواسطة النطق بحروفها أو بأصواتها ؛ وكثيرا ما كانوا يصيبون الهدف أو يقتربون منه .

ولو كنا نكتب لطلاب الدراسات اللغوية لأفضنا في الحديث عن هذه القضية اللغوية الهامة ، ولذكرنا كثيراً من أسماء اللغويين القدامى الذين تنبهوا إلى وجود هذه القضية وكثيرا من الأمثلة التي كانت موضعاً للملاحظات ، وكثيراً من آراء المحدثين المتصلة مباشرة بهذه القضية ؛ نقول لو كنا نكتب لطلاب الدراسات اللغوية لأفضنا في الحديث عن ذلك كله ، ولكننا نكتب لغيرهم ممن لا يعنهم كثيراً ولا تسمح ظروفهم بالتعمق في هذه الدراسة اللغوية . ومن أجل ذلك نكتفي بهذا القدر من البيان اللغوي لموضوع الاشتراكية لكي ننقل إلى المراد من الاشتراكية في عرف المجتمع أو كما يفهمها أفراد المجتمع .

إن مدلول - الاشتراكية - لا يزال مبهاً إلى درجة ما في مفاهيم الشعوب أو الجماعات ، فمر مدلول يشبه خيوط المطاط ؛ يمكن شداها لتحتوى على كثير من المفاهيم والمدلولات ، كما يمكن قبضها لتضيق دائرة ما تضمنه من تلك المفاهيم . مدلول الاشتراكية من هذه الناحية يساوى مدلول عدد من الالفاظ الداخلة ضمن إطار المصادر الصناعية ؛ مثل كلمة - حرية ، ديمقراطية - . وهذه الطائفة من الكلمات يصعب تحديد مدلولها بالنسبة للناس جميعاً . ويبدو واضحاً أن كل فرد أو كل طائفة تستعمل هذه الالفاظ أو بعضها وفقاً لما تراه وتتصوره هي ، لا كما يراه ويتصوره

الآخرون ؛ ومن أجل ذلك وجد تباعد كبير بين مفاهيم اللفظ الواحد .
 خذ مثلاً لفظ - حرية - ؛ فهناك من الأفراد من يتصور أن من
 مستلزمات كونه حراً أن يتصرف كما يحلو له ، وكما تقوده أهواؤه وميوله
 الخاصة ، حتى لو عبث بحرية الآخرين ، وتجاوز حدود القانون ، الذي وضع
 لصيانة حرية الجميع . هذا فهم خاطيء ؛ ولكنه لسوء الحظ موجود
 ويصادفنا من حين لآخر ؛ وليس بمستبعد أن نجد طالباً مثلاً يعيث
 بملكية خاصة أو بملكية عامة كإزهار حديقة الكلية أو كتب مكتبته أو
 أجهزة معاملها ؛ وإذا ما وجهت إليه نوعاً من العتب أو اللوم قال لك
 ببساطة : يا أخى أنا حر ، ، وكان الحرية في نظره قد أصبحت بلا
 حدود ، وكان حريته في التصرف يجب أن تمنحى ولو على حساب
 القانون وحساب حرية الآخرين . ومن أجل ذلك أيضاً أسىء فهم هذه
 الألفاظ ، واختلت موازين ضبطها وتقديرها .

وهكذا أصيب مدلول الاشتراكية أيضاً بسوء الفهم وعدم الانضباط
 واختلال الموازين ؛ سواء أكان ذلك في تقدير الشعوب ، أم في تقدير الطبقات ،
 أم في تقدير الأفراد . فهناك شعوب تعيش في ظل نظام رأسمالى وليس
 فيه من مظاهر النظام الاشتراكى سوى فرض نوع من الضرائب التصاعدية ؛
 ومع ذلك تزعم لنفسها أنها شعوب اشتراكية . كما أن هناك شعوباً تعيش
 في ظل النظام الشيوعى ومع ذلك تزعم أنها شعوب اشتراكية . وهكذا
 الشأن بالنسبة لبعض الطبقات في مقابل البعض الآخر ، وبالنسبة لبعض
 الأفراد في مواجهة البعض الآخر . ولعل سبب اختلاف الناس بهذا
 الشكل في مدلول الاشتراكية هو اختلافهم أولاً في الظروف الاجتماعية ،

ثم في الثقافة والإدراك ؛ فكل فرد أو كل طبقة أو كل شعب يحاول أن يصور مدلول الاشتراكية بشكل يترجم عن منطق وسلوكه وبيئته ؛ ويعبر عن طاقته ومدى رغبته أو احتماله لهذا المدلول ؛ ومن هنا تعددت المدلولات للفظ الاشتراكية ؛ فمدلوله عند الغربيين يختلف عنه عند الشرقيين ، ومدلوله في الشعوب المسيحية لا يتفق مع مدلوله في البلاد الإسلامية ؛ ومدلوله في الأمم المتقدمة يختلف عن مدلوله في الأمم المختلفة ، حتى في البلد الواحد قد يختلف هذا المدلول باختلاف الطبقات المكونة لمجتمع هذا البلد . ومن هنا أيضا قد يحار المرء في استقراء هذه المدلولات وفي محاولة الاهتمام إلى مدلول علمي يمكن أن يتفق عليه جميع الدارسين أو أغلبهم على الأقل . قد ينظر بعض الناس إلى الاشتراكية نظرة مادية صرفه فيتلس لها مدلولاً علمياً يستند على نظرية فلسفية أو مذهب سياسي أو مبدأ إجتماعي ، وأغلب هؤلاء الناس نراهم يعتمدون في ذلك على آراء مستوردة من الغرب ، وعلى أفكار عدد من كبار فلاسفة النظم الاجتماعية في العالم الغربي .

وقد ينظر بعضهم كذلك إلى الاشتراكية نظرة يمكن أن نسميها تجريدية ؛ بمعنى أنهم يبتعدون بها عن الواقع المادي ويذهبون بها إلى عالم تجريدي أشبه بعالم تأوه النظريات الفلسفية والقضايا الروحية والمبادئ الأخلاقية ؛ فتراهم يضلون في مسالكها العديدة المتشابهة ويبدلون الجهد في الصعود إلى مرتفعاتها الوعرة ، محاولين ما أمكن استخلاص صورة توضح مدلولها في هذا العالم التجريدي ؛ ومع ذلك يستمر الغموض يكتنف هذا المدلول بالنسبة للدارسين الذين لم يتعودوا السير في أبعاد هذا العالم ومساحاته المأرامية .

والحق أننا - ونحن بصدد الكتابة عن الاشتراكية - استعرضنا كثيرا من مدلولات هذا الموضوع ، وقلنا النظر في كثير من أفكار وآراء الذين كتبوا فيه ، فاضطرب حبل الموضوع أمامنا وازداد إحساسنا بالحيرة في أمره ؛ وكنا كلما أوصلتنا القراءة وهدانا الفكر الى مدلول للاشتراكية من وسط مدلولاته المادية ينهض في تفكيرنا إحساس بنقص هذا المدلول ، وبحاجته الشديدة الى أن يشمل بعض الجوانب الروحية أو التجريدية ، بجانب ما يشمله من جوانب مادية أو واقعية ؛ وكذلك الشأن أيضا بالنسبة لما كنا نهتدى اليه من مفهوم تجريدى . وبقينا في شبه مد وجزر أمام مدلول هذا اللفظ ، لا نكاد نستقر على مدلول له حتى يعترينا شعور بنقصه وعدم كفايته حتى اهتدينا الى مدلول نرضى عنه ونظمئن اليه ونجد فيه صورة أمينة واضحة عن الاشتراكية بمفهومها الواقعي والتجريدى في نفس الوقت .

مدلول الاشتراكية إذن هو عدم استغلال الانسان لأخيه لانسان ، وهذا التعريف - كما يقول عنه رجال المنطق - تعريف بالسلب ، ولكنه مع ذلك تعريف مقرر ومعترف به ؛ ويمكن أن نثريه أيضا بما يأتي : الاشتراكية عبارة عن التمسك بمبدأ اجتماعى يمنع الانسان من استغلال أخيه الانسان . وإذا لاحظنا أن أنواع الاستغلال متعددة بين الناس كالاستغلال الخلقى والاستغلال الروحى والاستغلال المادى والاستغلال الاجتماعى ؛ نقول ، اذا لاحظنا أن أنواع الاستغلال بين الناس متعددة وأن الايمان بالاشتراكية يمنع أو يحرم تداولها بين الناس أمكننا أن نظمئن الى أن الاشتراكية بهذا المدلول تدعو اليها

وتحضر عليها القوانين السماوية والقوانين الوضعية على حد سواء .
والاشتراكية بهذا المدلول أيضا تعتبر أملا من أغلى الآمال بالنسبة
للإنسان عامة ، وأمنية من أغلى الأمنيات بالنسبة للشعوب وأغلبية
الأفراد بصفة خاصة . ولن يكون عدو للاشتراكية بهذا المدلول
سوى فئات من الناس انحرفت طبائعها ، وتجردت من المبادئ الإنسانية ،
وجبلت على أن تسعد بشقاء الآخرين ، وتتلذذ بحرمانهم ، واستغلالهم ،
وتستمتع باذلالهم ، والتنكيل بهم .

كما أن هذه الظاهرة لن تكون في نظر أكثرية الناس سوى نوع
من الشذوذ ، والشذوذ - لمرء الحظ - له وجوده في كل زمان وفي
كل مكان .

والاشتراكية بهذا المدلول لها مظاهر تميزها عن مظاهر الاشتراكية
بالمفاهيم الأخرى . ولعل أهم تلك المظاهر هو تذويب الفوارق بين
الطبقات - كما قال الرئيس جمال عبد الناصر في خطبته التي ألقاها في
نادى اتحاد جامعة الاسكندرية في شهر يوليو من هذه السنة - ، نقول ،
إن تذويب الفوارق بين الطبقات ينبغي ألا يفهم منه تذويب الفوارق
بين الأفراد ؛ إذ أن الفوارق بين الأفراد باقية وستظل باقية ما دام
هناك خلاف بين العالم والجاهل ، وبين المجرد والكسول ، وبين من يعمل
ومن لا يعمل .

ويتم ذلك عن طريق التأميم ، والمصادرة ، ووضع حد للملكية الخاصة ،

وتهيئة فرص العمل أمام الجميع ، وجعل نصيب الفرد من أموال الدولة متمشيا تماما مع ما يؤديه نفس الفرد الى هذه الدولة من خدمات وعمل وانتاج ؛ وبذلك يمكن أن يوجد مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل والمساواة ، لا مجتمع الفوارق المذهلة والطبقات المتباينة .

لسنا ننكر أن هناك مظاهر أخرى للاشتراكية بهذا المدلول يمكن تلخيصها في المجتمع الاشتراكي ، في سلوك الفرد مع أعضائه أسرته ، في سلوكه مع أفراد فئته أو طائفته أو مهنته أو مدرسته أو كليته ، ثم في سلوكه مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه ، بل مع أفراد الانسانية كلها ؛ نقول ، لسنا ننكر أن هناك مظاهر أخرى للاشتراكية بهذا المدلول ، غير أننا نكتفي بها ذكرناه هنا اجمالا ، لأننا سنعيد ذكر ذلك تفصيلا حينما نتاح لنا فرصة الكلام عن موضوع - الاشتراكية سلوك وعمل ، لا قول وجدل .

- ٢ -

متى وكيف تنشأ الاشتراكية؟

إن الاشتراكية كمبدأ من المبادئ السياسية ، أو كمنظريّة من النظريات الاقتصادية ، أو كنظام من النظم الاجتماعية ، لا يمكن أن تنشأ مبكرة في المجتمعات الانسانية ؛ إذ أن الاشتراكية في هذه الصور المتقدمة تعتبر وليدة تعقيدات اقتصادية بالنسبة للأفراد والمجتمعات ، ونتيجة لمجهود كبير وثقافة عملية واسعة . وهذا يستلزم من غير شك نضجا عقليا وتطورا اجتماعيا ملحوظين .

ومن أجل ذلك ظلت الاشتراكية بصورها العلمية والسياسية والاقتصادية مجهولة حتى عصر النهضة الغربية الحديثة ، حيث نشأت الصناعة في الشعوب الغربية فأوجدت نوعا من التنافس بين هذه الشعوب ، كما أوجدت طبقة بورجوازية جديدة بين الطبقتين السائدتين في العصور الوسطى ، هما طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء . ولقد جر هذا وذاك - الصناعة والتنافس - إلى الوان شتى من التعقيدات المالية أو الاقتصادية بين الطبقات في كل شعب أو في كل مجتمع . ومن هنا أخذ المثقفون والفلاسفة يحاولون بكل طاقاتهم أن يوجدوا نوعا من النظام

يحد من سلطان أصحاب المصانع أو رؤوس الأموال ، ويقلل من غلوهم في مواجهة من يعملون عندهم أو تحت سيطرتهم ، ويدعم مركز الصناع والعمال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ؛ مما دفع بهؤلاء المثقفين والفلاسفة إلى التعمق في الدراسات الاقتصادية ، والعمل المتواصل في ميدان خلق النظريات والمذاهب ، وإيجاد الحلول لكل ما يجد في المجتمع من مشاكل عمالية واقتصادية . وهكذا شهد العالم ، في أوائل النهضة الحديثة ، صراعا عقليا واقتصاديا لا مثيل له في الماضي بين الشعوب الغربية : إنجلترا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وروسيا .

هذا عن الاشتراكية كبداً أو كنظرية أو كنظام ؛ أما عن الاشتراكية كسلوك أو كعمل فالأمر يختلف عن ذلك اختلافا كبيرا ؛ إذ أننا لا نستطيع أن نحدد تحديدا زمنيا مضبوطا العصر الذي نشأت فيه الاشتراكية بهذا التصور أو بهذا المفهوم ، فهو من غير شك متقدم جدا في حياة الشعوب والأمم ، وكلما امتد بنا التفكير في القضية ، وواصلنا القراءة والاطلاع على ما كتب فيها من بحوث ومؤلفات ، يزداد يقيننا بأن الاشتراكية كسلوك وعمل ظاهرة فطرية تنشأ مبكرة في حياة الأمم والشعوب يرم أن كانت ساذجة بدائية ؛ إذ أنها بهذا التصور لا تحتاج إلى عمل العقل ، ولا إلى المجهود الذهني ، ولا إلى استعراض المظاهر العامة في الحياة الاقتصادية في المجتمع لكي توضع المقدمات ،

ثم تستنتج النتائج في صورة صيغ لغوية جديدة ، واصطلاحات علمية حديثة ، لم يكن لها فيما مضى كيان أو وجود .

غير أن ذلك لا يعنى أبدا أن الاشتراكية في هذا المظهر البدائي الفطري كانت على صورة واضحة المعالم شبه متكاملة ؛ ولكنها كانت تلقائية ، فجأة غامضة ليس لها اطار خاص ولا مظهر خاص ، تكاد تكون هيكلًا بلا ملامح ولا تقاطيع أو تصور وليدا بدون اسم ولا أبعاد ؛ إذ أن طبيعة الحياة في هذه المجتمعات الفطرية البدائية كانت تفرض على كبار القوم أو الموسرين منهم رعاية صغار الناس وفقرائهم وأصحاب العوز والحاجة من بينهم ؛ كما كان رئيس القبيلة أو العشيرة يستكشف أشد الاستكشاف أن يرى واحدا من افراد عشيرته أو يسمع عنه أنه في ضائقة مالية أو في عوز مادي : وربما اشتد استنكاره حين يعرف أن هذا الفرد الذي ينتمى إلى عشيرته أو قبيلته قد النجا إلى قبيلة أخرى يستعين بها على فك تلك الضائقة المالية أو هذه الازمة المادية . ولقد بلغ الأمر بهذه الطائفة من كبار تلك المجتمعات أن يعتبروا انفسهم مسئولين عن حاجة الافراد الذين يعيشون في كفهم ، أو يمتنون اليهم بصلة القرابة أو النسب أو الولاء ، ولم يكن يقتصر أمر هذا على المظهر ، بل يتجلى عندهم فيما كان يعرف بأيواء الجار ، وإكرام الضيف ، وإغاثة الملهوف ، ونجدة المستجد ، ونصرة المظلوم .

وليس ذلك كله في حقيقة الامر سوى صور أو مظاهر للاشتراكية
التي كانت موجودة في تلك المجتمعات الفطرية عمليا لانظريا ، وسلوكا
لا نقولا . وما كان هؤلاء ولا أولئك يتمسكون بهذا المظهر الاشتراكي
بناء عن نظرية سياسية أو مذهب اجتماعي أو مبدى اقتصادي ، بل
كانت طبيعة الحياة وما تستلزمه من ضروريات ، وظروف المجتمع
وما يحيط به من ملائبات ، هي التي تفرض عليهم التحلي بتلك الصفات ،
وتلزمهم بالتمسك بهذه العادات ، وتجعلهم يحسون احساسا عميقا
بأن التنازل عنها أو التخلي عن مسئولياتها يعرضهم للخرى
والنضيحة والعار .

ولقد رأينا في تاريخ بعض الشعوب القديمة يوم كانت تعيش عيشة
فطرية قبلية أمثلة متعددة من هذا السلوك الاشتراكي ، بل إن هذا
السلوك كان له في بعض الأحيان أكثر من قوة القانون ، بحيث يحاسب
المجتمع مخالفه حسابا عسيرا . رأينا ذلك في المجتمع العربي يوم كان
يعيش عيشة بدوية أو قبلية في العصور السابقة على الاسلام . ورأينا
ذلك في المجتمع الاغريقي يوم كان يعيش عيشة فطرية أو قبلية في
العصور السابقة على تكوين دولة إغريقية تحكم الشعب وفقا لقوانين
موضوعة وسياسة محددة . ومن يقرأ إلباذة وأوديسة الشاعر هوميروس
يجد عددا لا يكاد يحصى من الامثال على تمسك اليونانيين بهذه المظاهر
الاشتراكية العملية . ورأينا ذلك أيضا في المجتمع اللاتيني القديم يوم

كان يعيش عيشة بسيطة قبلية قبل أن تجمع روما كل القبائل الإيطالية في شمالها وفي وسطها وفي جنوبها في دولة موحدة تحت ظل الإدارة والقانون . ومن يقرأ ملحمة الشاعر اللاتيني الكبير - فيرجيل - في تلك الملحمة التي تصور الشعب اللاتيني في نشأته ، وفي حياته القبلية ، وفي تطوره ؛ نقول ، ان من يقرأ ملحمة فيرجيل يحد في أمثلة عديدة تصور ممارسة اللاتينيين الأول لمظاهر الاشتراكية من بعض جوانبها العملية .

والذي نريد أن نتهدي الى الوصول اليه من وراء ذلك كله هو أن الاشتراكية في بعض أشكالها تعتبر ظاهرة طبيعية في حياة الشعوب البدائية ، بل ضرورة من ضروريات الحياة لازم فترة من فترات التطور لدى تلك الشعوب .

ومع ذلك فلسنا في حاجة إلى التنقيب في تاريخ هذه الشعوب لاستخراج الأمثلة التي توضح طبيعة الاشتراكية في حياة مجتمعاتهم ، ومدى التلازم بين هذا النظام الاجتماعي وظروف الحياة في تلك المجتمعات ؛ إذ يكفي أن نتعرف الآن على بعض القبائل التي لا تزال تعيش في صحراء مصر الشرقية أو الغربية ، أو على بعض العشائر التي تعيش في المناطق الجبلية أو الجزر اليونانية البعيدة عن مراكز التمدن والإدارة والحضارة ، لنرى ما يجري بين أفراد هذه القبائل والعشائر من

تعاون ومؤازرة ومواساة في المجال المادى ، وفي المجال الروحى ، على حد سواء .

أن هذه المظاهر من المعاونة والمؤازرة والمواساة تكون في مجمرها شكلا من أشكال الاشتراكية التى توجد دون ما حاجة الى دراسة أو ثقافة أو اعمال الذهن اوضع نظرية علمية أو تأليف مذهب سياسى . والناس كانوا او لايزالون يمارسونها تلقائيا عمليا تحت عناوين مختلفة ؛ وما كان يخطر ببالهم ابدا هذا الاصطلاح السياسى الحديث ؛ ونعنى بذلك الاشتراكية ؛ بل إن لفظة الاشتراكية نفسها فى اللغات المتعددة لو افترضنا وجودها عند تلك المجتمعات الفطرية ، لما فهموا منها ذلك المدلول الذى يتاوله الناس فى هذا العصر الحديث . وإذن فمن السهل على الدارس أن يدرك مفهوم الاشتراكية لدى الشعوب القديمة ، ومفهومها فى العصر الحديث ؛ كما أنه من السهل عليه أيضا أن يستخلص ما بينها من فوارق وحدود .

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول إن الاشتراكية بمفهومها العلمى ، التلقائى ، الفطرى تسبق فى الوجود الاشتراكية بمصطلحها العلمى ، المذهبى ، السياسى ؛ فالاولى تجمىء نتيجة لإحساس بالحاجة وتلبية لضرورات اجتماعيه ؛ غير أنها لاتخضع فى تنفيذها إلى قوة ولا إلى قانون ولا إلى تنظيم ادارى ؛ والثانية ، وإن كانت تجمىء بدورها أيضا نتيجة لإحساس بالحاجة وتلبية لضرورات اجتماعية ، إلا أنها تفنقر فى تنفيذها الى التنظيم الادارى ، وإلى قوة القانون ، وإلى الثقافة الاقتصادية . الاولى يستجيب

الناس لها طوعية وإختياراً ؛ أما الثانية فيستجيبون لها عن طريق القوة والإلزام . الناس في الأولى يتحكم فيهم عرف وتقليد موروثان ، وفي الثانية يتحكم فيهم سلطان القانون ونظام إقتضته ظروف الدولة وحاجة المجتمع إلى نوع من العدالة بين الطبقات أو بين الافراد . الأولى ظاهر فيها أنها من وحى مزيج من الاحاسيس والعواطف ، فهي أبعد ما تكون عن التحديد والتقدير وعمل الحساب ؛ أما الثانية فهي من وحى العقل والمنطق ؛ ومن أجل ذلك فهي عبارة عن عملية منهجية تقديرية ، أو بمعنى آخر هي عبارة عن عملية حسابية .

ولعل السؤال الذى يخطر بالبال بعد هذا العرض هو : أى النوعين أفضل من الآخر ؟

والجواب السريع على ذلك هو أنه ليس من السهل ولا من المنطق أن يفاضل بين النوعين ، فكلاهما ضرورى في وقته ، وكلاهما يمثل مرحلة خاصة من مراحل تطور الشعوب والمجتمعات . قد يمكن التفاضل بين صورتين أو مشكلتين لنوع واحد منها في شعبين أو مجتمعين مختلفين ؛ أما التفاضل بين هذين النوعين في مجتمع واحد فهذا لايقره الواقع ، ولا يرتضيه العقل ؛ إذا التفاضل بينهما يشبه إلى حد كبير التفاضل بين فترات النمو والنضج للشخص الواحد ، التفاضل بين طفولة هذا الشخص وشبابه وكهولته وشيخوخته ، فلكل فترة من هذه الفترات الزمنية في حياة الإنسان صفات خاصة تميزها وتلائم معها دون غيرها من الفترات الأخرى .

إن النوع الأول من الاشتراكية ، الاشتراكية الفطرية واللامائية ، الذى يمارس تحت أسماء متعددة ومصطلحات مختلفة ذكرنا بعضاً منها فيما

مضى ، نقول ، إن هذا النوع من الاشتراكية يصور مرحلة الطفولة بالنسبة لها ؛ وليس هناك أمد محدود بالنسبة لبقاء هذه المرحلة ؛ فقد يبقى الشعب أو المجتمع أجيالا عديدة فى نفس هذه المرحلة من البدائية والبداءة والبساطة ، ثقافيا وسياسيا واقتصاديا ، فتطول تبعاً لذلك حياة الاشتراكية بمدلولها العملى التلقائى ، وعلماء الاجتماع أو الدارسون لحياة الشعوب يقررون ذلك ، ولا يجدون فيه مخالفة لسنة النشوء والتطور ، وربما يزول الشعب أو يتلاشى فى شعوب أخرى وهو على عهده بذلك النوع من الاشتراكية ، لم يتحول عنه إلى الاشتراكية العلمية القانونية الإدارية ؛ أى تمتد فترة الطفولة لهذه الاشتراكية إلى النهاية .

وقد ينتقل الشعب بسرعة من فترة البدائية والبداءة ، حيث الحياة الفطرية البسيطة الخالية من المشاكل الجسيمة والمسئوليات الكبيرة ، إلى فترة من التطور الاجتماعى والتقدم العقلى والتحضر الثقافى ، فتقصر تبعاً لذلك حياة الاشتراكية بمدلولها العملى التلقائى ، ويحى دور الاشتراكية العلمية القانونية ، حيث تزداد الحياة تعقيدا ومسئولياتها تشابكا وضرورياتها طلبا وإلحاحا ، وحيث يتحتم على العقل المتطور المثقف أن يتدخل بمنطقه وتجاربه وإمكانياته فى الخلق والابداع ، لى ينظم اقتصاديات المجتمع ، ويضع حداً لما يمكن أن يكون هناك من تفاؤل هائل مخيف بين طبقاته ، ويحاول أن يضمن القدر الضرورى من وسائل الحياة لمن لا يملكون شيئاً ، أو لمن تعوزهم وسيلة العمل ، والتملك ، والكسب .

ومن هنا نستطيع أن نقول أن حياة الاشتراكية - كما عرفناها وكما فهمناها - تمر بمرحلتين كبيرتين ، هما مرحلة الطفولة ومرحلة النضج ،

ولكل خواصها وظروفها وميزاتها . وسواء أكانت في مرحلتها الأولى أم الثانية فهي وليدة ضرورة اجتماعية وتلبية لحاجة ماسة ، مما يجعلنا نؤمن بأنها ظاهرة اجتماعية كسائر الظواهر الاجتماعية الأخرى ، كظاهرة اللغة التي يتفاهم بها أفراد المجتمع ، وظاهرة الترابط بين الفرد وبين مجموعة من أفراد هذا المجتمع . ومن لوازم ظاهرة الترابط هذه أن تقوم العلاقات الفردية والاجتماعية على أساس العدالة والكرامة الإنسانية والوفاء بالوعود العادلة المشروعة ، وبطلان كل اتفاق يقوم على ظلم الضعفاء واستغلالهم .

الاشتراكية بين الشيوعية والرأسمالية

تعتبر هذه النظريات الثلاثة وليدة العصر الحديث ؛ عصر التقدم والعلم وتشابك المصالح والتنافس على التملك والاقتناء : وهى من الناحية اللغوية تعتبر مصادر صناعية ، كما تقدم الكلام بشئ من التفصيل عن ذلك حينما تحدثنا عن لفظ الاشتراكية . ولا نجد الحاجة هنا إلى الإطالة فى موضوع الصلة بين هذه الالفاظ أو الاصوات وما تدل عليه من معانى مختلفة . ويكفى الطالب ما عرفه من ذلك عند حديثنا عن لفظ الاشتراكية .

والحق أن هذا المصدر الصناعى قد سد فراغا كبيرا فى اللغة العربية وفى غيرها من اللغات الاجنبية الحديثة ، فاستطاع أن يعبر عن كثير من المعانى التى لم تكن معروفة فى الماضى والتى تعتبر وليدة التطور والتقدم الاجتماعى ، وما يستلزمه ذلك من نمو اللغة واتساعها وتفتح عبقريتها وإمكانياتها فى خالق الالفاظ وتقبل الكلمات الاجنبية وضع الصيغ المختلفة وتحويل التراكيب القديمة التقليدية وصقلها . ولا يكاد يخفى على واحد منا مدى انتشار استعمال صيغة المصدر الصناعى فى اللغة العربية للتعبير عن المذاهب السياسية ، والنظريات العلمية ، والمبادئ الاقتصادية ، حتى لقد أصبحت

بعض المؤسسات أو الجمعيات أو المحال تعرف بمجموعة من الأسماء ليست في الواقع سوى عدد من المصادر الصناعية ، مما يثير نوعاً من التندر أو التفكه في بعض الأحيان ، مثل الجمعية الصناعية الوطنية الاستهلاكية ، ومثل الجمعية التعاونية الاقتصادية ، ومثل الجمعية المركزية الاقتصادية ؛ ومثل الجمعية الزراعية التعاونية ، ومثل المؤسسة الاقتصادية الوطنية التعاونية ، وهكذا انتشرت هذه الطريقة أو هذا الأسلوب في تسمية المؤسسات التجارية ومحال البيع ودور المنتجات الصناعية حتى أصبحت تصور «وضة ، العصر .

إن هذه المصطلحات الثلاثة - الاشتراكية والشيوعية والرأسمالية - تصور أهم النظريات الاقتصادية والمذاهب السياسية التي تحكم عالم اليوم ، وتحكم في أقدار ومصير المجتمعات الإنسانية إلى حد كبير .

ومن أجل ذلك كان أكبر قدر من النشاط الفكري في الأجهزة الإدارية للدول منصبا على الشؤون الاقتصادية انتاجا واستهلاكاً . ومن أجل ذلك أيضاً وجدت كليات ومعاهد خاصة للدراسات الاقتصادية والملائمة بين ما تنتجه الدولة وما تحتاج إليه من ذلك الانتاج . ان اقتصاديات الدولة هي عصب الحياة فيها ، وهي مصدر سعادتها ان أحسنت استغلالها واستثمارها ، كما هي مصدر شقتها ان أساءت التصرف في مالهها من الموارد الاقتصادية :

هذا ومن غير المشكوك فيه أن الجانب الاقتصادي في الدولة هو الأساس لكل جوانب التقدم والتطور المادى والعلمى والفكرى والفنى ؛ ولا يمكن لاية دولة أن تتقدم في هذه المجالات إلا إذا كانت لديها وفرة من الموارد الاقتصادية ، يستوى في ذلك الدول في العالم القديم والدول في العالم الحديث ، غير أن التقدم في العالم الحديث بالنسبة لهذه الميادين المختلفة يعتمد على الموارد الاقتصادية اعتمادا أقوى وأشد منه بالنسبة للدول في العالم القديم . ولكي تكون لدينا صورة واضحة عن أهمية الموارد الاقتصادية في الشعوب والأمم يكفي أن ندرس الظروف والملابسات وأن نتعمق في تحليل الأسباب التي اشتعلت من أجلها نيران الحروب بين الأمم في الماضي ، والتي شقيت من جرائها الإنسانية ، حرضت من أجلها أرواح الآلاف بل الملايين من بنى الإنسان ؛ نقول ، لكي تتضح أمامنا صورة أهمية الموارد الاقتصادية في الأمم يكفي أن ندرس ، بدقة وعمق ، أسباب الحروب بين الدول في الماضي وفي الحاضر كذلك لنستخلص من هذه الدراسة في النهاية النتيجة الحتمية ؛ وهى أن الاقتصاد عصب الدول وسر الحياة والتقدم في الشعوب . وفرته تحفز الى التطور والتقدم ، وانعدامه يضيق الآفاق ويكبل العقول ويقتيد الجهود ، والتنافس بين الدول من أجله يفسد الألفة ويقطع الروابط ويشعل نيران الحروب . ان الاقتصاد - كعامل أساسى في تطور الأمم وتقدم الشعوب - يثير التنافس ويلهب الرغبة في السعى وراءه ، وفي التمسك بأسبابه ، وفي العمل على

استحواذ أكبر قدر ممكن منه . ولقد كانت مظاهر التنافس الاقتصادى بين الدول فى العصور الماضية خفية متسترة لا يكاد يحس بها الا نفر قليل ؛ اما مظاهر التنافس الاقتصادى بين الدول فى العصر الحديث فهى عنيفة أشد العنف ، قوية إلى أبعد حد ، لا يكاد يحلمها أحد من الناس ، كما أن أحدا من الناس لا يكاد يحلم أن هذا التنافس فى ميدان الاقتصاد وفى الرغبة فى الاستحواذ على موارده هو الذى أشعل نار الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ بين ألمانيا من ناحية والحلفاء من ناحية أخرى ، وهو الذى أشعل نار الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ بين ألمانيا من ناحية ونفس الحلفاء الغربيين من ناحية أخرى ، وهو نفسه الذى جعل الحلفاء الغربيين يكسبون هذين الحربين ضد ألمانيا .

ثم ماذا يجرى حولنا الآن ؟ وما هذه الحروب المحلية التى تدور رحاها فى كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ؟ تلك الحروب التى تدمر دون هراة والتى تهلك دون رحمة ؟ أليست الرغبة الظالمة فى الحفاظ على موارد المواد الأولية فى البلاد النامية بهذه القارات التى تحرك الفتن والضغائن وتثير النقاش والجدل ثم تشعل نار هذه الحروب بين الدول ، اما لإبقاء السيطرة على تلك الموارد ، واما لقطع طريق الوصول إليها أمام دولة أخرى ظهرت على مسرح التنافس ؟ وأليست الرغبة الظالمة أيضا فى الحفاظ على أسواق البلاد النامية لكى يوزع الإنتاج الصناعى الفائض ، نقول أليست الرغبة الظالمة فى ذلك هى التى نراها تقطع الروابط بين الدول الكبرى ، وتزعزع الأمن فى الدول الصغرى ، وتعرض السلام العالمى الى أشد أنواع الأزمات ؟

الواقع أن الذى يجرى أماننا فى كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من خصومات وخلافات ومشاحنات وثورات وردود فعل لهذه الثورات تتردد أصداءها فى كثير من بلاد العالم ، وكذلك مايجرى هناك من حروب ربما لم تعرف الإنسانية أبشع منها ولا أفظع من أهوالها ؛ نقول ، إن الذى يجرى أماننا فى هذه البلاد ليس له من سبب أساسى سوى القضايا أو الموارد الاقتصادية .

بهذا القدر من البيان وبذلك الشواهد والأحداث تتضح أهمية المسائل الاقتصادية ، ومعالم الدور الذى يلعبه الاقتصاد فى رخاء الشعوب وفى شقاها وفى تقدم الأمم وفى انتكاسها ، فى سلام العالم وزعرته .

ومن أجل ذلك ينبغى ألا نستكثر هذه العناية الكبيرة التى توجهها الدول الى دراسة المسائل الاقتصادية ، كما ينبغى ألا نستكثر أيضا هذه الجهود العنيفة المتواصلة التى ترصد من قبل الباحثين ورجال القانون بالنسبة للنظريات الاقتصادية ، وما يتصل بها من قضايا ، ومشاكل ، وصعوبات .

لقد تمخض العصر الحديث عن نظريات ثلاثة تحكم الموارد الاقتصادية وتتحكم فى مستقبل الدول وأقدار الأمم وشكل الحكومات ، هذه النظريات الثلاثة هى : الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية .

وليس من شك فى أن هذه النظريات الثلاثة لها بذور فى أعماق الماضى من حياة الشعوب والجماعات ؛ ولن يصعب على الدارس أبدا أن

يتمنى إليها ، ويعثر على آثارها ممثلة في سلوك القبائل والطوائف والجماعات الإنسانية ؛ غير أن ذلك كله ظل قائماً دون أن توجد له تسمية علمية أو اصطلاحية حتى العصر الحديث ، حيث تعقدت مسائل الحياة ، وتنوعت أمورها ، وتشابكت قضاياها ، وحيث جرت الموارد الاقتصادية أنواعاً من المنافسات والخلافات والخصومات بين الأفراد وبين الطبقات وبين الدول ؛ مما أخرج هذه النظريات الاقتصادية الثلاثة - الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية - من دائرة البحث النظرى والدراسات الفلسفية إلى حيز الوجود ، إلى حيز التجربة والتطبيق ، إلى حيز الصواب والخطأ .

إذا كنا قد وعينا ما ذكر سلفاً عن نظرية الاشتراكية : متى تنشأ وأين تمارس وكيف تتطور ، نقول ، إذا كنا قد وعينا ما ذكر سلفاً عن نظرية الاشتراكية فإن ذلك يهدينا إلى التعرف على ظروف كل من الرأسمالية والشيوعية .

وعلى هذا يمكن القاء الضوء على حقيقة كل من هاتين النظريتين الاقتصاديتين باعتبارهما ظاهرتين اجتماعيتين تنشآن مبكرتين في المجتمعات الإنسانية ، دون أن نأخذ في اعتبارنا أنواع الحدود والتعاريف التي رسمتها المناهج العلمية والفلسفة الاقتصادية في العصر الحديث .

إن الرأسمالية ليست في حقيقة أمرها سوى الاستجابة التلقائية لغريزة طبيعية في الإنسان ، تلك هي غريزة حب التملك ، التي يمكن ملاحظتها لدى الأطفال ، ثم الميل إلى التسلسل بواسطة ما هو مملوك ، ويظهر ذلك

بعد الوصول الى درجة من النضج العقلي ، وأخيراً يعود الانسان على التنازل والبذل والعطاء .

أما الشيوعية فهي على العكس من ذلك تماماً ؛ ولا يستطيع الانسان أن يتصورها بمثلة مطبقة الا في بعض الملوكيات أوفى بعض الميادين الضيقة المحددة ؛ اذ لا يمكن أن يتصور الانسان شيوعية مطلقة في كل ما يمتلك اللهم الا في عالم مثالى لم يوجد بعد .

قد يمكن أن نتصور شيوعية مطلقة في بعض الاشياء كملكية الصحراء لسكانها من البدو ، وملكية الماء المتجمع من الامطار لسكان البادية ، وملكية الكلاّ المباح أو حيوان الصيد لأهل الصحراء ؛ غير أننا في نفس الوقت الذى نلاحظ فيه وجود الشيوعية المطلقة في هذه الاشياء لدى رجال البدو وسكان الصحراء نلاحظ أن كل واحد من هؤلاء السكان يتمتع بملكيته الخاصة بالنسبة لللبسة ، ومأواه ، وسائتمته ، وسلاحه للصيد ، أو للدفاع عن نفسه .

هناك فيلسوف وحيد - فيما نعلم - قد حاول تطبيق الشيوعية المطلقة في دائرة ضيقة ، ويبدو أنه حقق نجاحاً في ذلك ؛ هذا الفيلسوف هو فيثاغورس ، فقد عرف عنه أنه ، بعد تجوله الطويل الذى دام نحواً من عشرين سنة في جامعات ومعاهد المصريين والبابليين للتزود من العلم وجمع المعرفة ، نقول انه بعد هذا التجوال الطويل عاد الى اليونان حيث أنشأ مدرسة لتعليم النشء من اليونانيين ؛ وفيها وضع نظاماً فريداً من نوعه ؛ اذ أنه كان يقبل في مدرسته أطفال الطبقات جميعاً من الارستقراطيين

والشعبيين ومن بينهم من متوسطى الثروة ، وكان ذلك بلا أدنى تمييز . ومن عاداته أنه يستقبل التلاميذ جميعا بنفسه فى كل صباح ويأخذ ما يحمله كل تلميذ معه من المأكلى والنقود ثم يجمع ذلك كله فى صندوق خاص قد أعده لهذا الغرض . وفى فترة الراحة أو بعد الدروس الأولى يوزع ما جمعه بين التلاميذ بالتساوى دون مراعاة لآى اعتبار آخر ؛ وكان هدفه من وراء ذلك هو إزالة الفوارق الشكلية بين التلاميذ ، وتعويدهم على نوع من المساواة فى الأمور المادية ، بما يرهف حسهم ويرقق طباعهم ، ويخلق فيهم نوعا من المودة والرحمة لبني الإنسان .

ان الرأسمالية - كما ذكرنا منذ قليل - استجابة لغريزة النملك والفسلط فى الإنسان ، ثم يحىء التعود على التنازل ؛ فإذا كان هذا التنازل استجابة لنداء عاطفى أو روحى أو لعادة مألوقة أو لتقليد موروث فهو عبارة عن الاشتراكية أو الشيوعية فى أبسط صورهما وفى أول مرحلة من مراحل حياتها ؛ غير أنها يختلفان بعد ذلك فى تطورهما مع مضى الزمن ؛ فالشيوعية فى مفهومها المطلق أقرب ما تكون الى نظام اقتصادى مثالى لانهتقد أن الانسانية قد وصلت من الرقى الروحى والعقلى والانسانى الى درجة تسمح بممارسته وتطبيقه .

أما الاشتراكية فهى - فى مفهومها المطلق أيضا - أقرب ما تكون الى نظام اقتصادى واقعى يمكن للدول المختلفة أن تمارسه وتطبقه فى حدود الظروف الخاصة لكل دولة ، دون أن تعرض نفسها للوقوع فى خطأ محور الغريزة الانسانية فى النملك ، ودون أن تعرض نفسها كذلك

الوقوع في خطأ النمك بالمثالية البعيدة التحقيق ، أو البعيدة عن العالم الواقعي الذي نعيش فيه جميعا .

ان كل واحدة من هاتين النظريتين الاقتصاديتين يمكن أن تشكل أو تصور بصور لانكاد تنتهى ، والسبب في ذلك - كما ذكرنا سلفا - هو اختلاف الظروف والملاسات لكل دولة من حيث الغنى والفقر ، ومن حيث التقدم والتخلف .

فقد تكون الاشتراكية في ممارستها وتطبيقها قريبة جدا من نظرية الرأسمالية ، حتى ليخيل الى الناس أو الى كثير منهم ، على الأقل ، أنها صورة منها وربما وجدوا من غير المعقول أن يطلقوا عليها في هذه الصورة اسم الاشتراكية . ولعل أوضح مثال لذلك هو موقف فرنسا في العصر الحاضر ؛ فهي تسمى نفسها بلدا اشتراكيا ، وتبيع في نفس الوقت الملكية الخاصة للأفراد في نوع البيوت والعمارات في حدود تسعة وتسعين بيتا يمكن للفرد أن يكتزها ويستغلها ويستفيد منها ؛ في حين أن هناك من لا يملك حجرة واحدة ، بل موطىء قدم يعيش فيه .

وقد تتلشى الحدود وتراخى القيود بالنسبة لنظرية الاشتراكية ، بحيث تهترب جدا من نظرية الشيوعية ، فيخالها الناس صورة من صورها ، ويسمون الدول التي تمارس في هذه الصورة بالدول الشيوعية . وهذا هو ما تردده الدول الغربية الآن على دول شرق أوروبا ؛ فنسمعها تقول من وقت لآخر عن هذه الدول : البلاد الشيوعية ، أو بلاد المعسكر الشيوعي ، أو المعسكر الشيوعي ، أو الشيوعيون باختصار وإيجاز .

وكذلك الشأن بالنسبة للشيوعية إذا ما وضعت في مواجهة الاشتراكية ؛ فقد تتخذ صورة قريبة جداً منها حتى ليتخيلها بعض الناس إحدى صورها . ومثال ذلك الشيوعية التي نراها الآن ممارسة ومطبقة في بعض الشعوب المعروفة بعراقتها في النظم الشيوعية مثل روسيا ، حيث يوجد فيها الآن الملكية المحدودة الخاصة للأفراد .

وقد تتخذ النظرية الشيوعية صورة قريبة جداً ، أو إلى حد ما ، من المثالية في بعض مظاهرها أو سماتها ، فتبتعد بذلك عن الاشتراكية بمقدار كبير .

وتصورنا لكل من الاشتراكية والشيوعية بهذا الشكل يوضح إلى حد كبير اختلاف وجهات النظر بالنسبة للدول التي تمارس أنظمة اقتصادية مختلفة ؛ فهناك من الدول من تسمى نفسها اشتراكية ويسمى الآخرون شيوعيه ؛ وهناك من الدول من تسمى نفسها اشتراكية ويسمى الآخرون رأسمالية . وهكذا اختلفت مدلولات هاتين النظريتين الاقتصاديتين باختلاف تصور الفرد أو الجماعة أو الدول لكل منها .

ان الذي يعيننا أن نركز عليه ونعرفه الآن ، بعد هذا العرض لتلك النظريات الاقتصادية ، هو أن هذه النظريات الثلاثة تنشأ تلقائياً ، ثم تمارس بصورة أو بأخرى في حياة الجماعات والشعوب والأمم ، وأنها استمرت تمارس في الحياة العملية بأشكال مختلفة حتى العصر الحديث ، أي عصر النهضة وما قبله هذه النهضة من مشاكل وتعقيدات اجتماعية ؛ وكانت الموارد الاقتصادية عصبها الاصيل . عندئذ اتجهت أنظار الباحثين وأندارسين

- تلبية للظروف الاقتصادية - إلى بلورة هذه النظريات وتفهمها وتحليلها ووضع صيغها ومناهجها ودلولاتها ومحاولة تطبيقها بقدر ما تسمح به ظروف كل دولة أو كل شعب ؛ كما يعيننا كذلك أن نعرف هنا أيضا أن الاشتراكية مهما تعددت صورها وابتعدت الفوارق بين أشكالها فهي في الحقيقة النظام الاقتصادي الأكثر واقعية وملاءمة للدول في هذا العصر الحديث ، حيث التنافس في مظاهر الرقي والتقدم ، وفي الاستزادة من العلم والمعرفة ، وحيث التخاصن للحصول على الضروريات الحيوية ، وحيث الخروج من عصر كان يمثل تمثيلا صادقا للرأسمالية المفرطة الجشعة الظالمة .

الاشتراكية إذن هي عبارة عن رد الفعل الطبيعي للرأسمالية ، التي كانت سائدة في العصور الوسطى ، والتي كان ينعم بها طبقة واحدة من الطبقات المكونة للمجتمع ، ويشقى بها عدد من الطبقات لا يعلم عدد أفرادها إلا الله ؛ كما أنها عبارة عن نوع من العلاج لخطر التورط في طلب الشيوعية المطلقة ، التي كان يمكن أن تعتبر هي أيضا بدورها رد فعل منتظر لتلك الرأسمالية المستحكمة .

من كل ما تقدم بيانه يتضح مكان الاشتراكية بين الشيوعية والرأسمالية ؛ فهي بمثابة الوسط منها ، وخير الأمور - كما يقولون - الوسط .

- ٤ -

ما هو المجتمع الاشتراكي ؟

ذكرنا فيما مضى كثيرا من القضايا المتصلة بالاشتراكية ، ونشأتها ، وتطورها ، ومكانتها بين الشيوعية والرأسمالية ؛ ويمكن أن يفهم من ذلك ضمنا بعض معالم المجتمع الاشتراكي ؛ غير أن حديثنا الآن يتجه مباشرة الى هذا المجتمع ، وما يمتاز به إذا ما قورن بالمجتمع الرأسمالي أو المجتمع الشيوعي . ان المجتمع الاشتراكي هو واحد من المجتمعات الثلاثة التي تنقسم دول العالم في العصر الحاضر ؛ وهي المجتمع الرأسمالي ، والمجتمع الشيوعي ، والمجتمع الاشتراكي .

لم يكن لهذه التسمية وجود في العصور القديمة ؛ وإنما وجدت في العصر الحديث ؛ وهي في الواقع نتيجة للنهضة الصناعية والثورة الاقتصادية في العالم الغربي ؛ تلك الثورة التي قلبت أنظمة الحكم في العالم وأنظمة الطبقات في المجتمعات ، وأحدثت تغييرات شاملة في مسائل الاقتصاد وموارده وقضاياها .

ومن أجل ذلك انتشرت بين الناس نسبة الدول الى هذه النظم الثلاثة ؛ واخفى تبعا لذلك أمر نسبتها الى أسماء أخرى كانت متداولة معروفة حتى أوائل النهضة الحديثة ، نقول ، انتشرت نسبة الدول الى هذه النظم الاقتصادية الثلاثة لدرجة أنها كادت تغطي على أية نسبة أخرى . وأصبحنا في معرض الحديث عن الدول ، سواء أكان ذلك من الجانب الاقتصادي أو السياسي ، لا نكاد نسمع عن الدول أو المجتمعات سوى

دولة اشتراكية أو مجتمع اشتراكي ، ودوله شيوعية أو مجتمع شيوعي ، ودوله رأسمالية أو مجتمع رأسمالي ، بينما كانت النسبة السائدة قديما في التعرف على الدول وذكر الفوارق بينها هي النسبة الى نوع الحكم الذي يخضع له الشعب أو المجتمع ؛ فكانوا يقولون مثلا دولة ديمقراطية ، ودولة ديكتاتورية ، ودوله ملكية ، ودولة برلمانية أو دستورية .

ان انتقال الناس من نسبة الدول لنوع الحكم الذي كان سائدا في العصور القديمة والوسطى الى نسبتها للنظم الاقتصادية التي سادت في العصر الحديث يدل على أمرين :

الامر الاول عبارة عن الدور الهام والخطير الذي أصبح للاقتصاد يلعبه في مقدرات الدول ومصائر الشعوب .

الامر الثاني عبارة عن أن أنظمة الحكم السابقة أصبحت لا تسير الزمن ، ولا تتمشى مع الظروف الاجتماعية ومتطلبات الحياة في هذا العصر الحديث ؛ كما أصبح من الضروري لهذه الدول أن تحدث تغييرا في أنظمتها الادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وإلا فستكون معرضة للبقاء في طور التخلف وفي حوزة الغير وتحت سلطانه .

إن المجتمع الاشتراكي - كما تنصوره وكما ينبغي أن يكون - عبارة عن مجتمع يحس فيه المرء إحساسا قويا بها يشبه التكامل بين أفرادها وطبقاته ، بمعنى أنه لا يوجد أولا ينبغي أن يوجد فيه من لا عمل له ومن لا فائدة للآخرين من ورائه ، كما لا ينبغي أن يوجد فيه من

عوامل الفرقة ما يمزق أوصاله ويهدم بنيانه . وهو في نفس الوقت أيضا عبارة عن مجتمع تتلاشى فيه المتناقضات ، وتذوب الفوارق بين الطبقات وتتقارب المستويات ، بحيث لا يوجد أولا ينبغي أن يوجد فيه من يعمل تحت رحمة الغير ؛ اللهم إلا أن يكون هذا الغير حاكما من الحكام ، أو وليا من أولياء الامر ، أو رئيسا من الرؤساء الذين يخضعون جميعا لقانون واحد ويعملون جميعا لهدف مشترك واحد ويعتبرون أنفسهم جميعا منتمين الى مجتمع واحد ، بحيث يكون الحاكم والمحكوم ، الرئيس والمرؤوس ، الصغير والكبير ، خاضعين جميعا لسلطة واحدة هي سلطة القانون ، وبحيث يؤدي كل واحد عمله أو واجبه ، لا خوفا من هو فوقه ، ولكن رغبة في تطور المجتمع وتحقيق أهداف الأمة واسعاد الوطن ، وبحيث يعتبر كل فرد فيه الملكية العامة بمثابة ملكية له يحافظ عليها ويحسن رعايتها ولا يسيء إليها ويمنع الآخرين من العبث بها ، كما لا ينبغي أيضا أن يوجد فيه من يعيش كالتفيليات ، عالة على الآخرين ، يخفى منه أو يكاد يخفى منه العاقل والمتسول ومن في حكمهما من الاعضاء الخبيثة في جسم المجتمع .

وهنا نذكر واقعة عشناها في عاصمة اليونان ، وهي تدل بوضوح على مدلول المجتمع الاشتراكي كما يتصوره الناس في اليونان ، وكما ينبغي أن يتصوره نحن في بلدنا ، نقول ، إننا نذكر هذه الواقعة التي تدل على مفهوم المجتمع الاشتراكي ، كما تدل بوضوح أيضا على مدى التناقض بين هذا المدلول الاشتراكي ووجود متسولين في هذا المجتمع :

انقد جمعنا الظروف مع أحد اليونانيين في ميناء بيريه ، وكان ذلك في سنة ١٩٥٩ م ، كما كان هذا الصديق اليوناني ممن قضوا شبابه في مصر فتتقنوا فيها ، ثم ذهبوا لإتمام دراساتهم في فرنسا وفي سويسره ، ثم عادوا إلى مصر مرة أخرى ليعملوا فيها كقضاة في القضاء المختلط أو كمحامين أمام قضاائه ؛ وبعد أن ألغى القضاء المختلط في مصر عاد ليقضى بقية حياته في أرض آباءه وأجداده كما يقول ؛ والمقربون من اليونانيين حريصون جدا على العودة إلى بلادهم بعد أن يصلوا إلى مرحلة من السن لا يستطيعون فيها العمل ولا الكسب من جديد .

وبعد جولة في شوارع الميناء وزيارة لبعض آثارها وتأملات في ماضيها وفي موقعها وفي ظروفها أردنا العودة إلى أثينا في قطار ينحصر مرة تحت الأرض فيسير بعض الوقت في سراديب ، ويطنو مرة أخرى فوق الأرض فيسير بعض الوقت في الهواء الطلق وفي وسط المزارع وأشجار الزيتون ؛ وفي إحدى المحطات - ونحن في طريق العودة - دخل القطار سائل يمد يده إلى من فيه ؛ وأدركت أن وجوده في القطار قد أحدث شبه مفاجأة لمن فيه من اليونانيين . ولاحظت أن أغلب من يمد إليهم يده لا يكفى بأن يرفض ما يطلبه من دريخات ، بل يرجه إليه بعض عبارات العتب واللوم والتفريع والاستنكار . والرجل يمضي في عمله منتقلا من مكان إلى آخر في عربة القطار حتى وصل إلى المكان الذي يجمعني أنا وصاحبي ، ومد يده نحوي ، فأعطيته بسرعة ما طلب ؛ وكان ذلك لاعتبارات عديدة في نفسي لعل بعضها لم يخطر

ولن يخطر في بال الآخرين ، منها الاشفاق على هذا الانسان ومنها الاعتراف بالجميل للبلد الاجنبى الذى أعيش فيه والذى أجد من أهله خالص الود وعظيم الرعاية وصادق الكرم وحسن المعاشرة ، ومنها الحفاظ على شيء من ماء وجهه وهذا الإنسان الذى قوبل بالرفض والتفريع من مواطنيه أكثر من مرة . ولم يكف الرجل يجمع فى جيبه ما أعطيته له ، ويمد يده إلى صاحبه ، حتى انفجر فيه بصورة غير منتظرة منه وهو الهادى الطبع الدمث الأخلاق ، المحسن لمن أساء ، الانسان بمعنى الكلمة ، المنطقى مع نفسه ومع غيره فى مختلف الظروف والمناسبات ، الصريح فى قوله الحق سواء أكانت له أم عليه ، نقول ، لقد انفجر هذا الصديق بصورة غير منتظرة ، واشتد الغضب بصاحبه حتى ظننت أنه سياتى به من القطار عند أول محطة تمر بها ، وأدركت من حديثه مع الرجل ما يأتى :-

أولا - ليس من حقه أن يمد يده إلى الناس ، فذلك عمل مشين بالنسبة للإنسان ، وبالنسبة للمجتمع الذى يعيش فيه ذلك الإنسان ، ويضاف إلى ذلك أن القوانين فى الدولة تحرم ذلك وتعاقب عليه .

ثانيا - ان الدولة منذ أن أقرت أنواعا من الضمانات للطبقات العاملة والفقيرة ، ومنذ أن فرضت أنواعا من الضرائب التصاعدية على رؤس الاموال ، قد أصبحت تعيش فى ظل نظام اشتراكى ، وتبعا لذلك قد أخذت على نفسها أن تهيم العمل للعاطلين ، وأن تكفل الضرورى للمحتاجين ، وأن تمنع من المجتمع اليونانى مظاهر التسول .

ثالثا - أنه هو نفسه يشعر بشيء من الضيق وبكثير من الحرج حينما يرى مواطنا له يمد يده لمن يساوى ولأن لا يساوى ، وبصفة خاصة لغير اليونانيين .

وانتظرت في حيرة من هذا الموقف حتى نزل الرجل في إحدى المحطات ونحن في طريقنا إلى أثينا وحتى هدأت عاصفة الغضب لدى صاحبي . وفي سبيل البحث عن « تاكسى » ، لكى نصل إلى سفارة الجمهورية العربية المتحدة أبدت لصاحبي بعض الملاحظات على موقفه من ذلك الرجل ، فلم يجد بداً من أن يشرح وجهة نظره ، ويفيض في بيان أنه يتنافى تماما وجرد عاطلين ومتسولين في نظام اشتراكى ، ففي هذا النظام تتحمل الدولة الكفاف لهؤلاء مادامت تتقاضى ما تطلبه من الضرائب على أنواع رءوس الأموال المختلفة ، ومادامت تحبذ النظام الاشتراكى وتدافع عنه وتقوى دعائمه ، فمن واجبها أن تتحمل مسؤولية هؤلاء لئلا يكونوا تحت رحمة القانون بدل أن كانوا فيما مضى تحت رحمة الأفراد الاقطاعيين والأغنياء . وضرب لى صاحبي أمثلة عديدة من صنيع الحكومة اليونانية في هذا الميدان ، وكان أبرزها اهتمام الدولة ببناء المدارس والمستشفيات وإنشاء المدن الصغيرة والقرى لإيواء الوافدين من اليونانيين الذين طردهم الأتراك من آسيا الصغرى ، ومن هنا اتضح بجلاء مفهوم النظام الاشتراكى ، أو بمعنى آخر اتضح المفهوم الذى ينبغى أن يكون عليه النظام الاشتراكى ، والذى ينبغى أن يعيش فيه المجتمع الإشتراكى .

في المجتمع الاشتراكى كذلك تزداد الثقة بين الأفراد ، وفي هذاضمان

أمن وطمأنينة ، وتتهار أسباب الخوف من سطو فئة من الناس لا تخشى القانون ولا تحترم شيئاً من الروابط الاجتماعية أو الانسانية ، وتعمل بوحى من رغبتها فى الإيذاء ، ومن احساسها بالحرمان وبالظلم أمام الفوارق المادية بين الطبقات .

وهنا نذكر أيضاً قصة سمعناها منذ ما يقرب من عشرين سنة ، وأدركنا منها المفهوم الواضح للنظام الاشتراكى أو للمجتمع الاشتراكى ، وكلمنا استعرضنا فصولها وتذكرنا ظروفها تمثلت فى ذهنتنا صورة هذا النظام وذلك المجتمع .

لقد سمعنا هذه القصة فى سنة ١٩٤٧ ، وكان ذلك فى مدينة -رين- عاصمة مقاطعة بريطانيا فى فرنسا حيث كنا مدعويين فى أمسية لتناول الشاي عند والد زميل لنا فى كلية الآداب من جامعة -رين- وكانت هذه الدعوة بمناسبة عودة هذا الوالد من رحلة قام بها مع السيدة حرمه فى عربته الخاصة فى ألمانيا وتشكوسلوفاكيا وبولندا وفينلنده . وكان عدد المدعويين نحواً من عشرة أشخاص ليس بينهم أجنبى سوى سيدة ألمانية قضت الحرب على أولادها وعلى ممتلكاتها ماعدا متجر تديره بنفسها فى منطقة بافاريا ؛ وقد جاءت الى -رين- لزيارة مقبرة زوجها الالمانى الذى كان مع جيش الاحتلال لالمانى فى -رين- ، والذى قتله أفراد الدفاع عن فرنسا الحرة فى سنة ١٩٤٤ ، والذى دفن فى مقابر هذه المدينة ، نقول ، لم يكن من بين المدعويين فى تلك الامسية سوى هذه السيدة الالمانية وسواى .

وفى أثناء تناول الشاي وبعده قص علينا صاحب الدعوة جانباً من

مشاهداته ولإتطابعاته أثناء رحلته ؛ وكان هذا الداعى أيضا بدوره من المحامين الفرنسيين الذين يتمتعون في منطقة بريطانيا بشيء من السمعة الطيبة والائزان وحسن المعاملة ، وكنا جميعا ننصت إلى حديثه في شوق ، متمنين الاستزادة من عرض تلك الصورة الغريبة والمشاهدات الجميلة فيما زاره من البلاد . وبقينا نقتبعه حتى وصل بنا في حديثه إلى عاصمة فينلند الواقعة في شمال بولندا شرق بحر البلطيق . وهنا يذكر صاحبنا أنه وصل إلى العاصمة الفنلندية في المساء ؛ ولم تكن له معرفة سابقة بهذه المدينة الهادئة ذات الشوارع الفسيحة ، كما لم تكن له معرفة بلغة أهلها ؛ وكان كل شيء في هذه المدينة غريبا بالنسبة له ، ولكنه كان قد احتاط للامر فعرف سلفا عنوان فندق يأوى إليه ويقيم فيه ليلاى إقامته في العاصمة .

وبعد جولة في المدينة اهتدى إلى الفندق ، وبعد تناول العشاء حجب الى نفسه أن يخرج الى المدينة مرة أخرى لينظر معالمها في الليل ويرى أشجارها وحدائقها وهي تتلألأ تحت أشعة الأضواء الكثيرة . وكان من أهداف خروجه أيضا أن يبحث عن «جراج» يضع فيه عربته بعد أن عرف أن الفندق لا يضم «جراجا» للعربات ، ولم يلاحظ صاحبنا في تجواله أثر «الجراج» . وفي ميدان فسيح توسطه حديقة وتنتثر من حوله بعض العربات ففكر صاحبنا أنه لابد يوجد «جراج» حول هذا الميدان ، فأخذ يطوف حول الحديقة مرة وأخرى وثالثة دون أن يلح شيئا يدل أو يشير الى وجود «جراج» . وهنا صمم على سؤال جندي البوليس الموكل بهذا الميدان ؛ وكان الجندي نفسه قد لاحظ شيئا غريبا بالنسبة لهذه العربة : ميزانها فرنسية ، ودورانها ثلاث دورات متعالية

حول حديقة الميدان . ولحسن الحظ كان الجندي يعرف قليلا من اللغة الفرنسية . ولم يكده صاحبنا يهتدى الى مكان الجندي حتى أوقف العربية وحياه في تردد بالفرنسية ؛ ولم كانت دهشته حينما رد الجندي التحية بنفس اللغة الفرنسية ، وعندئذ دار بينهما هذا الحديث :

- هل تريد شيئا سيدي ؟ لقد رأيتك تطوف ثلاثا بهذا الميدان .

- اننى أبحث عن د جراج ، بعد أن لم أجده في الفندق الذى نزلت فيه .

- ولماذا ؟

- لأننى أريد أن أضع العربية فيه حتى الصباح .
وعندئذ لاح ظل ابتسامة على شففى الجندي وقال :

- لا يوجد فى المدينة جراج - كما تنتظر - ياسيىدى ، والى أن تترك عربتك فى هذا المكان أو فى أى مكان آخر من المدينة ثم تجيء وقتما تريد فى الغد لتجد عربتك كما تركتها .

حينئذ ، كما يقول صاحبنا عن نفسه ، اعترته أفكار وهواجس وخيالات متشابكة ومتناقضة ، ووجد من المخرج والمخجل ألا يستجيب الى قوله أو أن يظهر بمظهر من يملك أو من لا يثق أو من يتهم بالخيانة أهل هذا البلد .

وأمام هذا العرض اللطيف أظهر صاحبنا مدوما مفتعلا وثباتا

مصطنعا ، وقال فى نفسه : لآترك العربى وحظها حتى ولو لم أجدها فى الغد .

ترك صاحبنا العربى فى الغراء بعد أن أغلق أبوابها وعاد الى الفندق وهو فى حيرة وشك عما صنع . ونام على أحر من الجمر ينتظر الصباح بلهفة لكى يرى ما صار اليه أمر العربى ، كما بقى جزءا من الليل يضرب أخماسا فى أسداس مع زوجته بشأن ترك العربى فى ميدان عام بدون أدنى رعاية أو رقابة .

وفى الصباح الباكر ، وقبل تناول طعام الإفطار ذهب لايلى على شىء حتى وصل إلى الميدان المعهود ؛ وهناك وجد العربى فى مكانها كما تركها لم ينقص منها شىء وكأن لم تمسسها يد ، فأخذها وعاد بها إلى الفندق وهو لا يكاد يصدق ما يرى ؛ وبعد تناول طعام الإفطار جلس مع زوجته يقبالان بعض الخواطر بمناسبة قصة العربى ؛ واشترك معها فى الحديث بعض رواد الفندق ، ويقدر ما كان صاحبنا معجبا ومزهوا بتوفير الأمان فى هذه المدينة للممتلكات الخاصة وعدم العبث بحقوق الأفراد كان الرواد الآخرون فى الفندق يبدو عليهم الهدوء واللامبالاة ؛ وكأن المسألة طبيعية جدا لا هجب ولا استغراب فيها ؛ وفهم صاحبنا من موقفهم وحديثهم وملاحظاتهم أن ما حدث لعربته أمر طبيعى جدا فى بلد يعيش أهله تحت ظل نظام اشتراكى تسهر الدولة فيه على تقريب الفوارق بين الطبقات ، وتوفير الضمانات لمن هم فى حاجة الى تلك الضمانات والحفاظ على ساطعة القانون والدقة فى تنفيذه .

والأهم من ذلك كله هو أن صاحبنا بعد أن انتهى من قصته وملابسها قال : لأننى على ضوء ما حدث للعربة وما سمعته من تعليقات بعض رواد الفندق وما اتضح فى ذهنى من مفهوم المجتمع الاشتراكى والنظام الاشتراكى رجعت بذاكرتى إلى المجتمع الفرنسى ، وتخيأت ما يحدث عندنا أحيانا من اعتداءات على الممتلكات الخاصة ، ومن قضايا ترفع إلى القضاء بسبب ذلك فقلت فى نفسى : « متى أرى فرنسا فى مثل هذا النظام الاشتراكى ، ومتى أرى الفرنسيين يستجيرون تماما إلى ما تستجيب له المجتمعات الاشتراكية الأخرى ؟ » .

وهنا بعد الملاحظة الأخيرة من صاحبنا تذهبا بصورة غير معتادة ، وكأنا نستيقظ من حلم ، فاستيقظت فى ذاكرتنا صور عديدة ومرئيات متباعدة ، ومر فى خيالننا ما يشبه الشريط السينمائى المليء بذلك الصور وبهذه المرئيات : ذكرنا المجتمع المصرى الذى غادرناه فى سنة ١٩٣٨ لطلب العلم فى فرنسا ؛ وذكرنا ما كنا نراه يجرى فى هذا المجتمع من أحداث يصور كل منها مأساة اجتماعية ؛ وما كان يعوز هذا المجتمع من أبسط أنواع الضمانات التى تحفظ على الإنسان كرامته كإنسان وتحفظ على الفرد حقه فى التمتع بما يمتلك ، ثم ذكرنا بعض الظواهر التى نراها فى فرنسا فتستهوئنا وتكون موضع أمنية نرجو أمثالها فى مجتمعنا المصرى ، هذه الظواهر التى تعتبر أثرا من آثار النظم الاشتراكية فى المجتمع ؛ وكان من هذه الظواهر التى نراها يوميا تقريبا وتسترعى انتباهنا بشكل غير هادى ظاهرة بائعى الصحف والمجلات على أسوار حديقة « لوكسمبورج » فى باريس ، أو فى الميدان العام بمدينة - رين - حيث يضع بائع الصحف

كومة صحفه منظمه ومرتبـة على السور أو على الارض ويضع بجانبها منديله وفيه بعض قطع من النقود - فرنكات وسنتيمات - ثم ينصرف في بعض الاحيان تاركا منديله وصحفه إلى أمانة الجمهور ، وحسن رعايتهم ، لكي يشتري ما يلزمه من خضروات وفاكهة أو طعام .

وكان يلذ لنا أن نراقب صنع الجمهور في تلك الاحيان ، فسكنا نرى الافراد يمدون على الكومة من الصحف وكل واحد يتخير الصحيفة التي يعتاد قراءتها ، ثم يضع يده في جيبه ليخرج ثمنها ويلقي به في المنديل ، ويمضى لشأه . وقد يحتاج المشتري الى كسور من النقود فيخرج ورقة « بنسكوت » ويجري عملية حسابية يأخذ من المنديل ما يستحق ويترك الورقة حيث ينبغي أن تترك من المنديل ، وكان يحدث أن تفقد الصحف قبل أن يجي البائع ويبقى المنديل وما يحتويه من نقود في مأمن من المبيث حتى يجمعه صاحبه .

ذكرنا ذلك كله ثم قارناه بما سمعناه من قصة صاحبنا في مدينة - هيلسكي - عاصمة فنلنده . وأدركنا ما هنالك من تفاوت بين النظام الاشتراكي في فرنسا والنظام الاشتراكي في فنلنده ، ثم ما بين هذين النظامين من ناحية وبين النظام الرأسمالي في مصر قبل الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى .

وعندئذ انصرفت الى ذكرياتي وقلت في نفسي : إن صاحبنا يتبنى أن يرى فرنسا وجمتمعها بنفس الصورة التي رأى عليها فنلنده وجمتمعها ؛

أما نحن فـكم تمنى أن نرى مصر ومجتمعها على نفس الصورة التي كنا نرى عليها فرنسا ومجتمعها III .

هذه هي بعض المعالم التي تصور المجتمع الاشتراكي أو التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع الاشتراكي . ويمكن أن يضاف الى ذلك أيضا أن المجتمع الاشتراكي يستنكر الحروب الظالمة ضد الشعوب ، ويرى فيها عملا منافيا لا يصدر إلا عن دولة اقطاعية ولا يبرره إلا الرأسماليون ؛ إذ لا توجد وسيلة أخرى أفضل من وسيلة الحرب لخدمة مصالح الاقطاعيين والرأسماليين ، فيها ينسبط نفوذهم ويزداد ثراؤهم ويحصلون على ما يملأ جشعهم .

ولعل السبب في استنكار الحروب من جانب المجتمع الاشتراكي هو أن أسباب الحروب قد انهارت دعائمها أو ينبغي أن تنهار فيه دعائمها ، وكثيرا ما سمعنا وقرأنا الاستنكار صارخا لبعض الكتاب الفرنسيين وكثير من المثقفين منهم لسياسة الحرب التي كانت تشنها فرنسا ضد الجزائريين ، وكذلك للحرب التي تورطت فيها فرنسا أثناء الاعتماد على السويس . ولم يكن ذلك من جانب أولئك الكتاب وهؤلاء المثقفين إلا لاعتقادهم بوجود منافاة وتناقض بين هذه الحروب المشتعلة وبين الحكومة الفرنسية التي كانت تزعم لنفسها إذ ذاك سياسة اشتراكية ، وتدعى أنها حكومة اشتراكية في دولة اشتراكية .

في المجتمع الاشتراكي تتقدم أو تكاد تنعدم الاحقاد والضمان ، كما ينعدم الجشع الظالم والآنانية المفرطة ؛ وعندئذ لا توجد الحاجة الملحة

الى اشباع الالهواء العائبة ؛ الالهواء الى القمر والى الغلبة والى التملك بلا حدود والى الافراط والمغالاة بغير ما زواجر ولا روادع .

وبعد ، فلسنا ندعى ولا ينبغي أن ندعى أننا أحطنا بكل سمات المجتمع الاشتراكي في هذا الفصل ، فهناك تفصيلات ودقائق داخل الصورة التي رسمناها أو حاولنا رسمها عنه ، بل هناك زوايا وجوانب كان يمكن أن نتناولها وأن نلقى عليها أضواء من التحليل والدرس ليكون الحديث واقيا عن هذا الموضوع ، ولكننا في الحقيقة اكتفينا بتخطيط المعالم الواضحة ، وبإبراز السمات العريضة ، لننظم الاشتراكي أو المجتمع الاشتراكي ، ونترك هذه التفصيلات وتلك الدقائق الى وعى الطالب والى ذكاء القارئ ليتعمس على الاستنباط أو على الاستنتاج ، فذلك أفضل له ، وأعم فائدة بالنسبة لمكاته ومداركه .

الاشتراكية مذهب من المذاهب السياسية

من الفصول السابقة نستطيع أن ندرك في وضوح أن الاشتراكية كانت فيما مضى عبارة عن عملية فطرية تمارسها الشعوب القديمة اختياريا دون أن تتبع منها مجامدا ، أو دون أن تفكر في وضع نظرية لها أو تخطيط لإبعادها . وكانت هذه الاشتراكية باعتبارها عملية فطرية تسير جنبا الى جنب مع الرأسمالية التي كانت تمارس بدورها استجابة لغريزة الاستيلاء والتملك في الانسان .

ولم تمارس الشعوب الفطرية القديمة - فيما نعلم - سوى هاتين الظاهرتين في قضايا الاقتصاد ، أو بمعنى آخر في قضايا التملك والانفاق . وكان كل ما يتصل بهذه القضايا يسير ببساطة وبغير تكلف . واستمرت هذه الشعوب القديمة في عصورها التاريخية المتباعدة تدين بهاتين النظريتين - الاشتراكية والرأسمالية - وتعمل بهما تلقائيا تلبية لغريزتين فطريتين في طفولة المجتمعات الإنسانية : نقول ، استمرت الشعوب القديمة في عصورها التاريخية تعمل بهاتين النظريتين وفقا لنزعات طبيعية في الانسان مع شيء من التفاوت بين تلك الشعوب في درجة تمسك كل منها وفي درجة تطبيقها حتى برزت شمس النهضة الصناعية في الغرب ، فانقلبت بواسطتها جميع الموازين الاقتصادية في العالم ، كما انقلبت بواسطتها أيضا أغلب المعايير السياسية .

وليس من شك في أن هذه النهضة الصناعية كانت بمثابة ثورة عارمة في المجتمعات الغربية تغيرت من أجلها وجهات النظر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نفس الوقت ، وأصبح ، من المتعذر ، إن لم يكن من المستحيل ، ممارسة الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية كما كانت تمارس من قبل . ومن آثار هذه النهضة الصناعية أن انقسم العالم الى مجموعتين كبيرتين : احدهما تمارس النهضة الصناعية وتسير تقدمها وجميع مستلزماتها من ثقافة علمية وعملية وفنية ومن بحث متواصل من أسواق لتصريف الانتاج الصناعي المتواصل .

أما المجموعة الاخرى فقد اتخذت موقفا سلبيا أمام هذه النهضة ، فلم يكن بد لدول المجموعة الاولى من أن تستغل هذا الموقف السلبي ونجى لاكتشافها واستثمارها واستغلال مواردها الطبيعية لتصنيعها ، ثم جلب الانتاج الصناعي لتوزيعه فيها .

إن مشكلة الاستعمار إذن وما جرت به على العالم من ويلات لم يمكن التخلص منها حتى الوقت الحاضر ، نقول ، إن مشكلة الاستعمار وما جرت به على العالم من ويلات تعتبر نتيجة طبيعية للنهضة الصناعية في الغرب : رموس أموال استغلت في انشاء دور للصناعة على اختلاف أنواعها ، ثم انتاج صناعي يزداد باستمرار ويغل أموالا طائلة على أصحاب رموسها ، وأخيرا تنافس بين البلاد الصناعية الناشئة إذ ذاك ؛ كل هذا دفع أهل تلك البلاد للبحث عن موارد للواد الأولية لتموين مصانعها ، وعن أسواق في بلاد جديدة لتوزيع هذا الانتاج الصناعي ؛ تلك كانت حالة الشعوب

الغربية الحديثة العهد بالنهضة الصناعية ؛ كما كانت تلك أيضا حالة الشعوب السلبية أو المتخلفة في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية على حد سواء .

إن هذه الاعتبارات مجتمعة مضافا إليها اعتبارات أخرى من شأن السياسيين والاقتصاديين بيانها والافاضة فيها ؛ نقول ، إن هذه الاعتبارات مضافا إليهما اعتبارات أخرى قد غيرت من نظرة الناس الى الموارد الاقتصادية ، كما جعلت من هذه الموارد الاقتصادية عاملا هاما يتحكم في أقدار الشعوب ومصائرهما .

ونتيجة لهذه النهضة الصناعية وجدت فرص عديدة للفكر الانساني لكي يتدخل في جميع الميادين الاجتماعية والحيوية ويصطنع لشعوب الغرب ماعرف بالنهضة الحديثة التي تدخل في ميدان العلم ، وفي ميدان الفن ، وفي ميدان الأدب وفي ميدان الفلسفة ؛ وكان نصيب الميدان الاقتصادي من ذلك النشاط الفكري يتلائم تماما مع أهمية الموارد الاقتصادية التي صورناها منذ قليل . فوجدت دراسات اقتصادية وتخصص في هذه الدراسات عدد غير قليل من علماء الاقتصاد وعلماء القانون وعلماء السياسة ، ثم تخفضت هذه الدراسات عن خلق نظريات جديدة في الاقتصاد وفي موارده وفي ادارته وفي حسن الاقامة عليه وفي العمل على تميمته . وهكذا وجدت في المجتمع الغربي نظرية الرأسمالية ونظرية الاشتراكية وكذلك نظرية الشيوعية . ولقد كان طبيعيا جدا أن يكون مدلول هذه النظريات الاقتصادية في بادئ الامر غامضا الى حد ما ، كما كانت درجة

تطبيقها نسبية الى حد كبير ؛ غير أن هذا الغموض أخذ يتضح أمره مع مضي الزمن ؛ أما مسألة النسبية فلا تزال نحس بأصدائها وبآثارها حتى الوقت الحاضر .

استمرت هذه النظريات الاقتصادية تتغلغل في جسم الادارات الحكومية، وتحقق لنفسها مع هذا التغلغل كسبا معنويا ، حتى أصبح نوع الحكومات لا يخضع لنظام المصطلحات القديمة التي ألفها الناس فيما مضى ، وإنما يخضع لنوع النظام الاقتصادي الذي تمارسه وتسير عليه الدولة . أصبحنا لا نكاد نسمع عن تسمية الدول سوى ما هو مألوف سماعه بالنسبة لهذه النظريات الاقتصادية المتداولة حتى ولو أبقت بعض الدول على الانظمة القديمة في الحكم . إننا نسمع مثلا الصين الشيوعية ويوجوسلافيا الاشتراكية والولايات المتحدة الرأسمالية ؛ كما نسمع كذلك اليونان دولة اشتراكية بالرغم من أن نظام الحكم فيها ملكي ، وفرنسا بلد اشتراكي بالرغم من أن نظام الحكم فيها جمهوري ؛ حتى انجلترا وهي من أعرق البلاد الملكية في الوقت الحاضر لا نعدم أن نسمع عنها من حين لآخر أنها دولة اشتراكية . وهكذا أصبح النظام الاقتصادي هو المميز الهام لنوع الدولة ولنوع الحكم فيها . ومن بين هذه النظريات الاقتصادية الثلاثة : الاشتراكية والرأسمالية والشيوعية - استأثرت الاشتراكية بأكبر نصيب من اهتمام الدول .

ومن أجل ذلك فقد تبني هذه النظرية عدد غير قليل من الشعوب ، وبصفة خاصة الشعوب النامية والحديثة العهد بالاستقلال ؛ وذلك لأنها

وجدت في هذا النظام الاشتراكي حولا متعددة لكثير من مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضا . ولم يكن من الممكن لها أن تعيش مع النظام الرأسمالي الذي ورثته من المستعمرين ، والذي عمل الاستعمار على غرسه في المجتمع ليكون ركيزة له يقسطن بواسطته على الطبقات النشيطة الكادحة ، كما يبق بواسطته أيضا على نفوذه السياسي والاقتصادي في هذه الشعوب ولم يقف أمر الاهتمام بالنظام الاشتراكي عند حد الدول النامية فقط ، بل تعداها إلى كثير من الدول القديمة التي كانت تعرف وتدين بأنظمة حكومية واقتصادية أخرى مثل فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وبلاد شمال أوروبا وروسيا وبلغاريا ورومانيا واليونان وأسبانيا ، إذ أن هذه الدول كانت في جملتها من البلاد الملكية العريقة التي يسود فيها نظام الرأسمالية . ولكنها بجماعة منها للشعوب الأخرى وللإهتمام العالمي بالنظرية الاشتراكية - ، نقول ، ولكنها أمام الإهتمام العالمي بالنظام الاشتراكي استطاعت أن تتحول كليا أو جزئيا إلى هذا النظام الاشتراكي ، وأصبحت تدعى لنفسها هذا النظام بالرغم من أن كثيرا منها لا يزال يدين بالملكية ، ولا يزال يمارس أنظمة اقتصادية هي أبعد كثيرا من النظم الاشتراكية ، وأقرب كثيرا إلى النظم الرأسمالية .

إن النظام الاشتراكي بما يقدمه من حلول لمشاكل المجتمع ، وما يبيته من فرص لمسايرة التقدم المنشود في العصر الحديث ، وبما ينتظر منه من خلق نوع من المساواة والكفاية والعدل بين أفراد المجتمع أو بما يوجد من رغبة في العمل المنتج والنشاط الخلاق بين هؤلاء الأفراد ، نقول أن النظام الاشتراكي بما يقدمه من ذلك كله قد أصبح غاية من غايات الأمم

وأولا من آمال الشعوب . ولما تأكدت في المجتمعات هذه الأهمية لذلك النظام انضوى تحت لوائه عدد كبير من الأمم ، وانجبت إليه طاقات خلقة من جانب الأفراد ، وبذل في التعرف على جوانبه ومزاياه وآثاره جهد كبير . وكان ذلك فيما نعلم ، بمثابة رد فعل الرأسمالية التي كانت سائدة في المجتمعات الانسانية من قبل ، وفي أثناء النهضة الصناعية الحديثة في العالم الغربي .

هذه الرأسمالية ، التي كانت تغلب عليها الفردية ، كما يغلب عليها الاستغلال ، قد أصبح الفرد في ظلها بمثابة آلة تعمل ، وليس لهذا العمل من هدف سوى الانتاج الذي لا يعود كسبه على العامل ولا على المجتمع ، بل على صاحب رأس المال . ونتيجة لذلك غلبت صفة الانانية الجشعة على المجتمعات ، وأصبح المرء في تلك المجتمعات يحس بفردته وضآلته وتفاهته مادام كل شيء في هذه المجتمعات يقدر بقيمته المالية أو بمقدار ما يمتلكه من مال . وتحولت الأشياء في هذه المجتمعات الى سلعة تباع وتشترى حتى الفن والادب .

لقد كان رد الفعل القوي لهذا النظام الرأسمالي متمثلا بصورة واضحة في النظام الاشتراكي ؛ ولذلك لم يكن غريبا أن يعم هذا النظام ويسود أجزاء كبيرة من العالم ؛ كما لم يكن غريبا أيضا أن يصبح مذهباً من المذاهب السياسية تدين به الدول وتتمسك بمبادئه الأمم ، بل انه تعدى الجانب السياسي الى جوانب أخرى متعددة من الشؤون الاجتماعية . لقد أصبح مذهباً من المذاهب الأدبية ، وغدونا نسمع عن

الادب الاشتراكي ، أو عن الاشتراكية في الأدب ؛ وأصبح مذهباً في الفن ، وغدونا نسمع عن الاشتراكية في الفن ، أو عن الفن الاشتراكي . وهكذا تغلغت الاشتراكية في ميادين المعرفة الإنسانية مما يدل بشكل واضح على مدى تقبل المجتمعات لهذا النظام ، ومدى ما يقدمه هذا النظام للمجتمعات الإنسانية من فرص لاستغلال المواهب والملكات ، ومن فرص أخرى للعمل ، والكسب ، والإنتاج . ولولا ما سذكركه في فصول لاحقة من هذا البحث من تطلع الشعوب الى اعتناق المذهب الاشتراكي ومن تنبؤات تتصل بمستقبل هذا المبدأ الاشتراكي في المجتمعات الإنسانية ، نقول ، لولا ما سذكركه من ذلك في فصول لاحقة لأطلقنا بعض الشيء في هذا الفصل .

الاشتراكية غاية تتطلع اليها جميع الشعوب بما في ذلك الشعوب الرأسمالية

على ضوء ما تقدم في الفصول السابقة من هذا البحث نستطيع أن
نسجل بإيجاز هنا هذه الحقائق :

اولا - إن النظام الاشتراكي ، إذا ما تورن بالنظامين الاقتصاديين
الآخرين - الرأسمالية والشيوعية - يمثل النظام الوسط بينهما ؛ بمعنى
أنه هو النظام الذي لا يصور نفريطا ولا افراطا وانما يصور أمرا
وسطا بينهما ، أو بعبارة أخرى يصور الاعتدال .

ثانيا - إن النظام الاشتراكي ، إذا ما نظرنا بعنى الى اشأته
الطبيعية والى مراحل تطوره فى المجتمعات الإنسانية والى صلته بكل
من العقل والعاطفة فى الإنسان ، نقول ، ان النظام الاشتراكي اذا
ما لوحظ فيه ذلك كله يعتبر استجابة لضرورة اجتماعية ألجأ اليها دوافع
غريزة فطرية فى الإنسان ، هى غريزة التملك والاستيلاء ، أو بمعنى
آخر يعتبر رد فعل لهذه الغريزة المبكرة فى حياة الافراد والجماعات .

ثالثا - ان النظام الاشتراكي بما قدمه من فرص للمجهود المبدع
الحلاق فى الإنسان ، وبما أحدثه من تغيير جذرى شامل فى طبقات

الاجتمع الواحد ، أو في سلوك بعض الشعوب بالنسبة للبعض الآخر منها ، وبما أوجده من مفاهيم جديدة في ميدان السياسة والاقتصاد والفن والادب والعلم لتنظيم شئون الافراد والهيئات والجماعات ، نقول ، إن النظام الاشتراكي بما قدمه من ذلك كله يعتبر أمم الانظمة الاقتصادية ملائمة للتطور العالمى ، كما يعتبر أعق تلك الانظمة الاقتصادية أثراً وأكثرها فعالية وواقعية .

رابعا - إن النظام الاشتراكي بحكم علاجه للازمات الاقتصادية التي كانت تخنق الاكثرية الساحقة من أفراد الشعب وهيئاته ، وبحكم محاولته تذويب الفوارق بين الطبقات ، وفرض نوع من المساواة بين الافراد ، وبحكم ما يرمى إليه من تحسين الصلات بين الافراد أو بين الهيئات ، ومن استغلال كل طاقة من طاقات الناس مع اختلاف ثقافتهم وأعمالهم وأفكارهم ، ومن رفع المستوى الاجتماعى وإزالة مظاهر البؤس والعوز والالم والشقاء ، نقول ، إن النظام الاشتراكي بحكم ما يرمى اليه من ذلك كله يعتبر المثل الاعلى للانظمة الاقتصادية الاخرى ، والهدف المنشود بالنسبة لأكثريه الشعوب منذ وجدت الدراسات النظرية والفلسفية المتصلة بقضايا الاقتصاد ، ومنذ بدأ بعض هذه الشعوب في ممارسة هذه المبادئ النظرية عملياً ، ومحاولة تطبيقها بقدر ماتسمح ظروف كل شعب بالنسبة لهذا التطبيق .

إن هذه الاعتبارات الاربعة - ومن المؤكد أن هناك اعتبارات أخرى يمكن السير وراءها والكشف عنها بعد الدراسة والتحليل والتعمق - ، نقول ، إن هذه الاعتبارات الاربعة بالنسبة لنظام الاشتراكي قد جعلت

من هذا النظام أملا وغاية يتطلع إليها شعوب العالم ، لافرق في ذلك بين الشعوب الحديثة والشعوب القديمة ، كما لافرق في ذلك أيضا بين الشعوب النامية والشعوب المتقدمة .

لأننا نعرف سلفا بأننا لم نعش في ظل نظام اقتصادى شيوعى ، ولم نحس بآثار هذا النظام عمليا أو واقعا حتى نستطيع أن نكون فكرة واضحة مجسمة لتطبيقه ولآثار هذا التطبيق ، ولأننا مع ذلك درسناه وقرأنا عنه وعرفنا بعض المحاولات التى أرادها ونفذها القدماء لتصوير هذا النظام وتطبيقه ، مثل المحاولة التى طبقها الفيلسوف اليونانى فيثاغورس بين تلاميذ مدرسته ، ومثل المحاولة النظرية التى وضعها الفيلسوف أفلاطون فى كتابه المشهور - ريبوبليكا - ، أى الجمهورية ، حيث تصور نظاما مثاليا لحياة شعب ، توزع الأعمال فيه على الأفراد كل فى ميدان تخصصه ووفقا لطاقاته وإمكاناته ، ثم تدفع الأجور متناسبة مع العمل والجهد والإنتاج . وعرفت هذه المحاولة بجمهورية أفلاطون ؛ وهى لم تطبق حتى الآن ، والناس لا يزالون يضربون بها المثل حتى الوقت الحاضر .

إن فهمنا وتصورنا لهذا النظام الشيوعى يجعلنا نصدر عليه حكما نظريا ، حكم من قرأ وفهم وفكر ووعى ، لاحكم من عاش فيه ، ومارسه ، وتصارع مع تجاربه ، ولكنه مع ذلك حكم نتق فيه ونظم من اليه .

إن النظام الشيوعى يصور فى تقديرنا نظاما مثاليا يتلائم مع عالم مثالى يعيش فى كوكب آخر غير كوكبنا الأرضى الذى نعيش عليه .

وما نزن أن فيثاغورس حينما طبق هذا النظام الشيوعى بن تلاميذ مدرسته فى هذا الاطار الضيق المحدود قد استطاع أن ينفذ هذا النظام بدقة كما ينبغى أن تتصوره ؛ فهو قد نفذ فى هذا الجمع الصغير فى فترة محددة من الوقت ، وهى فترة الوجود فى المدرسة ؛ كما استطاع أن ينفذه أيضا فى مظهرين اثنين لاثالث لهما من مظاهر التملك : هما مظهر الإنفاق ومظهر الغذاء أو الطعام ؛ وكل فى حياة الفرد أو الجماعة من مظاهر للتملك !!

ولم يحدث كذلك أن اليونانيين فى تاريخهم الطويل قد استطاعوا أو حاولوا تطبيق نظام الحكم الذى تخيله أو تصوره فياسوفهم الكبير أفلاطون ، وبقى هذا النظام - كما يقول الناس - مكتوبا على الورق فقط .

النظام الشيوعى المثالى إذن لم يوجد فى عالمنا هذا كما نراه وكما نفهمه وكما نصور مشاكله ، وأبعاده ، وأموره ، وقضاياه . وإذا كان الناس يحدثوننا عن نظام شيرعى قد وجد أو لا يزال موجودا فى بعض البلاد فإن ذلك لا يعدو أن يكون فى تصورنا نوعا من النظام الاشتراكى المتطرف إلى حد ما ، وبنسبة ما .

ونتيجة لهذا التصور بالنسبة للنظام الشيوعى نستطيع أن نحدد الموقف بين الشيوعيه والاشتراكية ، فالشيوعية أمر لا وجود له وليس فى الإمكان وجوده ، بينما الاشتراكية أمر نعيش فيه ، ونحس به ، ونلص آثاره ونتائج .

الشيوعية نظام فى الخيال وفى عالم تجرىدى ، بينما الاشتراكية نظام حقيقى وفى عالم واقعى . ومن أجل ذلك نرى أنه لا مجال للمقارنة

بين الشيوعية وآثارها في المجتمع الإنسان وبين الاشتراكية وآثارها ، فضلا عن ذكر مميزات الاشتراكية بالنسبة للشيوعية .

وعلى ضوء هاتين الصورتين لكل من الشيوعية كما رسمناها ، والاشتراكية كما وضعنا معالمها ندرك أنه لا يوجد أو لا يكاد يوجد من بين الشعوب من ينجح أو يفتخر أو يعمل على تحقيق النظام الشيوعي وممارسته وتطبيقه ، اللهم إلا إذا فهم من النظام الشيوعي نوع من الاشتراكية المتطرفة إلى حد ما . ومن الظواهر التي تزيدنا اقتناعا بأن الشيوعية ليست النظام المرغوب فيه والمتطلع إليه هو أن بعض الشعوب التي أسست لنفسها نظاما شيوعيا - كما قيل عنها وكما قالت عن نفسها - ونظاما اشتراكيا متطرفا كما تتصوره - ؛ نقول ، إن من الظواهر التي تزيدنا اقتناعا بأن الشيوعية ليست النظام المتطلع إليه ، هو أن بعض الشعوب الشيوعية قد غيرت من مبادئها الشيوعية ، وعدلت إلى مبادئ اشتراكية ؛ ومثال ذلك ما حدث في روسيا ، إذ أنها في أول الأمر قد ألغت الملكية الخاصة ، وجعلت الدولة تتحكم في جميع الممتلكات ، ومنذ سنوات عدت عن هذا النظام ، وأباحت للأفراد أنواعا من الممتلكات الخاصة .

ولعل الجدير بالملاحظة هنا أننا فيما ذكرناه عن النظام الشيوعي من أنه ليس هو النظام المرغوب فيه لانقصد بذلك أنه نظام لاخير فيه أو أنه نظام يجرى بنتائج سيئة ؛ بل الأمر على عكس ذلك تماما ؛ فهو نظام كله خير وكله سمو وكله إنسانية ؛ وهو نظام - كما يقول عنه

الفرنسيون - من المثالية في الخير وفي الانسانية وفي السمو بحيث لا يتحقق ولا تدركه أمان البئر . نظام - كما سبقت الاشارة منذ قليل - لا يتلاءم مع عالمنا في مداركه وفي تصرفاته وفي واقعه .

أما النظام الرأسمالي فقد عشناء ، ولمسنا آثاره ، فضلا عن قراءتنا عنه ودراستنا له وتفكيرنا في مبادئه وفي أبعاد نتائجه . وعلى ذلك فسيكون الحكم عليه من واقع ممارسته وتجاربه .

لقد كان النظام الرأسمالي هو النظام السائد في خلال العصور التاريخية ، ولدى الدول التي يحدثنا عنها التاريخ منذ القدم ، حتى عصر النهضة الصناعية في الغرب ، حيث تغيرت مفاهيم الأشياء بعد هذه النهضة وانبثقت أنظمة جديدة تعالج قضايا الاقتصاد على ضوء الثورة الصناعية وخلق موارد جديدة للثروة الفردية والجماعية على حد سواء .

وكان هذا النظام يتجاوب بمحاوبة صادقة مع عقلية وتفكير تلك العصور حيث كان الناس أقرب عهد إلى تقديس الكثير من الأشياء ، وإلى احترام الكثير من المبادئ إحتراما يتجاوز في بعض الأحيان حدود المعقول ؛ كما كانوا أيضا أميل إلى الاستكانة والإذعان أمام ما يتصورونه لا طاقة لهم به ، وإلى الخوف والرهبة مما يتوهمونه أمرا من أمور الغيب ؛ ومن شأن ذلك كله أن يضيف شخصية الفرد ويفقده الثقة إلى حد بعيد ويقلل من تفكيره المستقل ومن ثباته على الأرض التي يعيش عليها ؛ وعند ذلك يبحث هذا الفرد عن قوة مادية أو معنوية ليلقى نفسه بين أحضانها ويسلم زمام أموره إليها لكي يستريح ، ولكي يزعم

لنفسه الراحة على حساب ذلك . هذا التصور وتلك العقلية وذلك الفهم المصحوب بكثير من القصور جعل الناس ينتظمون في مجموعتين اثنتين ، احدهما مصدر قوة مادية أو روحية أو معنوية ؛ والاخرى فارغة من هذه وتلك ؛ لاحدهما تصور لنفسها نفوذا وإمكانيات أكثر مما تستحق ؛ والاخرى تقدر في نفسها ضعفا واستكانة واحتياجا أكثر من الحقيقة والواقع ؛ احدهما تهادى في استغلال الناس وإبتذال نشاطهم وامكانياتهم ، والاخرى تهادى في الاستسلام وفي التزلف وفي الإرضاء ، ولو كان ذلك على حساب الكرامة الإنسانية ، والاستقلال الشخصى ، والعمل المصيرى .

لقد كانت هذه السمات من أبرز السمات في المجتمعات القديمة ، كما كان النظام الرأسمالى أبرز الانظمة الاقتصادية السائدة في تلك المجتمعات . ولم يكن من المنتظر أن يتغير هذا النظام مادامت هذه المجتمعات في عصورها المتتالية تفكر بعقلية واحدة ، وتتصرف بلون واحد من السلوك ، وتعيش بأساليب جد متشابهة ، وتخضع لنظام اقتصادى واحد هو نتيجة لموارد اقتصادية تقليدية لا تتغير ولا تبدل . وظل أمر هذه المجتمعات وأمر هذا النظام الاقتصادى كما كان حتى زمن النهضة الصناعية في الغرب حيث تغير كل شىء تقريبا في العالم الغربى ؛ تغيرت الموارد الاقتصادية وغدا أهمها فى الماضى أقل شأنا اذا ما قيس بالموارد الصناعية الجديدة ؛ وتغير أسلوب الحياة نتيجة للإنتاج الصناعى الذى لم يكن له وجود فى الماضى ؛ وتغير تفكير الإنسان بالنسبة لمكانة الإنسان وعمل الإنسان وكسب الإنسان ومصير الإنسان ؛ فانفتحت بذلك ميسادين مختلفة

لممارسة النشاط العقلي ، ونمت الشخصية الفردية على حساب الشخصية الجماعية .

ولعل أهم نتائج هذا التغير الشامل هو بروز طبقة اجتماعية جديدة ، هي طبقة البورجوازيين ؛ أو بمعنى آخر هي طبقة متوسطة بين الطبقة التي تكاد تملك كل شيء في المجتمع ، والطبقة التي لا تكاد تملك شيئاً في نفس المجتمع

لقد كانت الثورة الصناعية في الواقع أساساً لثورة اقتصادية واجتماعية معا ؛ وبالتالي كانت الثورة الاقتصادية بمثابة الشرارة الأولى التي اندلعت في حصيد النظم الاقتصادية البالية ، والمسيطرة على موارد الدول ، والمتحكمة في سير المجتمع .

إن الدراسة الواعية والتحليل العميق لهذه النظم الاقتصادية ولتلك الظروف والتغيرات لا تترك لدينا مجالاً للشك في أن النظام الاشتراكي كان نتيجة مباشرة لهذه الثورة الصناعية ولما أحدثته من تغيرات ؛ كما كان في نفس الوقت ثمرة من ثمار دراسات واسعة وبحوث عميقة ترى لتنظيم اقتصاديات الأمم ؛ وذلك بعد أن تبين لهؤلاء الفلاسفة الباحثين وأولئك العلماء الدارسين بما لا يدع موطناً للشك أن استقرار الأوضاع واستتباب الأمن وتجنب الكثير من المصادمات وإثارة الاحقاد وتعويق الجهود وتفرقة الكلمة وزعزعة الصفوف ؛ نقول ، بعد أن تبين لهؤلاء وأولئك أن ذلك كله لن يتم ولن يتحقق شيء منه إلا بتنظيم شؤون الموارد الاقتصادية ، ووضع أسس واضحة تمثل فيها روح العدالة

والمساواة ، وتجعل التقارب بين الناس أو الطبقات في المجتمع أمرا
ممكنا ، وتفرض على أجهزة الحكم في الدولة واجبات تضمن العمل
للعاقلين والكفاية للموزين والعلاج للرضى ، وتهيئة الفرص للمواهب
الإنسانية في حقل الدرس والبحث والعمل ؛ وذلك لكي يستطيع الفرد
ويستطيع معه المجتمع أن ينفذ بما تنتجه هذه المواهب ويستغل ثمرات
هذا الإنتاج في رفع المستوى وتحقيق التقدم في سائر الميادين : ميدان
العلم ، وميدان الأدب ، وميدان الفن .

في غمرة هذه النشاطات المتصلة بالموارد الاقتصادية والمتصلة بأمر
تنظيمها ، وفي ضوء الدراسات المختلفة التي تمت في هذا الحقل تفتحت
عقول رجال الاقتصاد في بعض الدول الغربية وشاركهم في ذلك أيضا
بعض دول الشرق ؛ نقول ، في غمرة هذه النشاطات وفي ضوء
الدراسات العديدة تفتحت عقول الاقتصاديين على مختلف النظريات
الاقتصادية ، فأخذت تدرسها ، وتحللها ، وتقارن بعضها ببعض الآخر ، وتخير
منها ما تراه أقوم وأهم وأصلح . وكانت النتيجة لذلك كله أن برز النظام
الاشتراكي على رأس النظم الاقتصادية الأخرى التي كانت موضوعا لتلك
الدراسات ؛ أو بعبارة أخرى برز النظام الاشتراكي كبديل للنظام
الرأسمالي في أغلب الدول التي كانت تدين أو بمعنى آخر لا تكاد تعرف
من النظم الاقتصادية سوى النظام الرأسمالي ، حيث الملكية السادة ، والطبقية
المنتظرة ، والإقطاعيات المستغلة الظالمة المتجبرة .

لقد ساد النظام الاشتراكي من بين النظم الاقتصادية الأخرى نتيجة
دراسة ودراية وتجارب ؛ كما ساد هذا النظام أيضا لما تضمنه من حلول

لعدد غير قليل من المشاكل الاجتماعية التي كانت طبيعية ولا بد منها
لمجتمعات تخرج من نظام رأسمالي إقطاعي طبق لا يقر معنى الإنسانية
ولا يعترف بحقوق الفرد ، إلى نظام يعترف بكيان الفرد ، وبقيمة الإنسان ،
ويتناسى الفوارق المادية ، ويرعى الفوارق المعنوية ، ويهتم بالمواهب والملكات
الإنسانية .

وكما كان هذا النظام الاشتراكي نتيجة للثورة الصناعية وللدراسات
التي أقيمت حولها كذلك وجدت - للمرة الأولى وبشكل منظم على -
محاولة لتطبيق نظام اقتصادي شيوعي أو قريب من النظام الشيوعي كما
شرحناه سابقا ، أو كما نتصوره ، أو كما ينبغي أن يكون .

والذين فكروا في هذه المحاولة كانوا يريدون ، أو كان يدور في
خلدهم ، أن النظام الشيوعي هو أقرب النظم الاقتصادية لملاءمة لمظاهر
التأخر والتخلف ، وأولاها بالسيادة والانتشار في البلاد المختلفة ذات النظام
الإقطاعي والرأسمالية الزراعية ؛ غير أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح -
فيما نعتقد - لعدد من الاعتبارات ، أهمها :-

أولا - النظام الشيوعي نظام مثالي أو يكاد ؛ ولكي ينجح نظام
من هذا القبيل ينبغي أن يدعمه أو يسنده وعي عميق ، وإدراك واسع ،
وثقافة عالية ، ومبادئ إنسانية رفيعة . وليس من المعقول أن تتوفر
ذلك في البلاد المتخلفة والمجتمعات المستغلة ؛ تلك المجتمعات التي ربما كانت

كل طاقتها لاتتجاوز حدود أن تثور على الاوضاع الظالمية ، وليس من طاقتها أن تنظم أو تقن أو تهيمن .

ثانيا - النظام الشيوعى نظام نظرى وليس عمليا ؛ بمعنى أنه نظام يصلح للدرس لا للتطبيق ؛ فقد رأينا أفلاطون فى جمهوريته يرسم نظاما حكوميا مثاليا أشبه بنظام اقتصادى شيوعى من حيث نبه وسموه فى الفكرة وفى العبارة وفى الهدف ، ولكنه مع ذلك لم تتح له فرصة التحقيق والتطبيق حتى العصر الحديث ؛ وقد رأينا فيثاغورس فى محاولة تطبيق نظام شيوعى بين تلاميذ مدرسته لم ينجح إلا فى حدود ما يحضره التلاميذ من طعام و« دريخمت » ؛ ولم تعش هذه المحاولة بعد فيثاغورس يوما واحدا ، بل لم تتم لها فرصة أخرى لتحقيق مرة ثانية بالرغم من تطاول الزمن .

هناك إعتبارات أخرى يمكن البحث عنها فى دراسة البيئات والمجتمعات والنظام الاقتصادية ؛ غير أننا نترك البحث عن تلك الإعتبارات للدرس المتخصص ، ونكتفى بما ذكرناه فى هذين الاعتبارين ؛ على أنه مما يطمئن على صدق هذا المنطق ، وسلامة الرأى الخاص بعدم تجاوب النظام الشيوعى مع ظروف المجتمعات الإنسانية وبصفة خاصة فى هذه الظروف الحالية للمجتمعات المعاصرة ؛ نقول ، على أنه مما يطمئن على صدق هذا المنطق وسلامة الرأى القائل بعدم صلاحية النظام الشيوعى هو ما نراه حاليا من عدول بعض الدول التى كانت تدعى لنفسها نظاما شيوعيا عن بعض مبادئ هذا النظام وتبنيها بعض المبادئ الاشتراكية ؛ أو بمعنى آخر تحولها من الشيوعية الى

الاشتراكية ، كما حدث بالنسبة لروسيا ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في غير موضع من فصول هذا البحث .

من هذا التحليل وذلك العرض لـ شكل من النظام الرأسمالي ، والنظام الشيوعي ، والنظام الاشتراكي ، ثم من المقارنة التي أجريتها ضمنا فيما بينها ، يتضح للقارئ أن النظام الرأسمالي مصدر للجشع والالانانية والاضلال والاستغلال ، كما أنه مصدر لفتنة الجهود واستنفاد طاقة كبيرة من الملكات والمواد في منافسات داخلية وخارجية تضر أكثر مما تنفع ، وتفسد أكثر مما تصلح ؛ كما يتضح له أيضا أن النظام الشيوعي مشالي أكثر مما يلزم ، نظري الى درجة بعيدة ، وأنه من أجل ذلك لا يمشى مع واقع المجتمعات الإنسانية في هذا العصر الذي نعيش فيه ، عصر التنافس والتكالب والنقائل والتفنن في وسائل الهلاك والدمار . وكما يتضح أخيرا أن النظام الاشتراكي نظام عملي واقعي ، يخدم أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، ويهيئ أكبر عدد ممكن من الضمانات الاجتماعية ، ويحل أكبر عدد ممكن من المشكلات الاجتماعية ، ويعالج أكبر عدد ممكن من المساوىء والشرور . وان تجد سائطا على هذا النظام إلا الجشع والالانانية والمستغل من الافراد أو من الشعوب . ومن أجل ذلك كله أصبح هذا النظام غاية تتطلع اليها جميع الشعوب بما في ذلك الشعوب الرأسمالية .

- ٧ -

الاشتراكية في ميزان النقد

ليس من السهل أبدا بالنسبة لآمر من الأمور أو صفة من الصفات أو حقيقة من الحقائق أن تتجرد من نظرة نافذة أو من عملية نقدية ، ولقد أدرك الشعراء هذا المعنى فعبّر عنه بعضهم في هذه العبارة - لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى - كما أدرك العوام أيضا نفس المعنى فعبّروا عنه في مثل هذه العبارة - لما لم يجد في الشمس عيبا قال: ضوؤها يرغلل العيون :

إن عملية النقد في حد ذاتها تعتبر من الأمور المحدودة التي ينبغي أن يشجع عليها ، وأن تحظى بنصيب من التقدير والعناية والاهتمام ، كما ينبغي أن تصفى من الرواسب الشخصية والاهواء الخاصة التي تغير مجراها وتفسد أهدافها وتجعل منها ، عولا للهدم فقط وسلاحا للفتك لاغير .

وهذه العملية مع ذلك - كما نلح اتجاهاتها ونحس آثارها - قد تكون ضارة مؤذية ، وقد تكون صالحة مفيدة ، وذلك حسب الروح التي تمليها والهوى الذي يسيطر عليها ، فقد تكون ضارة مؤذية حينما ينظر الناقد الى الموضوع نظرة متحيزة ، نظرة متجنبة فيغمض العين عما في هذا الموضوع من محاسن ، ويفتحها فقط على ما يراه فيه من قبح ومساوىء ، قد تكون صالحة مفيدة حينما ينظر الناقد الى الهدف امامه

نظرة موضوعية خالصة ، مجردة عن التجني والتحيز والهوى ، فيفتح العين على المحاسن وعلى المساوىء في نفس الوقت ويترجم عما يراه ويحسه بصدق وإخلاص وأمانة ؛ يذكر ما للموضوع وما عليه . وهذا هو النقد البناء كما يقولون .

إن نظرة النقد لا تستلزم بالضرورة أن يجد الناقد مواطن للحسن والجمال ومواطن للقبح والسوء ؛ فقد يكون الجمال منعزلا أصالة أو لا وجود له فيقرر الناقد عند ذلك هذا ولا يتردد في بيانه ؛ وقد يكون القبح متواريا لا أثر له ولا دليل على وجوده ، فينبغي على الناقد في هذه الحالة أيضا أن يقرر ما يرى ولا يتردد في بيانه .

هذا وملكة النقد من الملكات المفيدة البناءة في المجتمع لو أحسن تهذيبها وتربيتها ؛ فكم كشفت عن مواطن الضعف في ميادين العمل والاتساج ، وكم هدت إلى درجة الصواب ، وأرشدت إلى وجهات النفع والصالح !!

وعملية النقد من العمليات الصعبة المعقدة التي تحتاج إلى معرفة واسعة ، وإدراك عميق ، كما تحتاج إلى خيال خصب ، ورؤية نافذة ، وحس مرهف ، وتمثل دقيق ، وقدرة كبيرة على التجرد من الميل والهوى .

ومن أجل ذلك كانت الدراسة النقدية موضع عناية الأمم المتحضرة واهتمام الشعوب المتقدمة ، ورمز الثقافة الرفيعة في المجتمعات ، وقد تخصص لهذه العملية عدد غير قليل من الدارسين في مختلف الميادين

الادبية والفنية ؛ كما ألقت كتب عديدة وخاصة في ميدان النقد . وللدراسة النقدية قواعد وأسس وشروط لا بد من توفرها لكي تمارس عملية النقد .

بعد هذه اللمحات الموجزة السريعة عن النقد ومكانته من بين الدراسات الأخرى ، نقول ، بعد هذه اللمحات السريعة عن النقد نعود إلى موضوعنا الاساسي ، وهو النظام الاشتراكي في ميزان النقد .

لقد تقدم الكلام عن النظام الاشتراكي في أكثر من مناسبة ، كما تقدمت الإشارة في مواضع مختلفة إلى أن هذا النظام - إذا ما قيس بغيره من النظم الاقتصادية الأخرى - يعتبر أصلح الانظمة وأكثرها ملاءمة لحياة العصر ولتطور المجتمعات . ولم يكن هذا رأى قلة من الدارسين أو النقاد ، ولكن هذا النظام الاشتراكي مع ذلك لم يسلم من التعرض للملاحظات المرة والنقد اللاذع من بعض الكتاب في الشرق وفي الغرب .

وهؤلاء الكتاب وإن اختلفت بيئاتهم وتعددت مشاربهم إلا أنهم لا يكادون يضربون جميعاً على وتر واحد ليحدثوا نغمة واحدة ؛ ذلك أنهم يقولون إن النظام الاشتراكي عاجز عن أن يخلق الآثار الفنية الرائعة ويخلد الأعمال التاريخية العظيمة ، ثم إنه لا يساعد على شحذ الهمة وصقل المواهب وإشعال الخماس واستحثاث الملائك الخلاقة في العلماء والادباء والفنانين . ويستدل هؤلاء النقاد على وجهة نظرهم بما يجدونه في بطون التاريخ من معارف تشير إلى ذلك ، وبما يرونه من آثار خالدة تسخر من أحداث الزمن ومن كوارث الايام وتثبت في كل وقت من الاوقات قوة الظروف التي نشأت فيها وعظمتها الناس الذين عملوا أو كانوا سبباً في لإنشائها من ذلك الآثار

الخالدة التي لاتزال موضع دهشة وإعجاب وتقدير ممن يشاهدها في مصر أو في بلاد اليونان أو في روما من أهرامات ومسلات ومقابر ومعابد وتمائيل وصنوف متعددة من المسارح وأدوات الزينة وأماكن الرياضة والمصارعة . وكل ذلك لم ينشأ إلا في عهود كان نظام الرأسمالية يسودها ولم تكن الشعوب في ذلك الوقت تعرف شيئا من النظم الاشتراكية ؛ ففي مصر الفرعونية كان عهد الملكية والإقطاعيات الدينية حيث كل شيء كان مسخرا للملوك وكبار الشخصيات من رجال الدين والدولة ، وفي بلاد اليونان كان عهد الارستقراطية وكبار الرأسماليين من التجار ، حيث جميع الموارد الاقتصادية منحصرة بين أيدي هؤلاء وأولئك ، وفي روما كان عهد القياصرة وأصحاب الإقطاعيات الفسيحة من الأراضي الزراعية ، حيث توجه موارد البلد لإرضاء طموح القياصرة وإشباع رغبتهم في الحصول على كل ما يمكن من أنواع العظمة والمجد والشهرة والتخليد .

ويضيف هؤلاء النقاد إلى هذا المنطق قولهم : إنه لولا أن النظم الرأسمالية كانت تسود في تلك العصور ، ولولا أن الموارد الاقتصادية والملكات الخلافة في المجتمع كانت توجه بكل طاقاتها إلى عملية الإبداع والتأسيس والإنشاء ؛ نقول ، لولا هذا وذاك لما استطاعت تلك العهود أن تترك للأجيال المقبلة هذه الآثار الخالدة ، ولما استطعنا بالتالي أن نقف الآن على معالم ما كان لديهم من سعة في العلم وفي الفن وفي الادب ومن غزارة في المال والجاه والسلطان .

هذا هو جوهر القضية ، وذلك هو منطق أولئك النقاد ؛ منعاق ربما

يبدو عليه شيء من سبات القوة والصحة والسلامة ، وربما يستطيع أن يؤثر أو يخدع عقول بعض الناس ؛ غير أنه في الحقيقة يعتبر منطق من يأخذون بظواهر الاشياء أو يحاولون أن يلبسوا الحق بالباطل ؛ ولو أنهم درسوا هذه القضية درسا عميقا وحلوا جوانبها تحليلا دقيقا وألوا بظروفها وملابساتها المهام المدرك الواعي ؛ نقول ، لو أنهم فعلوا ذلك لخرجوا من هذه الدراسة ومن ذلك التحليل بحكم آخر يخالف ما أصدره من حكم سابق .

صحيح أننا نرى في آثار تلك العصور ما يشهد بالقوة والمجد والعظمة ونلمح من دراساتها الشاملة المفصلة أنها رمز لدرجة كبيرة من العلم والفن والذوق ، غير أننا لو سألنا أنفسنا بعيدين عن أي اعتبار آخر سوى اعتبار الموضوع في حد ذاته : كيف أنشئت هذه الآثار ؟ ولم كلفت الأمم والشعوب من الثمن ؟ وما هو الكسب أو ما هي الثمرة التي جنتها تلك الشعوب والأمم من هذه الآثار أثناء وبعد إنشائها ؟ هل نستطيع أن نتصور أنه بعد الفراغ من إنشاء هذه المعالم الخالدة العظيمة قد ارتفع مستوى الحياة بين طبقات تلك الشعوب ؟

هل من الممكن أن يكون أولئك الذين ساهموا في إنشاء تلك الآثار وعملوا بمجهودهم البدني والعقلي قد كوفئوا ماديا أو أدبيا بما يستحقون أو بما يتساوى مع ما قدّموه من تضحيات وما بذلوه من مجهود ؟

هل من الممكن أن نتصور أنه كانت هناك عدالة اجتماعية تحد من

طغيان الطغاة وتوقف سطوة المتسيطر وتكبح جماح الظلم الواقع من
الحكام على المحكومين ؟

هل من الممكن أن تتصور أنه كانت في تلك العصور وفي أثناء تنفيذ
هذه الآثار العظيمة أقل أنواع الضمانات التي تكفل ضروريات الحياة
وتخفف من ويلات الالم وتقلل من مظاهر الشقاء ؟

كم ضاعت نفوس بشرية في سبيل لإنجاز هذه الآثار ؟ كم ضاعت
أموال طائلة في سبيل القيام بتلك المشروعات ؟ كم ذهبت مجهودات جبارة
في سبيل التخطيط والتنفيذ لهذه المشروعات ؟

إن التاريخ يحدثنا عن صور لا حصر لها من المآسي المؤلمة البشعة
التي عاشتها طوائف متعددة من الناس ، والتي كانت تجرح كرامة الإنسانية
والتي عانى من ورائها أولئك الذين عملوا على تنفيذ تلك الآثار ؛ كما
يحدثنا نفس التاريخ أيضا عن صور لا حصر لها من مظاهر البؤس
والتعاسة والشقاء ؛ تلك المظاهر التي كانت تغمر عامة الشعب وتكتنف
حياة العامل والصانع والزارع ومن لا يملك الضروري من الحياة .

لقد كانت المجهودات المضنية تفت في عتد الناس وتسبب إزهاق أرواح
العديد من تسخوذ عليهم سلطة الدولة فتسخرهم في تنفيذ ما تريده هي
لأما يريد الشعب من هذه الآثار العظيمة ومن تلك المشروعات الكبيرة ؛

كما كانت الامراض القاتلة تفتك بأرواح الكثيرين من لاحول لهم ولا قوة بالنسبة لوسائل الرزق وموارد الكسب والمال .

لقد كان الكثير من العمال والصناع يساقون إلى العمل سوقا دون أن تكون لهم رغبة في ذلك ودون أن تكون لهم حرية الاختيار ، ولم يكن هناك من يجرؤ على الرفض أو التفاوض معها كان سبب هذا أو ذاك ، حتى الجوع ، حتى العرى ، حتى المرض لم يكن واحد من هذه الثلاثة ليشفع لصاحبه أن يتخلى عما فرض عليه من إجهاد وشقاء وسخرة ؛ والويل لمن يتخلف أو من يتراخى في عمله مادام فيه رفق من الحياة !!

قد يقال : ولكن الأجيال الحاضرة في كل من مصر واليونان وروما نجد في تلك الآثار الخالدة مصدرا لمجدها واعزازها ؛ وربما وجدت فيها أيضا مصدرا لنفع مادي وكسب اجتماعي ، فهل يشفع ذلك في التغاضي عما لابس هذه المنجزات من مساوئ ، وفي الاطراء على تلك النظم الرأسمالية والإقطاعية التي تمنحنت عن هذه الاعمال ؟

ولكننا نجيب عن ذلك بسرعة فنقول : إن الإنسانية الحق لا تقبل لنفسها ذلك ، وهي ترفض في إباء أن يكون مصدر إعزازها شقاء الأفراد وذل العمال وتبرم المحتاجين ، كما ترفض كذلك أن تشيد مجدها على أشلاء الضحايا من أبناء الشعب وتذيع شهرتها وتؤسس مكانتها العالمية على صرغات الآلم وتأوهات الكادحين . أي مجد ذلك الذي ينهض على أنقاض حرية الفرد وسلامة الشخص وكرامة الإنسان ؟

لقد أتيت لنا فرصة قراءة بعض الكتب التاريخية عن مصر
وبابل وفارس والإغريق والروم ، وكانت هذه الكتب بطبيعة الحال
لانساي في عمقها ولا في سمعتها قراءة المتخصصين في مادة
التاريخ ، وإنما كانت في حدود قراءة الهواة ومن يرغبون فقط في
الإلمام بالقدر الضروري من الثقافة التاريخية العامة ، ومن التعرف
على أهم أحداثه وأكبر قضاياها ، ثم أتيت لنا بعد ذلك فرصة
زيارة عدد من الآثار القديمة في مصر وفي اليونان وفي إيطاليا ،
وكنا أتمام الزيارة لتلك الآثار والوقوف أمام ما تفرضه على
الزائر من رهبة وروعة ، وجلال ، وما توحى به إليه من مجد وعظمة
وتقدير ، نقول ، كنا أتمام الزيارة لتلك الآثار نشعر في اللحظات الأولى
بقدر كبير من الدهشة والإعجاب ، غير أننا لا نلبث طويلا حتى نعود
بذاكرتنا الى الماضي نستعرض ما قرأناه في كتب التاريخ وتمثل الظروف
التي أنشئت فيها هذه الآثار التاريخية والملابس التي لازمت تنفيذها
والوسائل المتعددة التي هيئت أو بذلت في سبيل هذا التنفيذ ، نقول ،
كنا تمثل ذلك كله فتنهار دعائم المجد والعظمة وتنقلص نظرة الإعجاب
والتقدير لنحل محلها نظرة الإشفاق والرحمة ، ويكاد يخيل إلينا ونحن
تمثل ذلك أننا نسمع أنين السكادحين وتأوهات المتعبين ووقع السياط
تلهب أجسام العاملين ، كما يخيل إلينا أيضا ونحن تمثل ذلك أننا نرى
وجوها شاحبة من الجوع والإجهاد ، وأجساما ملفوفة بأثمال بالية نتيجة
لل فقر والاحتياج ، ومياكل بشرية لا يميزها عن الأموات الا الحركة
والضجيج .

إن ما قيل عن الآثار القديمة التي ورثناها عن الماضي في ظل النظم
الرأسمالية أو الإقطاعية يمكن أن يقال أيضا عما خلفه ذلك الماضي من
عدد غير قليل من الفنون بأنواعها المختلفة : مثل فن الأدب بنوعيه
الكبيرين : الشعر والنثر ، وفن النحت ، وفن الرسم حيث كان الملوك
أو القياصرة يتنافسون في هذه الميادين ويرصدون جزءا كبيرا من
الأموال لتشجيع هؤلاء الأدباء وأولئك الفنانين ؛ كما كانوا يمنحونهم
الكثير من الجاه والخطوة والسلطان ، مما كان ينمي ملكاتهم ويفتح
مواهبهم فتكون النتيجة أن يسخروا لانتاجهم الفني كل ما يملكون من
طاقات مبدعة خلاقة وأن يحمي إنتاجهم أية رائلة من آيات الفن
والهندسة والجمال .

وقد يقول هؤلاء النقاد أيضا أن المجتمعات الإنسانية قد عرفت النظم
الاشتراكية أو صورا منها على الأقل منذ القرن الثامن عشر الميلادي ،
وأن بعض هذه المجتمعات قد مارست تلك النظم منذ عشرات السنين
ومع ذلك لم تستطع هذه المجتمعات الاشتراكية أن تحقق أو تنجز أمراً
يضاهي أو يقارب في عظمته وجلاله تلك الآثار القديمة التي خلفتها
النظم الرأسمالية . وقد يمتضى هؤلاء في منطقهم إلى أبعد من ذلك
فيقولون :

هل لنا أن نستنج من ذلك سلامة النظم الرأسمالية وأفضليتها على
النظم الاشتراكية ؟

ويمكن الرد على هذا المنطق ببساطة وصراحة بواسطة الملاحظات الآتية :

أولاً - إن النظم الاشتراكية الحديثة قد ورثت نظماً اقتصادية مهلهلة بالية ، كما ورثت كذلك عقليات قد نشأت وترعرعت في ظل النظم الإقطاعية وأشربت من معارف تلك النظم وثقافتها قدراً كبيراً فتعلقت بها تعلقاً شديداً وتمسكت بأذيالها تمسك المستميت وتصورت أو صور لها ألا سعادة ولا تقدم ولا راحة ولا هدوء لها في ظل النظم الاشتراكية ؛ ونتيجة لذلك أصبح هؤلاء الناس بمثابة عبء ثقیل يتبرم به وينوء بحمله المجتمع الاشتراكي .

ثانياً - إن النظم الاشتراكية ترى من واجبها الأول معالجة الأمراض الاجتماعية الموروثة من النظم الرأسمالية كالجهل والفقـ والمرض قبل أن تفكر في أى شيء آخر ؛ وهى تعتبر معالجة هذه الأمراض من الأمور الملحة . ومن أجل ذلك تجتهد النظم الاشتراكية في تسخير الطاقات البشرية والعلمية والفنية لهذا الواجب الأول صارفة النظر مؤقتاً عن المشروعات الكبرى والإنجازات الضخمة .

ثالثاً - بالرغم من الفترة الزمنية التى عاشتها النظم الاشتراكية فإن الجو لم يصف لها تماماً ، وهى لاتزال حديثة العهد اذا ما قورنت بالنظم الرأسمالية أو الإقطاعية التى سيطرت على المجتمعات الإنسانية عصوراً طويلة ، متلاحمة ، مكنت هذه العصور الطويلة من إيجاد ألفة وخق تفاهم بين الناس وبين هذه المبادئ الرأسمالية حتى بالنسبة للطبقات الشعبية الفقيرة ، والطبيعة البشرية تألست تماماً لما تعهده وتألّفه ، وعلى العكس من ذلك تنفر أو تهيب أو تردد أمام كل جديد ، لان هذا الجديد بمثابة المجهول والناس أعداء لما جهلوا .

رابعا - أن النظم الاشتراكية - كما نراها - لاتزال حتى اليوم تعيش في صراع مرير مع النظم الرأسمالية أو بمعنى آخر مع أصحاب هذه النظم ، فلا يترك هؤلاء لأصحاب المذاهب الاشتراكية هدنة يستجمعون فيها قواهم حتى تنشب معركتهم مرة ثانية أكثر ضراوة من المعركة السابقة أملا في تقويض ما بنته تلك النظم الاشتراكية ، وفي اقتلاع هذه النظم من جذورها حتى لا يمتد ظمها إلى شعوب أخرى تخضع أو تدين لأصحاب النظم الرأسمالية ؛ وقد تقوم هذه المعارك بين طبقات المجتمع الواحد كما يحدث في المجتمعات الحديثة العهد بهذه النظم الاشتراكية ؛ وقد تقوم بين المجتمع الاشتراكي والمجتمعات الرأسمالية الأخرى .

وهذا من غير شك يعوق سير المجتمع الاشتراكي ويحرمه من ميزة الاستقرار ؛ تلك الميزة التي تعتبر أمراً ضروريا لنهضته وتقدمه وكثرة إنتاجه ؛ ثم هو بالإضافة إلى ذلك يستنفذ إمكانياته المادية والمعنوية فيمنعه من مجرد التفكير في المشروعات الكبيرة والأعمال الضخمة ، أو من المضي في تنفيذها إن وجد الفرصة للتفكير فيها .

ومع ذلك فقد استطاعت بعض الدول الاشتراكية - بالرغم من قصر الفترة الزمنية لتطبيق النظام الاشتراكي وبالرغم من الصراع المرير بينها وبين الدول الرأسمالية ، وبالرغم من ضيق الموارد الاقتصادية ؛ نقول ، بالرغم من ذلك كله قد استطاعت بعض الدول الاشتراكية أن تقوم ببعض المشروعات العظيمة والإنجازات الضخمة التي تفوق بكثير الآثار التاريخية القديمة التي تعتز بها النظم الرأسمالية وترى فيها رمزا للمهارة الفنية وعنوانا للقوة المادية ومصدرا للمقارنة والتفضيل . وأفضلية

مشروعات بعض الدول الاشتراكية على تلك الآثار القديمة تنضج من زاويتين ؛ احدهما من وجهة النظر الإنسانية البحتة ، والثانية من وجهة نظر المصلحة العامة بالنسبة لكل طبقات المجتمع ، ولانشك في أن مشروع السد العالى فى مصر يحىء على رأس قائمة المشروعات الكبيرة التى فكرت فيها أو أنجزتها بعض المجتمعات الاشتراكية ، كما أننا لا نشك فى أن هذا المشروع بعد انجازه - بناء على المعطيات والتنبؤات - سيكون أعظم قدراً وأشمل فائدة وأعم نفعاً من أى أثر من الآثار الخائفة للنظم الرأسمالية القديمة .

الاشتراكية سلوك وعمل لا قول ورجل

قد يكون من السهل على بعض الناس أن يلبسوا لباس التقوى وأن يظهرُوا بمظهر الورع وأن يمسكوا في أيديهم بالمسايح وأن يجهرُوا بالدعوة إلى الإصلاح وإلى عمل الخير في كل مكان يحلون فيه ، وربما دفعهم ايمانهم في الظهور بهذا المظهر إلى أن يصعدوا المنابر يرشدون ويعظون ، يذمرون وينذرون ، يهدون وتوعدون ، غير أنهم في الحقيقة والواقع ابعد ما يكونون عن التقوى والورع ، فهم لا يقدمون أى دليل عملي على أنهم يؤمنون بما يقولون أو يعتقدون في صحة ما يخططون ، وإنما هم يزيّفون ويموهون ويأوون ويخدعون .

وقد يكون من السهل كذلك أن يتغنى بعض الافراد بمزايا المذهب الاشتراكي رآثاره النافعة في المجتمعات الإنسانية ثم بما يفرضه هذا المذهب من عدالة بين الهيئات والطبقات وبما يهدف إليه من خير لا كبر عدد من أفراد المجتمع ، ومع ذلك لا يمارس هؤلاء الافراد مبادئ هذا المذهب ، ولا يحاولون تطبيق شيء منها على أنفسهم ، ولا يظهرُونَ في معاملتهم للغير بمظهر من يعتقد فبما يقول أو يؤمن بما ينصح به .

إن هؤلاء وأولئك ليسوا في الواقع سوى طائفة من الدجالين المغالطين يقولون بأنفسهم ما ليس في قلوبهم ، ويخادعون الناس وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون . وما يمثل هذا تخدم المبادئ أو تستقر أسسها في المجتمعات .

إن الاشتراكية كبدأ من المبادئ الإنسانية أو كذهب من المذاهب

الاقتصادية في حاجة إلى أن يعمق بالدرس الواعى وينمو ويزدهر بالتطبيق الدقيق ، ولن يستقيم أسر الاشتراكية إلا إذا تجاوزت مرحلة الدراسة النظرية إلى مرحلة الممارسة العملية ، كما أنها لن تثمر الثمر المرجو منها إلا إذا تجاوزت مرحلة النقاش والجدل إلى مرحلة السلوك الشخصى والتطبيق العملى .

إن الاشتراكية بما تقدم لها من مفهوم وبما ينبغي أن تكون عليه من سلوك وتطبيق يمكن أن تكون بمثابة الرقيب وبمعنى آخر بمثابة الرائد بالنسبة لأعمال الأفراد وتصرف الهيئات وسلوك الطبقات . وليس من شك فى أنه حينما يستقر فى أذهان الناس جميعا أن هذه الاشتراكية ليست سوى نوع من الشركة القائمة بين جمع الأفراد فى المجتمع الواحد بالنسبة لأغلب الأمور المادية والمعنوية ، وأن لكل فرد من أفراد هذا المجتمع حصة أو نصيب من هذه الشركة - فكل أم كثرت - وأن لكل فرد أيضا - تمثيلا مع ذلك - يصبح مسئولا عن حصص أو أعباء الآخرين فى هذه الشركة ، كما هو مسئول كذلك عن حصته الخاصة يجتهد فى رعايتها وفى الحفاظ عليها وفى العمل على انماؤها ، نقول أنه حينما يستقر هذا المفهوم فى أذهان الناس جميعا يصير من الضروري أن يرتفع الأفراد بتفكيرهم وبصرفانهم إلى مستوى هذه المسئولية فيقدروها وينمضوا بأعبائها وفق ما تمليه عليهم ظروفها وملازماتها عندئذ يتغير مفهوم الملكية العامة لدى الأفراد ، كما يتغير مفهوم كثير من الأمور الأخرى ؛ فبدلا من الاستمالة بشأن هذه الملكية العامة وعدم الرعاية لها وحرف الذهن عن التفكير فى مصيرها يصبح كل فرد يرى فيها نصيبا له ويرى من واجبه أن يتكفل به ويرعاه ، كما يرى من حقه أن يحاسب الآخرين على ما يصدر منهم من تهاون أو تصرف منحرف أو استغلال سيء ، وعندئذ ينقل مدلول

الاشتراكية إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد ويتسع ميدان تطبيقها فينتارل أغلب الامور وأكثر الاشياء . فالتلبد في مدرسته بهذا المفهوم لا يحاول أبدا أن يشوه شيئا فيها ولا يفسد شيئا منها ، وكذلك شأن الطالب في كليته وفي معهده وفي معمله وفي مكتبته ، وكذلك شأن الجميع في شوارع المدينة وطرق الريف والاماكن والحدائق العامة والملاعب والمنزهات .

لكي تكون الاشتراكية مثمرة حقا ينبغي أن تنتقل من ميدان القضايا التعليمية والمسائل النظرية إلى حقل التجارب العملية والامور التطبيقية ، فيشعر الجميع بممارستها ويحس أكبر عدد من الناس بأثارها وفوائدها ، إذ أنها لو بقيت رهن الكتب وحبيسة المدارس والمعاهد والكليات لما أحس بها غير من يقرؤها ولما أدت رسالتها كما هو المرجو منها .

إن الاشتراكية بهذا المفهوم وبذلك السلوك تستطيع أن تلعب دورا إيجابيا في صقل وتهذيب الشعور الفردي والجماعي وفي خاق روح الالفة والتعاطف بين أفراد المجتمع أولا ثم بين هيئاته وطبقاته ثانيا ، كما أنها تستطيع كذلك أن تؤدي خدمات جليلة إلى الفرد والمجتمع ، إلى الحكام والمحكومين ، إلى العرف والتقليد والقانون ، ثم إنها فوق ذلك كله تستطيع أيضا أن تساهم مساهمة فعالة في بناء مجتمع على أسس من القوة والترابط والاقتصاد ، مجتمع يحس فيه الفرد بمسؤوليته أمام الكل ، وبأن الكل مسئول عن الاعتراف به كإنسان وعن رعايته كمضو عامل في المجتمع الكبير ترتبط مصالحه بمصالح ذلك المجتمع وتلتق منافعه مع منافع نفس المجتمع . حينئذ تلوح في الأفق علامات المجتمع السليم وتبرز مظاهر الدقة والنظام والاقتصاد في حياة ذلك المجتمع ، دقة ونظام واقتصاد في الوقت وفي المجهود وفي الاموال ، وحينئذ تغلب مظاهر الاتحاد والقوة والانسجام على مظاهر

التفرقة والضعف والخلاف ، فينتج عن ذلك من غير شك أن تحترمه وترهبه المجتمعات الأخرى من ناحية ، وأن يمكن من أن يلعب دوره في السياسة العالمية من ناحية أخرى .

ومن الواجب أن نعرف بأن ممارسة مبدأ من المبادئ أشق بكثير من التعرف عليه ، وأن الفهم النظرى لأمر من الأمور أسهل بكثير من التجربة العملية ، والاشتراكية في هذا الميدان لا تخرج عن هذه القاعدة ولا تختلف عن غيرها من المبادئ الأخرى : ولكن من الواجب أن نعرف أيضا بأن تكوين المجتمع وسياسته وتنقيفه وتحضره وتطوره وتقدمه لا يتم أبدا إلا إذا توفر له الجانب العملى مع الجانب النظرى ، وإلا إذا خرج من دائرة السلبية إلى إطار الإيجابية ، وعالينا إذا كنا مقتنعين بسلامة المبدأ - أن نروض أنفسنا على الاستجابة إلى متطلباته ولو احتساج الأمر الى الجهاد النفسى ، فذلك فى الواقع هو الجهاد الأكبر ، وسيكون ذلك من أجل أنفسنا إذا رجحنا جانب العقل والمنطق على جانب الهوى والعاطفة ، ومن أجل مجتمعتنا إذا تخففنا من حدة هذه الغرائز البشرية - الانانية والأثرة والجشع - واعتصمنا بحبل المعانى الإنسانية والقيم الروحية .

الباب الثاني

- ١ - الاشتراكية في المجتمع العربي قبل الاسلام ٢ - الاشتراكية في الإسلام ٣ - الاشتراكية والزكاة ٤ - مظاهر الاشتراكية في العصور الأولى للدولة العربية ٥ - الاشتراكية في مد وجزر مع تقدم وتأخر الدولة العربية ٦ - الاشتراكية مظهر من مظاهر الوعي الفكري والاجتماعي في العالم العربي ٧ - الاشتراكية لدى المجتمع العربي في العصر الحديث ٨ - أهم مميزات التطبيق العربي للاشتراكية ٩ - مستقبل الاشتراكية

في هذا الباب سنحاول قدر الإمكان وفي حدود الإطار الذي رسمناه لهذا البحث أن نأتي ضوءاً على النظم الاقتصادية بعامة في المجتمع العربي ، ثم على ما يمكن أن يكون قريب الشبه - من بينها - بالنظم الاشتراكية بوجه خاص . وسنرى في هذا الباب أيضاً أن النظم الاشتراكية بمفهومه العملي قد نشأ تلقائياً في المجتمع العربي قبل أن توجد التشريعات الخاصة المنظمة للشئون الاقتصادية في هذا المجتمع . وسيوضح من خلال حديثنا عن محتويات هذا الباب أن المجتمع العربي لا يكاد يختلف في شيء عن غيره من المجتمعات الأخرى بالنسبة للروابط الاقتصادية العديدة التي كانت تربط أفراد القبيلة بشيخها أو برئيسها ، ثم تربط بين العشائر والطوائف والقبائل التي كان يشكون منها هذا المجتمع ؛ بل سيوضح كذلك أن هذا المجتمع العربي هو أول مجتمع ، في التاريخ ، يحاول في وعى وجدية أن يفرض نوعاً من النظم الاشتراكية تستقيم به شئون الأفراد ويتقوى به رصيد بيت المال . وذلك بواسطة التعاليم الإسلامية والقوانين المنصلة بفرضية الزكاة :

لأننا لا نتمكر أن الأديان السماوية التي سبقت الإسلام قد تناولت هذه المحاولة . ولكنها تركت ممارسة ذلك وتنفيذه إلى الوعي الروحي ، والضمير الإنساني ، والتربية الدينية . أما الإسلام فكان - إزاء هذه المحاولة - واقعياً إلى أبعد حد ، إذ أنه وضع ذلك في شكل ركن من أركان الدين الخمسة ، وترك لسلطان الدولة أو سلطان الوالي مهمة

الإشراف والتنفيذ ، بحيث لا تكون هناك مساومة على الاستجابة ولاخضوع للاهواء النفسية أو الميول الشخصية ؛ وتلك هي الميزة الكبرى التي يمكن أن تبرز أفضلية المجتمع العربي حينما يقارن بغيره من المجتمعات الأخرى في ميدان النظم الاشتراكية .

- ١ -

الاشتراكية في المجتمع العربي قبل الاسلام

العرب قبل الإسلام يمثلون مجتمعاً قليلاً أقرب إلى البداوة والقطرة منه إلى التمدن والحضر والاستقرار؛ ومن طبيعة هذا المجتمع والمجتمعات التي على شاكلته ألا يكون خاضعاً لنظام اقتصادي مدروس ولا لنظرية علمية مقننة، ولا لمنهج سياسي له قوة القانون؛ وإنما كان يخضع هذا المجتمع لنوع من النظم النظرية التي تخلفها الظروف الاجتماعية الخاصة. وليس أدل على ذلك من تعدد النظم الاقتصادية وفقاً لظروف البيئة بالنسبة لكل مجموعة من السكان. فالنظام الاقتصادي عند البدو الرحل - إن صح أن نسمي ما كان لديهم نظاماً اقتصادياً - كانت تغلب عليه الملكية الفردية الخاصة في أضيق صورها. أما الملكية العامة فلم يكن لها وجود تقريباً إلا فيما كان العرب جميعاً يتفقون على أنه مباح للجميع، في شبه الجزيرة العربية، كالمرعى، والصحراء، والمياه.

أما القبائل التي كانت تعرف شيئاً من الاستقرار والحياة المرتبطة بمناطق خاصة فكانت تعرف الملكية العامة بجانب الملكية الخاصة. وكانت هذه الملكية العامة تتمثل في ملكية القبيلة أو شيخ القبيلة لمساحات واسعة من الأرض تلبت الكلاء وبعض أشجار الفاكهة وتحتوي على بعض المنابع المائية. وفي مثل هذه الحالة نجد أن الملكية الخاصة

تكاد تذوب في الملكية العامة ؛ كما أن الشخصية الفردية تكاد تذوب في الشخصية الجماعية .

وأما الفريق الثالث من طوائف المجتمع العربي فهو عبارة عن القبائل التي استقرت تماما فيما يشبه المدن ، مثل قبيلة قريش في مكة ، وقيلى الأوس والخزرج في يثرب ، والقبائل التي كانت تسكن في كل من نجران واليامة والبحرين . وهنا نجد نظاما اقتصاديا يكاد يصور النظم الإقطاعية أو الرأسمالية إلى حد كبير ؛ إذ أن الاستغلال الزراعي والنشاط التجارى قد سمحا لبعض الأفراد في هذه القبائل أن يكونوا لأنفسهم ثروات طائلة وأموالا كثيرة .

وبالرغم مما عرف عن هذا المجتمع من كرم النفس العربية ، وسماحة الطبع العربي ، أو التمسك بصفات البذل والجود والعطاء التي تفيض بها كتب السير والأدب والأخبار ؛ نقول ، إنه بالرغم من ذلك كله فإن نظام الاحتكار كان متمثلا تماما عند بعض الأفراد من تلك القبائل المستقرة ؛ وكان واضحا أن المجتمع العربي في هذه القبائل ينقسم إلى طبقتين متميزتين : إحداهما طبقة الرأسماليين أو الإقطاعيين ، والآخرى طبقة الفقراء أو العاملين عند هؤلاء الأغنياء والمقيمين في كنفهم .

ولقد بلغ من أمر الأغنياء أنهم كانوا يستطيعون تجريد حملة حربية من أموالهم الخاصة ؛ كما بلغ من أمر الفقراء والمعوزين أنهم لا يجدون قوت يومهم ؛ وحدث مرارا أن رب الأسرة الفقيرة كان يذهب إلى الصحراء على رأس أسرته وينصب خيمة يقيم فيها أفراد الأسرة

جميعاً بلا طعام ولا شراب حتى يموت الجميع جوعاً : وتلك كانت وسيلتهم للتخلص من ذلة السؤال .

هذه هي الصورة العامة والعرض السريع للنظم الاقتصادية التي كانت موجودة في المجتمع العربي قبل الإسلام . وهذه الصورة كما نراها عبارة عن مجموعة من النظم قد فرضتها ظروف البيئة وظروف الحياة في مجتمع قبلي يمارس حياة من لون خاص .

واستمرت هذه النظم الاقتصادية تمارس لدى العرب وتتغلغل في أوساطهم غير خاضعة لنظرية سياسية ولا لمبدأ قانوني يقتنع به الجميع أو يمكن فرضه على مسائر أفراد المجتمع حتى جاءت الدعوة الإسلامية بمبادئها وتشريعاتها فهزت الأنظمة التقليدية الموروثة هزاً عنيفاً ، وقضت بالمنطق والحكمة والإقناع على الكثير منها ، وأخذت لأول مرة في تاريخ العرب تنظم شؤون الحياة ، وتهيء المجتمع العربي نفسياً وعقلياً واقتصادياً لحياة جديدة وسلوك جديد لم يكن للعرب عهد بهما من قبل . وبقدر ما تضاعفت النظم الاجتماعية في شبه الجزيرة العربية ، وتغيرت موارد الرزق ووسائل الكسب بواسطة الدعوة الإسلامية ظهرت آفاق عديدة وبرزت آماد واسعة لإعمال الفكر ، وسن الفوانين وتهذيب النفس ، وتربية المجتمع ، وتطوير وسائل الحياة ؛ فبينما كنا نرى التجارة وتربية الماشية أهم الموارد الاقتصادية لدى العرب قبل الإسلام أصبحنا لانكاد نرى أثراً لذلك بعد الدعوة الإسلامية ، حتى ضج بعض رؤساء العرب بالشكوى من جراء مظاهر إهمال التجارة بعد أن شغل العرب بموارد الكسب الجديدة بعد الإسلام .

والسؤال الذى يفرض نفسه علينا الآن ، بعد عرضنا للحياة الاقتصادية لدى العرب قبل الإسلام ، هو هل يمكن تصور نظام اشتراكى عند العرب قبل الإسلام ؟ ويمكن أن يضاف إلى هذا السؤال سؤال آخر لابد منه لكي تتضح الرؤية أمام من يتصدى لمعالجة هذا الموضوع ؛ هذا السؤال هو : ما مدى الصلة بين مظاهر الاشتراكية فى المجتمع العربى قبل الاسلام - إن كانت قد وجدت - وبين مدلول الاشتراكية كما نفهمها اليوم .

والجواب عن هذين السؤالين . وعلى ما يمكن أن يتفجع عنها من أسئلة أخرى يمكن فيما يأتى :-

أولاً- إن أحد الموارد الهامة للحياة لدى العرب ، وهو المرعى بالنسبة للماشية ، يصور نظراً من مظاهر النظام الاشتراكى ؛ فالبدو المتقنون كانوا يطبقون سائمتهم للرعى ، حيث يوجد الكلا أو العشب ، فى الصحراء المتزامية الاطراف ، دون أن تكون هناك معالم حدود ملكيات خاصة برعاها الافراد ، ودون أن تكون هناك سلطة تستغل لنفسها هذه المراعى عن طريق المقاسمة ، أو التاجير ، أو فرض أنواع من الضرائب والمكوس . على أن هذا المظهر ، أو ممارسة هذا الحق لم يكن قاصراً على البدو والرحل وعلى المساحات الفسيحة من الصحراء ، وإنما كان يتعدى ذلك إلى الملكيات الخاصة للقبائل بحسب العرف والتقاليد ؛ فقد كان عدد من القبائل يقيم إقامة مستديمة أو شبه مستديمة فى أماكن خاصة ؛ وقد جرى العرف عند العرب أن يفرضوا ما يحيط بالقبيلة من مساحات وأعشاب ومنايع للمياه بمثابة ملكية خاصة للقبيلة لا يستغايا غير

أفرادها ، ولا يرعى كلاًها غير سائمتها ، ولا ينتفع بشيء منها بغير رضاها ؛ ومع ذلك فقد كانت هذه المساحات بما تحتويه من ماء ومرعى بمثابة الشيء المشاع والملكية العامة بين أفراد القبيلة ؛ وعلى هذا فإن مظهر الاشتراكية هنا واضح أيضاً بين أفراد القبيلة الواحدة ، كما كان واضحاً بين أفراد القبائل الرحل أو البدو المتقلين .

ثانياً - إن العربي بحكم حياته في بيئة صحراوية قليلة الموارد وقاسية الطبيعة والحياة ، وبحكم تقليده وحرصه على الصفات الموروثة من آباءه وأجداده ، وبحكم ما استقر عليه العرف في هذا المجتمع العربي من كسب الشهرة الأدبية والمكانة الاجتماعية من وراء التمسك ببعض الخصال ؛ نقول ، إن العربي بحكم ذلك كله كان يتسم ببعض الخصال التي تجعل منه اشتراكياً في مجتمعه ؛ مثل الكرم والسخاء وحب البذل والعطاء إلى درجة أنه يؤثر الجار والمحتاج والضيف على نفسه وعلى أولاده وعلى أهل بيته ، وإلى درجة أنه كان يشعل النار ليلاً خارج خيمته ليصرها من بعيد من يضل الطريق ومن هو في حاجة إلى الرعاية والمأوى ، ومن يطلب الغذاء والشراب . والادب الجاهلي مليء بالحديث عن هذه الخصال وعن آثارها لدى القبائل ، والجماعات ، والأفراد . كانت هذه الصفات تنمو في المجتمع العربي تلقائياً ؛ كما كانت آثارها تصدر عن يتصف بها ، تلقائياً كذلك ، وكانت الصورة التي تبرز للعربي في أذهان من يدرسون حياته ويلبسون بطائمه وبصفاته يبتثيه ويحتمعه ، نقول ، كانت الصورة التي تبرز للعربي في أذهان من يلبنون بجوانب حياته هي أنه رجل لا يملك شيئاً لنفسه وأن مافي يده لغيره وأن أمواله الخاصة بمثابة الشيء المشاع

بين الناس ؛ وهذا من غير شك مظهر من مظاهر الاشتراكية الفطرية
التلقائية التي لا تحتاج في الاستجابة إليها إلى قوة القانون أو
سلطان الدولة .

ثالثاً - إن العربي بها جبل عليه من صفات وبها نشأ عليه من تربية
اجتماعية كان لا يعنى نفسه من المسؤولية الادبية أو الاجتماعية أمام ذوى
الحاجة من جيرانه أو مواطنيه .

وتحت هذه المسؤولية كان يرى لزاما عليه ، في كثير من الاحيان ، أن يدفع
ضائقة من ينتمون اليه ، ولو بصفة الجوار ، وأن يمددهم بما هم في
حاجة اليه ، معتقدا بأن هذا من الأمور التي تفرضها عليه النخوة أو
الشهامة أو المرومة أو الالتزام الجماعى . وقد يتهدى العربي في تصوره
لهذا الالتزام الجماعى حتى يدعى غيره من القادرين للقيام بعمل جماعى أو
للساهمة في خلق ما يشبه جمعية تعاونية أو ضمانا اجتماعيا لسد حاجة من
تضيق أبواب الرزق في وجهه . وكان العربي يصنع ذلك بوحى من
تصوره وتقديره للظروف الاجتماعية التي تحيط به ، دون أن تكون له
دراية بالاشتراكية أو بقضاياها كما يفهمها الناس في العصر الحديث .

وأما ما قصة تروى في عدد من الكتب ، وترى مدى تمسك العربي
بالحيلولة بين الضائقة المالية وبين بنى جنسه ؛ كما ترى أيضا مدى تصوره
لمعنى الالتزام الجماعى :

يروى د أن أسد بن هاشم بن عبد مناف كان له ، وهو في حداثة

سنه ، صديق من بنى مخزوم يحبه ويلعب معه ؛ فجاءه هذا الصديق في يوم من الايام ، وشكّاه بجماعة أصابت أسرته ، وخشى أن يكون مآل أسرته الهلاك ، كما كانت عادة قريش إذ ذاك ، حين تصيب واحدا منهم مخمصة ، فيخرج هو وأسرته ، ويضرب على الكل خباء يبقون فيه حتى يموتوا جميعا .

ولما سمع أسد هذه الشكاية من صديقه دخل باكيا على أمه ، وقص عليها ما سمعه ، فأرسلت إلى أسرة صديق ولدها بدقيق وشحم ، فعاثوا منه أباما ، ثم لم تجد الأسرة المخزومية ما تسد به رمقها ، بعد أن نفذ الدقيق والشحم ، فجاء صديق أسد مرة أخرى شاكيا مستعطفا متوسلا ، فقام هاشم في قريش خطيبا ، ودعاهم جميعا إلى الاشتراك في أعمال التجارة ، وتقسيم الربح على كل الأفراد ، حتى يمكن معالجة هذه العادة العربية الجاهلية ، (١) .

أليس هذا مظهرآ آخر من مظاهر الاشتراكية العملية التلقائية لدى العرب في العصور السابقة على الدعوة الإسلامية ؟ .

هذه الأمور الثلاثة تقدم صورة واضحة المعالم عن الاشتراكية لدى العرب في العصور السابقة على الإسلام . غير أن هذه الاشتراكية لم تكن من النوع الذى نفهمه وتتصوره في الوقت الحاضر ، بمعنى أنها لم تكن تقوم على أسس علمية ولم تكن تحتاج في ممارستها وتطبيقها إلى قوة القانون

(١) أنظر كتابنا « صور ملهمة من واقع المجتمع العربى » ، ص ٥٥ - ٥٦ من الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٧ م .

وساطان الدولة ؛ وإنما كانت تنشأ كضرورة اجتماعية وتمارس بوحي من العرف والتقاليد ، ويدافع من الرضا والاختيار .

وبقيت هذه الأنظمة الاقتصادية تنظم حياة العرب حتى جاءت .
الدعوة الإسلامية فهزت المجتمع العربي هزاً عنيفاً وغـيـرت الكثير من سلوكه وعاداته وتصرفاته وحاولت بكل الوسائل المشروعة الفعالة أن تنقله من عزله النسبية إلى مصاف الدول الكبرى .

الاشتراكية في الإسلام

جاءت الدعوة الإسلامية فأخذت - لأول مرة في تاريخ العرب - تنظم شؤون الحياة وتضع الكثير من المبادئ الروحية والخلقية والسياسية والاقتصادية . والذي يعنينا من كل ذلك إنما هو النظام الاقتصادي ؛ وإن كنا نعتقد أن ما طرأ على هذه النظم إنما هو حلقة في سلسلة التغيرات الكبرى التي شملت المجتمع العربي كله فأسقطت من النظم القديمة فيه ما لا يصلح للبقاء وأضافت إلى الصالح مبادئ جديدة تنظم صلات المرء مع خالقه ، ثم مع أفراد أسرته ، ثم مع مواطنيه ، ثم مع الإنسانية كلها في إطارها العريض وفي آفاقها الواسعة .

جاء الإسلام إذن فلم يجد في المجتمع العربي نظاما اقتصاديا موحدا ؛ كما أنه لم يجد كذلك مبادئ محدده ولا أسسا تقوم عليها هذه النظم الاقتصادية المتعددة بتعدد البيئات العربية نظرا لطبيعة ظروف الحياة في هذه البيئات .

ولما كانت النظم الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية بمثابة العصب الرئيسي للحياة ، والمنظم الكبير للصلات الضرورية بين طبقات المجتمع والمنظم الهام للتربية الروحية ، والنهذيب النفسى والمعانى الإنسانية ؛ نقول ، لما كانت النظم الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية بهذه الدرجة من

الاهمية ، فقد أولاهها الإسلام عناية خاصة ، ومنحها قدراً كبيراً من الرعاية والتنظيم ؛ من ذلك أنه ابتكر نظاماً اقتصادياً لم يكن معروفاً من قبل في شبه الجزيرة العربية ؛ ويتمثل هذا النظام في أنواع متعددة من الديات وفي أنواع متعددة من الكفارات ، وفي أنواع متعددة من الزكاة . وكل ذلك - من غير شك - يهدف إلى إخراج جزء من المال الخاص إلى المصابين في أحوال الديات أو إلى الفقراء والمساكين في أحوال الكفارة والزكاة . ولقد كانت هذه الأموال تصل إلى أيدي من يستحقونها طوراً بطريق مباشر وطوراً آخر بواسطة بيت المال ولما كان الإسلام خاتم الأديان السماوية ، وديننا للإنسانية كلها فقد جعل من الأسس التشريعية فيه الاجتهاد وإجماع علماء الأمة ؛ وذلك لكي يسير التطور في كل زمان وفي كل مكان وفي كل مجتمع ولكي يبرهن عملياً على أنه وسع كل مبدأ صالح في الأديان السابقة ، وعلى أن فيه من المرونة ما يؤكد أنه دين الحاضر ودين المستقبل . نقول ، لما كان الإسلام هكذا فقد تعرضت هذه الأنواع لكثير من التعديلات على مر العصور تمثيلاً مع تغير الأوضاع الزمانية والمكانية والاجتماعية ، ثم مع تغير الأوضاع بالنسبة لنظرة الناس إلى الملكية أو رأس المال ؛ ففي السنوات الأولى من نزول الدعوة الإسلامية كانت الملكية الخاصة أو رأس المال تتمثل في النقود السائلة وفي المواشي وفي المحصولات الزراعية . ولكن حينما انتقل العرب فاتحين إلى البلاد الأجنبية وجدوا ظروف المعيشة مختلفة عما كان مألوفاً لديهم في شبه الجزيرة العربية . ومظاهر الملكية الخاصة أو رأس المال مغايرة إلى حد كبير لما كان يتعارف عليه

العرب قبل الاسلام : اختفت أو كادت تختفي ظاهرة التملك الباشية ؛ برزت ظواهر أخرى للتملك والثراء ؛ ولعل أهم هذه الظواهر ما كان يتمثل في ملكية دور السكنى وما تغله من إيجار ؛ وفي ملكية الاراضى الزراعية وما تغله من محاصيل مختلفة . وأما الكسب من طريق التجارة فقد تضائل بدوره بالنسبة للعرب ، وانتقلت ممارسته إلى أيدي الأجانب الذين قبلوا العيش كرعابا للدولة الإسلامية .

أما العرب فقد اهتمت أمامهم أعمال الدولة ومهام إدارتها تاركين شؤون التجارة لغيرهم ممن كان يعيش في كفهم ؛ فكانوا يجمعون الخراج بأنواعه المختلفة ، وكذلك الشأن بالنسبة للزكاة بأنواعها المتعددة ؛ وذلك بعد أن يحاروها الى أموال سائلة ليسهل توزيعها على المستحقين . هكذا كان يصنع عمر بن الخطاب رضى الله عنه حينما يجيشه الولاة على المواطن المفتوحة ومعهم هذه الاموال المجموعة فيقرم بتوزيعها . وبجانب هذا كان يوجد مورد آخر من الموارد المسالمة هو الكفارات والديات التى كانت تفرض على من يرتكب جرما فى حق الواجبات الدينية أو فى حق الافراد كالحث فى البين ، والفطر فى شهر رمضان ، وقتل الذميين ومن قد دخلوا فى عهد مع المسلمين .

كل هذا أيضا كان يوجه الى بيت المال ليوزع على أصحاب الحق فيه ؛ وليس من شك فى أن الإسلام قد وضع هذا المظهر الاشتراكى موضع الاهتمام ؛ وليس أدل على ذلك من أنه جعل الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة : شهادة ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة

وايتاء الزكاة وصوم رمضان وحج بيت الله الحرام لمن أستطاع
إليه سبيلا .

وفي ضوء ذلك نستطيع أن نقرر في يسر ولسهولة أن الدعوة الإسلامية
قد جاءت لتأسيس اشتراكية واضحة المعالم في المجتمع العربي فغيرت بذلك
كثيرا من نظمه الاقتصادية البدائية ، وأوجدت نوعا من التعاطف والتراحم
بين الأفراد ، وأنقذت كرامة الانسان وخصته من قيود الشكر
والاعتراف بالجميل نحو المتفضلين بأموالهم على ذوي الحاجة
والفقراء والمساكين .

هذه الأسس الاشتراكية - سواء ما كان منها متصلا بالامور المادية
أم بالامور المعنوية - تبدو واضحة في كثير من تعاليم الديانة الإسلامية
ومبادئها . ويكاد المرء يشم رائحتها تسرى بين هذه التعاليم إن تعذر
عليه لمسها أو الإمساك بها . فهناك كثير من الامور الماثورة في الآداب
والتعاليم الاسلامية - قولاً وعملاً - تدعو إلى التعاطف والتعاون
والقساند والتراحم بين الأفراد لكي تسود الالة وتصفو النفوس وتنظم
شؤون المجتمع .

من ذلك ما جاء في بعض أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من
أن المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص ؛ ومن أن المسلمين فيما بينهم
كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تألم له سائر الاعضاء ؛ ومن أن
جبريل عليه السلام قد أكثر من الوصاية بالجار حتى ظن الرسول صلى الله
عليه وسلم أنه سيورثه .

هذه الاحاديث وأمثالها مما نطالعها في المجموعات الكبيرة من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ترينا إلى أى مدى كانت التعاليم الدينية تحرص أشد الحرص على أن تربط بين الافراد في المجتمع الواحد برباط الالفة والمودة وأن تجعل منهم أسرة واحدة يرحم فيهم الكبير الصغير ، ويحترم الصغير الكبير ؛ يد الغنى معوته الى الفقير ، ويأخذ القوى بيد الضعيف ، ويتعاون الجميع فيها بينهم مما يؤدي حتما الى تلاشي الفوارق وتقارب الطبقات .

وهذه كلها أمور تعتبر الدعائم الكبرى التي تقوم عليها الاشتراكية . وهل يتوقع إنسان من النظام الاشتراكي نتائج أخرى غير ما هدفت إليه هذه التعاليم الإسلامية ؟

الاشتراكية والزكاة

تبين لنا من الفصل السابق أن الإسلام قد اهتم اهتماماً شديداً بتطوير النظام الاقتصادي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربية قبل الدعوة - إن ساعنا أن نسمى ما كان العرب يتعارفون عليه نظاماً اقتصادياً - كما رأينا كذلك أنه قد استن لذلك مبادئ - على غير مثال سابق - لتقويم هذا النظام، وتهذيبه وجعله أعمق أثراً وأكثر ملاءمة لتقدير الإنسان وكرامة الإنسان؛ ورأينا بعد ذلك أن الإسلام قد وقف من الأنظمة الاقتصادية موقفاً يدل على وعى وإدراك بقيمة الاقتصاد في المجتمعات الإنسانية، كما أنه وقف من ذلك موقفاً صريحاً محدداً، فقضى على بعض أنواع المعاملة التي تهدر كرامة الإنسان وتجعله تحت رحمة الطائفة الموسرة حينما تمد له يد المعونة متعالية متفضلة، أو التي تجعل من أمواله هدفاً للاستغلال أو عرضة للضياع الكامل؛ ونعني بذلك دمة المرابين. ولقد عمل الإسلام على خلق أنظمة اقتصادية جديدة توضح معالم الطريق لنوع من العدالة والمساواة والحفاظ على كرامة الإنسان.

قد يقال إن بعض المجتمعات القديمة قد مارس بعض الأنظمة الاشتراكية، مثل ما جاء في قوانين حمورابي، في الدولة البابلية، حيث وجد ما يشبه تأمين الطب، فكان من واجب كل طبيب أن يعالج عدداً من المرضى الفقراء مجاناً، غير أن الاشتراكية لدى البابليين لم تعد هذا المظهر ولم تحاول تنظيم الاقتصاد في المجتمع.

أما الأنظمة الاشتراكية في المجتمع الإسلامي فقد شملت أنواع الكفارات ، وأنواع الديات وأنواع الزكاة . أما الديات والكفارات فقد تناولتها كتب الفقه بالبيان والشرح والتفصيل ؛ وليس لنا أن نعيد في هذا البحث ما ذكرته المطولات عنها ؛ غير أننا نود أن نضيف إلى ذلك فقط أن الديات والكفارات كانت موضع خلاف بين الفقهاء ؛ منهم من كان يرى أن الكفارات والديات عبارة عن زواجر ؛ بمعنى أن المرتكب لواحدة من هذه الجرائم إذا كفر عنها أو أدى ديتها للمستحق فإن ذلك لا يمحو عنه أثر الجريمة ؛ بل يبقى في نظر هؤلاء الفقهاء مجرمًا حتى ياقى ربه وهناك يكون العقاب أو بمعنى آخر هناك يكون أمره بيد الله ؛ إن شاء عاقبه وإن شاء غفاه عنه . وكل ما يترتب على أداء الدية أو الكفارة إنما يكون ذلك بمثابة العظة والزجر الآخرين لكيلا يقعوا في مثل هذه الجرائم .

ومنهم من كان يرى أن هذه الديات والكفارات إنما هي جواهر ؛ بمعنى أن تأديتها تخلصه تمامًا من آثار الجريمة ؛ فلا يبقى عليه حساب ولا عقاب ، عما ارتكب ، بين يدي الله يوم القيامة ؛ ومن الأمور الموجبة للكفارات والديات ، هي الخث في اليمين ، والفطر بلا عذر في صوم رمضان وارتكاب الأمور المنهى عنها في أثناء الإحرام لحج بيت الله ، وقتل الذئ أو من هو داخل في عهد مع المسلمين ؛ من ذلك نرى أن بعض هذه الجرائم داخل في حدود الله ، وبعضها داخل في حدود الإنسان .

وأما الزكاة فهي عبارة عن أنواع متعددة كذلك ؛ فهناك زكاة

الماشية ، وزكاة الفطر ، وزكاة المحاصيل الزراعية ، وزكاة الامـ — وال
السائلة ، وزكاة عروض التجاره ؛ وهذه الزكاة هى التى تهمننا هنا بصفة
خاصة ؛ إذ أنها موقفته بمواسم محددة لادخل الإنسان فيها ، ومفروضة
على أهم الممتلكات .

ولقد أفاضت كتب الفقه فى تفصيل الزكاة من كل نوع من
أنواع الممتلكات ؛ وكل ما يتصل بمقادير الزكاة من هذه الأنواع ،
وبشروط وجوبها على المسلم مبسوط فى كتب الفقهاء من أصحاب المذاهب
الأربعة : الحنفى ، والمالكي والشافعى ، والجنبل .

ولا يعنيئا من ذلك سوى الحديث عن الزكاة كبداً اقتصادى جديد
وعن صلة هذا المبدأ بقضية الاشتراكية ومساهمتة فى خالق نوع من
التنظيم الاقتصادى بين الأغنياء والفقراء .

وعلى ضوء ذلك نقول : إن النظرة الواقعية والتحليلية لهذا النظام
الاقتصادى الجديد فى المجتمع العربى ترينا أموراً هامة وتكشف لنا عن
الحقائق الآتية :

أولاً - إن هذا النظام فى صورته التى فرض عليها وفى محاولته أن
يجعل للفقراء نصيباً فى أموال الأغنياء لا يخرج أبداً عن أن يكون صورة
من صور النظم الاشتراكية التى أخذ بعض المجتمعات الإنسانية يطبقها فى
نهاية العصور الوسطى لدى الغرب ؛ فقد تأسس منذ نشأة الدولة العربية
بيت مال يتحمل مسؤوليات شعبية كبيرة ، ويقوم بدور المشرف العام

على الأجهزة المختلفة التي تنظم شئون الاقتصاد في المجتمع أستيلاء وصرفا وتوزيعاً ؛ كما يقوم بدور الرقيب اليقظ الذي يحدد من جشع الاغنياء في جمع المال ، ومن سيطرتهم على الموارد الاقتصادية ، ومن تماديهم في استغلال الفقراء ؛ وذلك عن طريق الاستيلاء على قدر معلوم من ثروات الموسرين يزيد أو ينقص نسبياً وفقاً لما يملكه كل واحد من هؤلاء الاغنياء ثم ينفق جزء منه على ذوى الحاجة والمعوزين ، ثم ينفق الجزء الباقي على المشروعات المفيدة والمصالح العامة التي يعود نفعها على جميع طبقات الشعب لافرق في ذلك بين الاغنياء والفقراء .

ثانياً - إن نظام الزكاة وتطبيقه قد غير تماماً مفهوم المعاونة أو المساعدة التي كانت تعطى بدون مقابل من الاغنياء إلى الفقراء ؛ فبعد أن كان هذا الغنى أو ذاك يمد يده إلى المعوز أو المحتاج بدافع من طبيعة الكرم ، أو بحافز العطاء نظير خدمة يؤديها الفقير أو نظير اعتراف بالجميل ، أو نظير سمعة تعرف له ، أو نظير شهرة تزداد عنه وتتردد أصدائها في آفاق المجتمع ؛ نقول ، بعد أن كان الغنى يعطى نظير واحد من هذه الاسباب أصبح يؤدي ما فرضه الله عليه من الزكاة احتساباً لوجهه وامتنالاً لأوامر دينه نظير كسب من الله في الحياة الدنيا وثواب أو جزاء منه في الحياة الآخرة ؛ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه بعد أن كان الفقير أو المحتاج يأخذ ما يجود به القادر أو الغنى بقلب كبير وإحساس مربر وشعور بثقل الدين وبالثنائز عن شيء من إنسانيته وحرية وكرامته أصبح يأخذ هذا العون وتلك المساعدة وكأنه حق له أو نصيب ، نحه الله آياه أو أعطاه له بيت المال

دون أن يحس بشيء من الضعة أو المهانة ، ودون أن يتنازل عن شيء من إنسانيته وحرية وكرامته ، دون أن يشعر بشيء من ثقل الدين ومرارة التفضل ومسئولية الاعتراف بالجميل لغير الله . ولعلنا ندرك من خلال ذلك جانباً من جوانب الحكمة في فرضية الزكاة .

ثالثاً - ان المقادير المالية التي كانت تجمع من فريضة الزكاة كانت تصبح ملكاً لبيت المال في مفهوم الأفراد ومفهوم الجماعات ؛ وما كان ملكاً لبيت المال فهو ملك للناس جميعاً تُسد منه حوائج المعوزين ، وتنفذ بواسطة مشاريع النفع والخير في مجتمع قدر له أن يوحد بعد تفرق وأن يجتمع بعد تشتت ، وأن ينظم بعد فوضى ، وأن يخرج من إطار عزلة النسبية الى مستوى المجتمعات المنظمة المتحضرة ، والشعوب المتمدينة المثقفة .

ولم يكن في الإمكان مطلقاً ، كما أنه لن يكون في الإمكان أبداً - إذا استمرت المجتمعات تمارس سيرها الحال - أن تقوم الملكية الخاصة أو الملكية الفردية بهذه المسؤوليات العامة أو الاعباء الجماعية . وليس في الإمكان كذلك أن يصل المجتمع الفطري المنفرد المشتت الى درجة التنظيم والتقدم دون أن يكون للدولة فيه مورد ثابت تنفذ منه مشاريعها وتعتمد عليه في إدارة دفة أجهزتها الحكومية .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نقرر أنه لولا الزكاة وحصيلتها ما يتجمع منها لما وصل المجتمع العربي في فترة انتقاله الاولى الى ما وصل اليه

من لإرسال السرايا والرسول تحمل رسائل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى رؤساء القبائل العربية في وسط شبه الجزيرة وأطرافها ، وإلى سكان اليمن وإلى حكام مصر والشام ، ومن بعث الغزوات إلى الشمال الغربي من الجزيرة العربية ، ومن إعداد الجيوش وشراء ما يلزمها من الأسلحة والدواب والمؤن ثم تسييرها إلى العراق وفارس وباكستان والهند شرقاً ، وإلى الأردن وفلسطين وسوريا وآسيا الصغرى ثم إلى مصر وإلى شمال أفريقيا غرباً ؛ ومن أعداد طائفة من المثقفين في تعاليم الدين الإسلامي لكي تذهب إلى المواطن المتعددة النائية أملاً في نشر التعاليم الدينية وتبليغ رسالة الرسول عليه الصلاة والسلام .

من كل ذلك نستنتج أن فرضية الزكاة في الإسلام كانت بمثابة ثورة على النظام الاقتصادي في المجتمع العربي باعدت بين ماضيه وحاضره ، وقربت بين أفراد وطبقاته ؛ كما نستنتج أيضاً أنها أوجدت في المجتمع العربي لأول مرة في التاريخ نظاماً اقتصادياً يعتبر بحق واحداً من النظم الاشتراكية ؛ والزكاة في هذا الإطار وبمدلولها المتقدم قد ساهمت إلى حد كبير في الاعتراف بالإنسان وفي تحريره من بعض مسئولياته الاجتماعية ، وقد خلقت نوعاً من الإخاء الروحي والترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

وربما يخطر ببال القارئ بعد إلمامه بظروف المجتمع العربي قبل الإسلام اقتصادياً واجتماعياً ، وبعد إلمامه بفرضية الزكاة وحكمة مشروعيتها ؛

نقول ، ربما يخطر ببال القارىء بعد ذلك كله : سؤال أو أكثر يتصل بهذا الموضوع ويحتاج إلى إجابة صادقة صريحة :

إن الآثار القديمة من المعرفة والأدب والتاريخ تبين لنا أن العرب في العصر الجاهلي لم يألفوا نظاما اقتصاديا له نظرة الشمول بحيث يدخل في حسابه كل طبقات المجتمع ، فلا يترك الغنى يثرى إلى مالا نهاية دون أن يكون ملتزما بأداء قدر مما يملكه إلى بيت المال أو إلى المحتاجين في مجتمعه ، ولا يترك الفقير يزداد فقرا إلى مالا نهاية حتى يصل إلى درجة البؤس والشقاء والضعف والهلاك دون أن يكون له ضمان في المجتمع يكفل له الضرورى من العيش وبقاء الحياة .

ويبدو أن السؤال الملح هنا هو :

كيف استقبل العرب ، وهم في هذا الوضع الذى صورناه منذ قليل ، هذا النظام الاقتصادى الجديد ؟

الواقع أن النفوس البشرية قد فطرت على الطمأنينة والارتياح لكل ما هو مألوف ، وعلى النفرة والعزوف ، إلى حد ما ، من كل ما هو غريب أو جديد . ونحن لو أخذنا في الاعتبار أن هذا الجديد ينطوى على شيء من معنى القسر والضغط والإلزام ، مما يتناقى مع الطبيعة البشرية بشكل عام ، ومع الطبيعة العربية بشكل خاص ؛ فنقول ، لو أخذنا ذلك في الاعتبار لأدركنا مدى ما يمكن أن يكون عليه

موقف العرب بالنسبة لهذا النظام الجديد . وبجانب ذلك يوجد اعتبار آخر ، له وزنه ، وينبغي أن يدخل بدوره في الحساب ؛ ذلك أن الثقة النامة في مبدأ ما ، والرضا بسلامة ذلك المبدأ ، والإيمان بحديثه وصلاحيته كل ذلك يحمل المرء على أن يذعن ، وهو راض ، لهذا المبدأ ، ويتغاضى عما يمكن أن يكون فيه من جوانب مظلمة ومنغرة .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نقرر ، ونحن مطمئنون ، أن العرب في مواجهة هذا النظام الاقتصادي الجديد ، كان لهم موقفان بارزان .

الموقف الأول - وهو موقف الأقلية - يصور الموضع بالنسبة لأولئك الذين آمنوا بالدين الجديد عن رضا واقتناع ، وأذعنوا عن طيب خاطر لما يفرضه هذا الدين الجديد من مبادئ وأوامر ونواهي مقتنعين بسلامة وصلاحية كل شيء فيه .

والموقف الثاني - وهو موقف الأقلية - يصور الموضع بالنسبة لفريق من العرب آمنوا بأفواههم ولكن لم يدخل الإيمان قلوبهم .

ومن أجل ذلك وجدنا أنه لم يكف الرسول صلى الله عليه وسلم ينتقل إلى جوار ربه حتى خرج أفراد هذا الفريق الثاني على الدين الجديد وبرموا بواجباته وشقوا عصا الطاعة ؛ فتمردوا على حياة الزكاة واشبهوا العصيان على أول خليفة يتسلم زمام الأمور بعد الرسول عليه الصلاة والسلام . لقد دفع هذا العصيان ذلك الخليفة إلى أن يقول قوائمه المأثورة : والله لو منعوني عقال بغير مما كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه .

وكانت الردة ؛ وكانت الحرب الداخلية بين المؤمنين والمرتدين ؛ تلك الحرب التي كانت بمثابة مدرسة عسكرية مارس العرب فيها كثيرا من التجارب الحربية قبل أن يشتبكوا جديا في القتال مع جيوش أكبر امبراطوريتين في العالم إذ ذاك : الإمبراطورية الرومانية ، والإمبراطورية الفارسية . وبالرغم من انتصار المؤمنين في حروب الردة إلا أن هذا النصر قد كلفهم كثيرا من الضحايا ؛ ومن بين هؤلاء الضحايا يوجد عدد كبير من قراء القرآن ؛ الأمر الذي جعل الخليفة إذ ذاك يفكر في جمع القرآن والحفاظ عليه بدلا من الإبقاء عليه محفوظا في صدور الرجال .

مظاهر الاشتراكية في العصور الأولى للدولة العربية

لقد أرسى الإسلام مظاهر الاشتراكية في المجتمع العربي بواسطة ما جاء في هذا الدين من مبادئ ، وما جرى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من نصائح ووصايا ، وما جرى على يده من أعمال ؛ وهذا ما يعبر عنه الفقهاء بالسنن القولية والعملية .

إن روح الإسلام تدعو إلى تقوية الروابط بين أفراد المجتمع الإنساني بحيث يكون بينهم من الألفة والمودة والرحمة ما يجعل منهم مجتمعاً متعاطفاً كالبنيان المرصوص إذا اشتكى منه عضو تألم له سائر الأعضاء بالسر والحمى ، وإذا انقطعت أسباب الحياة عن فرد منه أسرع إلى نجده ومعاونته وشد أزره بنية الأفراد الأخرى ؛ كما أن الفكرة العامة ، التي يخرج بها المرء من معرفته بتعاليم الإسلام وفهمه لفلسفة الإسلام وتدبره في شرائعه وقوانينه ومبادئه وسننه توحى بالاعتراف بكيان الفرد مما كانت مسكاته الاجتماعية ، وبالتقارب بين الطبقات فيما يتصل بالأمور المادية ، والمساواة بين المسلمين فيما يتصل بالأمور الروحية والمعنوية ، ومد يد العون إلى من لا يستطيع أن يجد أسباب الرزق . كل هذا يمكن أن يستنتج بسهولة من الإمام بحقيقة الإسلام وفهم ما جاء به الإسلام ،

ولعل من أهم ما نلاحظه بالنسبة لهذه القضية هو أن الإسلام كدين يدعو إلى التعاطف والتواد والرحمة والمعاونة لم يترك أمر ذلك إلى الضمير الإنساني فقط أو إلى الأهواء والميول الشخصية ولكنه نظم هذه المعاونة وأحاطها بكثير من المفاهيم والقواعد والشروط ؛ فجعل منها خاضعا لضمير الإنسان وتقواه ورغبته في إرضاء الله والتقرب إليه بالأعمال الخيرة الصالحة ؛ وهذا الجانب من المعاونة لم توضع له حدود ولا أوقات ولا مقاييس فإذا فعل المؤمن شيئا من ذلك أتيب عليه وإن لم يفعل لم يحاسب عليه ، وجعل الجانب الآخر خاضعا لإلزام ديني ، أو بمعنى آخر جعله فرضا من الفروض الإسلامية ، بحيث يكون ثواب المؤمن في ذلك لاعلى تأدية الفرض في حد ذاته ، ولكن على امتثاله ، وإطاعته لأوامر الله في تأدية ما عليه من فروض وواجبات ، وبحيث يكون المؤمن آثما ومستحقا للعقاب إذا هو لم يؤد ما عليه من واجبات . ومع ما في هذا الدين من حرص على النصدق ، وتشجيع على العطاء ، ودعوة إلى عمل الخير والاختد بيد الفقراء والمحتاجين أنه لم يكن سلبيا أمام من يستحق هذه الصدقة وذلك العطاء بمعنى أنه لم يدع هؤلاء المستحقين للصدقة إلى البطالة والاستكانة والاكتفاء بما ضمنه لهم ، ، عطاء ؛ ولكنه في نفس الوقت دعاهم بطريق غير مباشر إلى العمل والعكس والاستغناء عن مد اليد إلى الغير ، وأرشدهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن « اليد العليا خير من اليد السفلى » ؛ أي أن اليد المعطية خير من اليد الآخذة وأن المتصدق أفضل عند الله من المتعطى عليه .

ومن ناحية أخرى ، ولكيلا يستغل المتصدقون من تصدقوا عليهم استغلالا ماديا أو أدبيا نبههم هذا الدين الإسلامى إلى ما ينبغي عمله بعد التصدق ومع المتصدق عليهم ؛ فجاء فى القرآن « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى » ؛ وجاء فى الأحاديث النبوية ما يشير إلى أن خير المتصدقين من يعطى فى خفاء بحيث لا تعلم يساره ما صنعت يمينه .

إن ذلك كله يعتبر ، بدون شك ، من أعظم سمات الإسلام ؛ إذ أنه فى هذا الميدان راعى ما يأتى :

أولا - أقام من ضمير الإنسان رقبا على نفسه وحكما على أفعاله .
ثانياً - لم يرض للفقراء والمحتاجين الاستمرار فى هذا الوضع الذليل وحثهم على العمل والكسب .

ثالثا - يدعو الأغنياء إلى إخفاء صدقاتهم وعدم اتباعها بما يفسدها من المن أو الأذى .

رابعاً - يسام فى تحرير الإنسان من مسئولياته الاجتماعية أمام أخيه الإنسان ، ويخلق فى نفس الوقت نوعا من الإخاء الاجتماعى والألفة الروحية والترابط القوى بين أفراد المجتمع .

والآن ، بعد بيان أهم مظاهر الاشتراكية فى الإسلام ممثلة فى أنواع من الزكاة والديات والكفارات ، نقول ، أنه بعد بيان هذه المظاهر الاشتراكية يعيننا جداً أن نتعرف على الطريقة التى كان يتبعها بيت المال فى توزيع ما جمع

فيه من أموال نتيجة لعدد من الموارد ، لعل أهمها . في السنوات الأولى مورد الزكاة ، نقول ، إنه يعيننا الآن أن نتعرف على الطريقة التي كان يتبعها بيت المال في توزيع حصيلة الموارد المالية بعد قيامه بالمسؤوليات العامة والمشاريع الإدارية التي يعود نفعها على كل الطبقات سواء في ذلك من كان غنيا قادراً أم فقيراً معدماً .

الواقع أنه لم يرد في ذلك نص ديني صريح يحدد بالضبط نصيب الفرد أو نصيب الطبقة أو نصيب النوع . وفي مثل هذه الحالة يلعب الاجتهاد دوراً هاماً في الأمور المسكوت عنها أو التي تجسد في حياة المجتمع نتيجة التطور الزمني أو المكاني أو الاجتماعي . وهذا في الحقيقة ميزة كبرى من ميزات الإسلام التي جعلت منه دين البشريته كلها ودين الاجيال المستقبلية والدين الصالح لكل زمان ومكان .

فالرسول صلى الله عليه وسلم كان يوزع ما في بيت المال بطريقة تتلاءم مع ظروف الدعوة الجديدة وما يلزمها من تأليف قلوب الناس ومن ضرورة نشرها وحمايتها .

وأبو بكر رضي الله عنه - وهو أول خليفة للمسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم - كان يوزع ما يبق في بيت المال بطريقة أخرى يمكن أن نتبين فيها مظاهر النحرى والاجتهاد .

وحينما جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ يوزع هذه الأموال بطريقة تختلف الطريقتين السابقتين . وهذا أيضاً ، في طريقة عمر . يمكن

أن نقبين كثيراً من مظاهر الاجتهاد العقلي وتحكيم الرأى فيما يبدو غير
مسائر لظروف المجتمع وتطور ضرورياته الحيوية .

ويظهر أن عمر رضى الله عنه قد سار فى طريق الاجتهاد شوطاً
بعيداً ، مما لفت أنظار الناس وحرك الدوافع لديهم ليسألوا ويتساءلوا
عن الأسباب . فى صنيع عمر وفى مخالفته لما كان يصنع كل من رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر رضى الله عنه ؛ وبصفة خاصة حينما
رأوه يفرق بين المهاجرين والانصار فى العطاء من بيت المال . وكان عمر
يدافع عن وجهة نظره مجيباً على سؤال السائلين فيقول : « لا أجعل من
قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه ، ولقد صحب
اختلاف العلماء اختلاف ظروف الحياة وظروف المجتمع ، وظروف
الموارد التى كانت تجبى منها الأموال فى مختلف الاقطار .

فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم كانت الأموال ، التى تجبى ،
قليلة ، وكانت كلها تقريباً تنفق على المصالح العامة كبعث الوفود لتبليغ
الرسالة ونشر الدعوة وتحفيظ القرآن وشرح ما فيه من مبادئ وأحكام ؛
كما كانت تنفق أيضاً على إعداد السرايا ومواساة المنكوبين وتموين
المحاربين .

وفى خلافة أبى بكر رضى الله عنه تغيرت ظروف المجتمع وظروف
الحياة وزادت الأموال بشكل لم يسبق له مثيل ؛ فأخذ أبو بكر رضى
الله عنه ينفق منها ما تحتاجه الدولة ، ثم يوزع الباقي منها على المسلمين

بالتساوى لا فرق بين رجل وامرأة ، ولا بين مهاجر وأنصارى ،
ولا بين من أسلم قبل الفتح ومن أسلم بعده .

وفي خلافة عمر رضى الله عنه كثرت الفتوح وتعددت الموارد
واتسعت حصيلة بيت المال بصورة لم تخطر ببال الناس من قبل ؛ فوضع
ال خليفة الدواوين وسجل فيها الاسماء وأحصى بذلك طوائف المسلمين
مفضلا بعضها على بعض فى العطاء . وكان أساس عمر رضى الله عنه فى
هذا التفضيل هو الأسبقية فى الإسلام والقرابة من رسول الله صلى الله
عليه وسلم . وعلى ذلك فقد جعل لعائشة ١٢ ألف درهم فى السنة ،
ولسائر أزواج الرسول عليه الصلاة والسلام ١٠ آلاف درهم ؛ وجعل
لعلى بن أبى طالب كرم الله وجهه ٥ آلاف ، ولولديه الحسن والحسين
٥ آلاف لكل منهما ، ولكل من المهاجرين الأول ٥ آلاف ؛ ولكل
من الأنصار ٤ آلاف ؛ وجعل لكل من هاجر قبل الفتح ٣ آلاف ،
ولمن أسلم بعد الفتح ألفين ؛ وهكذا حتى الطفل الرضيع واللقيط كان
لكل منها حظه أو نصيبه من بيت المال .

من ذلك نرى أن طريقة عمر بن الخطاب جديدة على الناس ،
ومخالفة لما ألفوه فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وفى عهد أبى بكر
رضى الله عنه ؛ وكان ذلك لاعتبارات رآها هو ولم يرها غيره . ومضى
ال خليفة عمر فى تنفيذ ما رآه دون نظر إلى اعتراضات المعارضين أو
استفهام السائلين . ولعل من أشهر الاعتراضات التى صادفها الخليفة ذلك
الاعتراض الذى وجهه إليه ابنه عبد الله حينما وجد أن عطاءه ثلاثة آلاف
وعطاء أسامة بن زيد - وهو مولى - أربعة آلاف ، فقال عبد الله

لوالده : « فرضت لى فى ثلاثة آلاف ، وفرضت لاسامة فى أربعة آلاف وقد شهدت ما لم يشهد أسامة ، فقال عمر رضى الله عنه : « زده لانه كان أحب الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وكان أبوه أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهلك ، ومرت هذه الاعتراضات المشهورة أيضا ما قاله محمد بن عبد الله بن جحش حين وجد أن عطاء عمر بن أبى سلمة أربعة آلاف : « لم تفضل عمر علينا فقد هاجر آباؤنا وشهدوا بدرأ ، فقال عمر رضى الله عنه : « أفضله لمكانه من النبي صلى الله عليه وسلم ، .

ويجدر بنا أن نلاحظ هنا أن عمر رضى الله عنه كان يسير فى العطاء بين أفراد الطبقة الواحدة من طبقات المجتمع إذ ذاك ؛ فكان لا يفرق بين عربى صريح ، وحليف ، ومولى .

وهكذا بقيت مظاهر الاشتراكية مثلة فى الزكاة والكفارات والديات ومطبقة فى العصور الأولى للدولة الإسلامية حتى أواخر أيام الخلفاء الراشدين دون تغييرات هامة أو كبيرة فى نظام جمع هذه الأموال (١) .

أما فى نظام توزيعها فقد رأينا أنها خضعت لوجهات نظر مختلفة ؛ فكان أبو بكر رضى الله عنه يوزعها بطريقة تكاد تشبه طريقة الرسول

(١) أنظر الفصل الخاص بالدولة العربية فى كتابنا : صور ملهمة من وائ المجتمع العربى . طبعة سنة ١٩٦٧ .

صلى الله عليه وسلم ، وكان عمر رضى الله عنه يوزعها بطريقة تخالف
الطريقتين السابقتين ؛ إذ أنه أدخل نظاما جديدا على أسس لم تكن
موضع اعتبار فى الماضى ، مما أدى إلى فتح باب الاجتماع على مصراعيه
أمام الخليفة ولم يخرج عثمان كثيرا على نظام عمر بن الخطاب . وسرى
فى الفصل التالى كيف سارت الامور فى عصر الدولة العباسية بالنسبة
لهذه الموارد المالية .

الاشتراكية في مد وجزر مع تقدم وتأخر الدولة العربية

رأينا في الفصول السابقة من هذا الباب كيف كانت بذور الاشتراكية موجودة فعلا وبصورة غامضة وغير محددة في المجتمع العربي قبل الإسلام ؛ رأينا كذلك كيف نظر الإسلام إلى الموارد الاقتصادية في المجتمع العربي وكيف وضع لهذه الموارد بالنسبة للفرد والمجتمع نظاما دقيقا يحكما وعلى غير مثال سابق ؛ ورأينا أخيرا كيف تعرض هذا النظام في بعض جوانبه إلى شيء من التعديل والتطور خلال السنوات الأولى ؛ الأمر الذي أظهر عمليا أن موضوع الاجتهاد مبدأ مقرر من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية . وسنرى في هذا الفصل كيف سارت الأمور الاقتصادية وما يتصل بها في الدولة الإسلامية أيام الأمويين والعباسيين ومن جاء بعدهم .

انواق أن الدولة الإسلامية تعرضت لتقلبات هامة ومرت بأحداث كبيرة ، ومن أجل ذلك تغيرت فيها مظاهر الحياة ؛ ففرض على أمور كانت مألوفة من قبل وجدت أمور لم يكن لها وجود من قبل .

جاءت الفتوح العربية بموارد للرزق جديدة لانكاد نحصى ، وخرج العرب من البيئة الصحراوية المحدودة ذات الموارد الضيقة والعيش الخشن

الى مساحات من الأرض واسعة ذات أنهار ووديان وسهول ، خيرها
غزير ، ونعمها متعددة ، ومعارفها متنوعة ، ومصالحها متشابهة . وتبعاً
لذلك كان لابد للعرب من مسابقة هذا اللون الجديد من الحياة ومن
النمى مع الظروف الزمانية والمكانية والعقلية في هذه البلاد المفتوحة ومع
مجتمعاتها الجديدة وحالفهم في ذلك توفيق عظيم ، وذلك بسبب ما فطروا
عليه من ذكاء وبعد نظر ، وما عرف عنهم من المرونة العقلية والقدرة
على إيجاد الحلول لما أشكل من الأمور .

سارت الدولة الإسلامية إذن على العمل بتلك المظاهر الاشتراكية ؛
ولم يكن أولياء الأمور في عصر الدولة الأموية بعيدى عهد عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه ، وخلفائه الراشدين ؛ وكانت المبادئ
الإسلامية لا تزال يالعة غضة ، ومنها تلك المظاهر الاشتراكية التي نزلت
نصاً والتي فهمت من الروح العامة في الدين الإسلامى .

غير أن العمل بتلك التعاليم الاشتراكية لم يكن يسير على وتيرة
واحدة ؛ وإنما تعرض - كما أشرنا إلى ذلك من قبل - لما يشبه المد
والجزر على مر العصور . من ذلك ما صنعه عمر بن الخطاب رضى الله عنه
حينما أضاف الى بيت المال مورداً آخر من الموارد الاقتصادية يساهم
بنصيب في تنمية المظاهر الاشتراكية ؛ ذلك أنه كان يضادر أو يقاسم
بعض الولاة على الإهصار ما جموه من ثروة سريعة حامت حولها
الشبهات ، ولم يعرف أصلها ، ولم يستطيع هؤلاء الولاة تبرير وجودها
أو بيان سند مشروع لجمعها ، ثم يضيف نتيجة المصادرة أو المقاسمة الى

حصيلة بيت المال من الموارد الأخرى لينفق منه على المشروعات العامة ثم يقسم ما بقي على أصحاب العطاء من بيت المال ؛ وذلك مثل صنع عمر بن الخطاب مع أبي هريرة حينما كان واليا على البحرين ، وصنيعه مع عمرو بن العاص حينما كان واليا على مصر .

ومن ناحية أخرى نجده معاوية بن أبي سفيان يستن سنة جديدة بشأن الديات ؛ ولكنه في هذه السنة يسير في طريق يعاكس طريق عمر بن الخطاب ، الذي رأيناه منذ لحظات ؛ فبينما عمر يضيف إلى بيت المال موردا جديدا للمساهمة في تنمية المظاهر الاشتراكية ، نرى معاوية يحتجز لنفسه ، كخليفة المسلمين ، نصيبا من بعض الديات على حساب بيت المال ؛ ومعنى هذا أن معاوية بن أبي سفيان كان - على العكس من عمر بن الخطاب - يعمل على حرمان بيت المال من بعض ، واردة التي كانت تزيد من إمكانياته على ممارسة المظاهر الاشتراكية .

يروى المؤرخون أن معاوية بن أبي سفيان كان له طبيب نصراني من أهل الذمة المهادين يسمى ابن أثال ؛ وكان معاوية يستخدم هذا الطبيب في سم أعدائه السياسيين ، فقتل بالسّم واحدا من بني مخزوم فانتقم له أحد أقربائه وقتل الطبيب ، فألزم معاوية بني مخزوم بديته وقدرها بأبى هشر ألف درهم . أخذ منها لنفسه ستة آلاف ، وترك الباقي لبيت المال . ولم يحدث مثل ذلك قبل معاوية . واستمر الأمر على هذا الوضع بالنسبة للخلفاء الأمويين بعد معاوية حتى تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز اتقى الورع ، الذي أعاد في تصرفه وسلوكه ميرة عمر بن

الخطاب فأبطل ما كان يأخذه الخليفة لنفسه من ديات أهل الذمة
والمعاهدين^(١) وجعلها كلها لبيت المال .

ويجىء العصر العباسى بما يحمله من تطور سريع وتغيرات عظيمة .
تستّر الأوضاع السياسية وتنبهاً الفرص الواسعة للنهضة فى جميع جوانب
الحياة عليا ، وفنيا ، وأديبا ، وبصفة خاصة زراعيا ، وصناعيا . كانت
هناك المساحات الشاسعة من الاراضى الزراعية والصالحة للزراعة ؛ كما
كانت هناك أيضا الوسائل المتنوعة لرى هذه الاراضى ، منها ما كان يروى بماء
المطر . ومنها ما كان يروى بماء العيون ، ومنها ما كان يروى بماء الانهار
وتبعاً لاختلاف وسائل الرى اختلف المجهود الذى كان يقدمه اليراع لى
هذه الانواع المختلفة من الاراضى الزراعية^(٢) .

وفى غمرة هذا النشاط كان لابد للفقهاء والمشرعين أن يلاحظوا
ماجد من فوارق بين طبيعة المحاصيل الزراعية وما تستلزمه من مجهود فى
دهر نزول الدعوة الإسلامية وفى العصر العباسى ، ثم بين الاراضى
الزراعية نفسها فى شبه الجزيرة العربية وفى هذه البلاد الفسيحة التى فتحتها
الله للمسلمين ، كما كان لابد لهم أيضا أن يفكروا فيما جسد من أمور ،

(١) أنظر عيون الاناء فى طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة ص ١١٧ .

(٢) أنظر الفصل الخاص بالحضارة الإسلامية فى كتابنا د صور ملهمة من

واقع المجتمع العربى ، طبعة سنة ١٩٦٧ ص ٢٢٧ - ٢٣٥ .

وفيا حدث من أوضاع لم يكن لها فيما لديهم من نصوص دينية أحكام صريحة ، وأن يضعوها - تحت راية الاجتهاد - أحكاما جديدة تمشي مع الروح العامة للإسلام وتعاليمه ومبادئه .

نشط الفقهاء في العصر العباسي نشاطا لم يعمد مثله من قبل ؛ ووجد الكثير من المجتهدين الذين لا يكتفون بإيجاد أحكام لماجد من المسائل ؛ وإنما يفترضون مسائل لا وجود لها ويضعون لها الأحكام الملائمة . وهكذا أصبحنا نجد كتب الفقه مليئة بالمسائل الافتراضية وكتبا خاصة تؤلف في نظام جباية الأموال إلى بيت المال ، مثل كتاب الخراج لأبي يوسف .

وهكذا برز في ميدان الاجتهاد كثير من الفقهاء والمشرعين ولعلنا أساءوا بفضل ما أظهره من معرفة بالدين وأحكامه ، وإدراك لأسرار اللغة ، وفهم لأصول الفقه ، ووعى بطرق القياس والاستنباط ، وبفضل ما عرف عنهم من حسن السيرة والسلوك الطيب في ميدان العدالة والقضاء ، فكمن واحد منهم رفض أن يتولى مركز القضاء بالرغم من إلحاح أولياء الأمر عليه حيطة وتحززا وخرفا من أن يجحد - ولو بدون قصد - في آرائه وأحكامه !! وكمن واحد أودى بسبب رفضه تولي منصب القضاء !!

ونتيجة لذلك كله أئتمعت في العصر العباسي ميدان الاجتهاد ، وكثر المجتهدون من أمثال أبي حنيفة النعمان وأبي يوسف ومحمد ، وهم العمدة

الثلاثة لمذهب أبي حنيفة ، وتمددت المسائل الاجتماعية ، وتعرضت مسائل دينية ، لم يرد بشأنها نص صريح أو لم يكن لوجودها أثر في المجتمع العربي حين نزول الدعوة الإسلامية ، لتغيير في الحكم أو لأحكام جديدة .

والذي يعنينا بصفة خاصة هنا هو القاء الضوء على ما أصاب المظاهر الاشتراكية في الإسلام بمثابة أساسا في موضوع الزكاة بالنسبة للمحاصيل الزراعية .

الواقع أن هذا الميدان قد تطور بدوره مع مرور الزمن واختلاف الظروف بالنسبة لطبيعة الأرض واختلاف وسائل الري والصفة التي اكتسبتها الأرض بعد الفتح ؛ فقد كان هناك ما يسمى بأرض الخراج ، وما يسمى بأرض العشر ؛ كما كان هناك أيضا ما يروى من الأرض بماء السماء وما يروى بماء العيون وما يروى بماء الأنهار . وهكذا تعرض المقدار المفروض كحصصة للزكاة في المحاصيل إلى تغييرات متعددة ، إذ أدخل الفقهاء تفصيلات متنوعة بالنسبة لزكاة المحاصيل الزراعية ؛ ففرقوا بين غلة الأرض التي تسقى بسهولة وبدون عناء ، وبين غلة تلك التي تسقى بمجهود وبمشقة ؛ وجعلوا نصيب بيت المال في الأولى أكثر منه في الثانية ، كما فرقوا بين غلة الأرض التي تدفع نوعا من الضريبة لبيت المال ، وتلك التي لا تدفع أي نوع من أنواع الضرائب ، فأعفوا الأولى من مقادير الزكاة على محاصيلها ، مكثفين بها هو مفروض عليها من خراج بيت المال ، وأبقوا على مقادير الزكاة في غلة الثانية .

وهكذا اتسعت مظاهر الاجتهاد بين الفقهاء فيما يختص بتقدير فروض الزكاة وتوزيعها على المحاصيل الزراعية في عصر الدولة العباسية ؛ ذلك العصر الذى يعتبر من وجوه كثيره العصر الذهبى فى حياطة الدولة الإسلامية .

ولعل من تمة القول هنا أن نتحدث عن بعض مظاهر الاشتراكية فى الإسلام ممثلة فى غير أنواع الزكاة . ذلك أن الدولة الإسلامية فى تقدمها وفى مسايرتها للزمن ومقتضيات الظروف المكانية والاجتماعية لم تكف من مظاهر الاشتراكية فى المجتمع الإسلامى بما فرضته تعاليم الإسلام من أنواع الزكاة فقط ؛ بل إنها لجأت إلى وسائل أخرى تحد من ثراء الموسرين بغير الطرق المشروعة لى توفق الناس عند حدود الله وتحول بينهم وبين الاستجابة إلى الانانية الظالمة والجشع المفرط فى جمع المال ، ولكى تضاهف من إمكانياتها المادية لنهض بما عليها من أعباء مالية فى مواجهة الأفراد وفى مواجهة الجماعات .

من هذه الوسائل مصادرة الثروات الواسعة التى تكونت لجأة ولم يعرف لها مصدر قانونى أو سند مشروع ؛ ومنها متاسمة الموسرين فى أموالهم حينما تحوم الشبهات حول مصدر هذه الأموال ؛ ومنها أخذ ديّات من يقتلون من أهل الذمة والمعاهدين لى تكون من حصيلتها مورد آخر من موارد بيت المال .

وبما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن هذه المظاهر الاشتراكية فى تطورها وتقدمها ونموها كانت خاضعة تماما لظروف الدولة الإسلامية نفسها ؛ ففى حينما تكون فى عصر من عصورها الذهبية تمضى جاهدة فى

الرقابة عل شؤون المجتمع بيقظة وعدالة ، وفي تنفيذ أحكام الدين بحزم وصرامة ، وترتفع إلى مستوى المسؤولية المفروضة عليها بالنسبة لصالح الفرد وصالح الجماعة ؛ وحينئذ تنطور وتنمو المظاهر الاشتراكية كما يفهم من روح الاسلام وتعاليمه .

وحينما تكون في عصر من عصور الانحطاط والندهور تتلاشى المسؤولية العامة للدولة وتفك الروابط الاجتماعية وتضعف آثار التعاليم الاندلية وتشتد الحوافز إلى العمل على خدمة الأهداف الشخصية والمصالح الذاتية ؛ وحينئذ ينهار ، ضمن ما ينهار أيضا ، المظهر الاشتراكي في الإسلام . ومن هنا يصدق على هذا المظهر ما ذكرناه من قبل وما عنوانا به هذا الفصل من أن « الاشتراكية في مد وجزر مع تقدم وتأخر الدولة العربية » .

تمضى الأيام وتتهار دعائم القوة في آخر عصور الدولة العباسية ، وتحل هذه الدولة إلى دريلات متفرقة متنافسة متحاربة فيتلاشى تبعاً لذلك المظهر الاشتراكي كما يتلاشى التمسك بأهداب الدين والحرص على تنفيذ مبادئه وأحكامه ، اللهم إلا الاحتفاظ بمظهره الخارجي وبشكله الغريب الملهل . وفي أثناء فترة الندهور هذه تباعد الحكومات الإسلامية شيئاً فشيئاً عن مبادئ دينها إلى حد ما . ولقد ساعد على هذا التبعاد تدخل بعض الدول الأجنبية وسيطرتها على مقدرات الشعوب العربية وانقسام هذه الشعوب فيما بينها بسبب الرغبة في السيطرة أو بسبب نوع من الانانية ، ثم بسبب الإغارات الأجنبية في خلال القرن التاسع عشر ؛ تلك الإغارات التي كانت تهدف إلى التقليل من نفوذ العثمانيين

من ناحية ، وإلى اقتسام الشعوب العربية والتحكم فى اقتصادياتها من ناحية أخرى . وذلك مثل الذى حدث أثناء الحملة الفرنسية ، ومثل الصراع البريطانى ضد العثمانيين طورا وضد الفرنسيين طورا آخر . وبذلك ضاعت أو كادت تضيع من البلاد العربية معالم الحكم الإسلامى ، وانصرف الناس الى الاستجابة الى كثير من النزعات الخاصة والاهواء الشخصية والميلول الدنيوية .

الاشتراكية مظهر من مظاهر الوعي الفكرى والاجتماعى فى العالم العربى

إن ما ذكرناه فى الفصل السابق يمهّد تمهيدا مباشرا للحديث عما ينبغى أن يقال فى هذا الفصل ؛ فقد رأينا أنه كلما قويت الدولة العربية وزاد تمكّنها بمبادئها الدينية برزت بشكل واضح المظاهر الاشتراكية . وليس ذلك بغريب ؛ فالمبدأ الاشتراكي فى الإسلام هو أحد الأركان الأساسية التى يقوم عليها البناء الدينى ، وهو فى نفس الوقت الركن الوحيد من بين أركان الإسلام الذى يتناول الجانب الاقتصادى فى المجتمع الإسلامى وينظم الصلات المادية بين أفراد هذا المجتمع . ومن أجل ذلك يمكن أن نعتبر أن هذه النظم الاشتراكية فى المجتمع الإسلامى بمثابة « ترمومتر » تقيس به قوة الدولة ودرجتها من التقدم والاستقرار السياسى والاجتماعى .

أن من يقرأ تاريخ الدولة العربية أو المجتمع الإسلامى بشئ من الوعي يخرج من هذه القراءة بنتيجة لا تخرج أبدا عن هذا المبدأ المقرر فى عنوان هذا الفصل . فالدولة العربية أو المجتمع الإسلامى كان فى أيامه الأولى ، أى فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين من بعده ، رمزا للقوة ومثالا للمجتمع المنظم المتكامل ، وكان

المبدأ الاشتراكي الممثل في فرضية الزكاة وفي غيرها من الواجبات التي تستلزم التنازل عن قدر من المال أو من غيره من الأشياء المملوكة إلى الفقراء والمعوزين ومن هم في حاجة إلى ذلك ، نقول ، كان هذا المبدأ الاشتراكي من أبرز المعالم التي تميز المجتمع الإسلامي في ذلك الوقت . والسبب في ذلك - من غير شك - هو الإيمان الصادق العميق بالمبادئ التي فرضها الإسلام على الناس والخضوع الكامل لأوامر هذا الدين ثقة في صلاحيتها واقتناعا بسلامتها ، والتسلك الشديد بتعاليم هذا الدين ، والعمل على تبليغها ونشرها ليكون المجتمع المتكامل المتدين العظيم .

لا غرابة إذن أن نجد المبدأ الاشتراكي في الاسلام مطبقا بحكمة وصرامة وعدالة ؛ ويتجلى ذلك كله في حروب الردة ؛ تلك الحروب التي قامت بسبب امتناع فئة من المتمردين عن أداء فريضة الزكاة بعد أن انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه ، فثار أبو بكر لهذا التردد قائلا : « والله لو منعوني عقابا بغير مما كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه » ؛ ثم بعث بجيش إلى موطن هؤلاء المتمردين في قلب الجزيرة العربية ، ولم يعد هذا الجيش إلى المدينة إلا بعد أن انتصر عليهم وأخذ فتنهم وقضى على هذه الحركة الخبيثة قبل أن يشتد أوارها ويمتد أثرها إلى مواطن أخرى من الجزيرة العربية .

هكذا اشتعلت نار أول حرب بين العرب بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام ، ووقع عدد كبير من الضحايا في هذه الحرب ،

لا لشيء سوى أن جماعة من العرب - لم يكن الإسلام قد تمكن من قلوبهم - قد رفضوا أن يؤدوا فريضة الزكاة . وهنا ظهرت حكمة أبي بكر وصرامته في الحق ؛ كما ظهر بعد نظره ، وسداد رأيه . وهنا ظهرت أيضا أهميه هذا المبدأ الاشتراكي ، وخطورة النقص في أداء ما أوجبه على المؤمنين . وظل أمر الحرص على تنفيذ ما يتطلبه المظهر الاشتراكي في الإسلام على هذه الحالة من اليقظة والرعاية طوال عصر الخلفاء الراشدين . ولعل هذا العصر يعتبر العصر الذهبي الحقيقي للدولة الإسلامية ، لامن حيث اتساع رقعة الدولة وتطور سياستها ومعارفها واقتصادياتها ، ولكن من حيث التمسك بأهداب الدين ، والحرص على تنفيذ القوانين الشرعية ، ويقتضى الضمير الديني ، والارتفاع بالمسئولية إلى المستوى الذي يفرض الحيدة والعدالة والمساواة بين جميع الأفراد ؛ وذلك يتمثل في هذه العبارات المأثورة من هذا العصر : اللهم إن رأيتموني على حق فأعينوني ، وإن رأيتموني على باطل فتقوموني . اللهم إن أقوامك عندي هو الضعيف حتى آخذله الحق ، وإن أضعفكم عندي هو القوي حتى آخذ الحق منه . إن عصرا يكون هذا دستور ، وتلك مفاهيمه لابد وأن يكون الوعي فيه على درجة من العمق بحيث تتجاوب مع المستويات الاجتماعية الأخرى .

انتهى عصر الخلفاء الراشدين ، وجاء من بعده عصر الأمويين ، وظلت شئون المجتمع في جملتها على هذا الموال ؛ ونقول د في جملتها ، لأن شيئا من التغيير قد حدث وظهرت آثاره في بعض الجوانب ؛

مثل الجانب السياسى ، الذى استحوذ على كثير من الجهد الفكرى ، واحتكر لنفسه الكثير من الطاقات الإنسانية ؛ والسياسية - كما يعرفها الناس - لا دين لها ولا مبدأ .

ومثل الجانب الشخصى ؛ أو بمعنى آخر جانب العمل للمصلحة الشخصية ، وربما كان ذلك على حساب المصلحة العامة ولعل مصدر ذلك هو الرغبة ، التى جمدت لدى الامويين وبدأ بها معاوية نفسه فى احتكار السلطان لنفس أو لابناء أو لاهل البيت الأقرباء . وهذا مرض اجتماعى إن تفشى قل أن يوجد له علاج .

غير أن هذا أو ذاك لم يكونا من الخطورة بحيث تفتكس أمور الدين ، أو تشوه ملامحه ، أو تطامس معالمه ؛ إذ أن قرب العهد بالعصر الذهبى فى أيام الخلفاء الراشدين قد أبقي دل الكثير من هذه المعالم الدينية والمظاهر الاشتراكية ، ومنع الخلفاء الامويين من التماهى فيما أحدثوه ، ومن أن يقطعوا صلتهم بالماضى قطيعة تامة . ومن حسن الحظ أيضاً أن العصر الاموى لم يكن كله سلسلة من الطغيان السياسى والاثرة المادية والادبية ، بل كانت هناك فترات من الحكم يتلاشى فيها الطغيان السياسى ، وتختفى الاثرة المادية ويعود الناس بذكرياتهم إلى الماضى القريب ، ويأخذهم الحنين إلى إحياء ذكراه ، وإعلان شعاراته مثل الفترة التى تولى فيها خلافة المسلمين عمر بن عبد العزيز الصالح النقي الورع ، الذى أراد أن يعيد سيرة عمر بن الخطاب ، وحقق هذه الإرادة الى درجة كبيرة .

ويجىء العصر العباسى تحت شعار العودة بالامة إلى العصرى الذهبى وتخليص الناس من الطغيان السياسى للامويين ، وما عرفوا به من التزمّت والتمصب . ويصاحب هذه الرغبة أو هذه الشعارات ازدياد الثروة إلى درجة قل أن يدرك مدارها الخيال ، واتساع الرقعة من الاراضى المنزرعة مما أدى إلى اجتلاب أنواع من المزروعات لم يكن للبلاد عهد بها من قبل (١) ، وكثرة الإنتاج الزراعى والصناعى والادبى والفنى بشكل لم يسبق له مثيل ، وتعدد المصالح وتشابكها مع ما يلزم ذلك من نشاط الفقهاء واتساع باب الاجتهاد ، ومحاولة إيجاد حلول لماجد من أمور فى العالم الإسلامى ، وإيجاد أحكام لما يمكن أن يجد فى المستقبل القريب أو البعيد ؛ كما يصاحب هذه الرغبة أيضا استقرار سياسى الى حد كبير . وإذا كان العباسيون قد ورثوا عن الامويين شيئا من نظم الحكم الا أن التطور الاجتماعى فى كل ميادين الحياة قد جعلهم يلتزمون بحدود الدين ، ويتماونون مع الفقهاء والمشرعين بصورة أدق وأشمل مما كان فى العصر الاموى . وبدوا أن السبب فى ذلك كان ظهور طبقة متميزة من المثقفين تعمل فى حقل الشئون الدينية والامور الفقهية ؛ الامر الذى فرض لها وجودا خاصا ، وكيانا مستقلا ومنهجها نوعا من الرعاية والقوة والسلطان ؛ مما جعل أولياء الامر يخشون الى حد ما معارضتها ويلزمهم بالرجوع اليها - ولو أدبيا - فى كل ما يهم أمور الدين ، ويتصل بالاحكام

(١) أنظر : مقدمة الفصل الخاص بالمحاضرة العربية فى كتابنا - صور مائة

من واقع لمجتمع العربى طبعة سنة ١٩٦٧ .

الفقهية والقضايا الشرعية ؛ ولم يكن أسر هذه الطبقة في ذلك المستوى أثناء حكم الأمويين .

ولأن عصرا يقسم بهذه الصفات لجدير بأن يتعقد فيه الوعي ، وتكبر فيه مسؤولية الحاكم في مواجهة المحكومين ، وتتضح حدود الله حتى فيما يشبهه من الأمور . وعندئذ تشتد الرغبة في طاعة الله وفي التزام حدود الدين في أمور الدين والآخرة ، وتقوى الرهبة من الله في مخالفته وعدم الاستجابة إلى متطلبات الدين .

وفي ضوء معرفتنا بالمجتمع الاسلامي وظروفه المختلفة في العصر العباسي نستطيع أن نتصور أن أنواعا متعددة من الخراج ، الذي حل محل جزء كبير من الزكاة ، كانت تنجز مع الزكاة إلى بيت المال لينفق منها على أصحاب الحاجة وعلى تنفيذ المشروعات العامة التي يخدم جميع أفراد المجتمع؛ مثل بناء المساجد والمعاهد والمدارس والبيمارستانات والمكتبات ، ومثل إنشاء الطرق والقيام بحركة الترجمة الواسعة للمعارف الإنسانية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية . ومعنى ذلك أن المظهر الاشتراكي كان من سمات المجتمع العباسي في العصر العباسي ، ومعنى ذلك أيضاً أن هذا المظهر الاشتراكي يلزم الوعي الفكري والاجتماعي ، ويعتبر أمانة له ودليلاً عليه .

وبعد ما يزيد على أربعة قرون تهرض الدولة العباسية لأحداث خطيرة تقضي على وحدة الدولة وتمزق أوصال المجتمع ، وتفسد كل

شئ في ميادين الحياة وتعبث بمعالم الثقافة ومقومات الحضارة العربية .
وفي غمرة هذا الطوفان من الشر والاذى والفساد تتحول الدولة الإسلامية
المترامية الأطراف إلى دويلات صغيرة سرعان ما تندب فيها روح العدل
والمنافسة ، وفي غمرة هذا الطوفان أيضا سرعان ما تختفي ، أو تكاد ،
المقومات الحقيقية للدين ، ومن بينها طبعا المظاهر الاشتراكية ، حيث
يصبح الوالى أو الحاكم مشغولا ومهما بسياسته الخاصة ، وبمصالحه الشخصية
أكثر من اهتمامه بمصالح الآخرين ومنافع المجتمع .

ويظل أمر المجتمع العربى أو الشعوب الإسلامية على هذا الحال :
تتزاخم عليه عوامل الانقسام والتفرقة وتتآمر على جمع صفوفه ووحدة
كلمته حوافز التنافس والانانية والجشع ، وبحول بينه وبين مبادئ الدين
أهواء ونزعات ومبول ليس من السهل تطويعها أو التغلب عليها ،
ويكاد المطلع على حقيقة أمر المجتمع العربى ، أثناء عصور التدهور هذه ،
لا يرى من معالم الدين إلا غلالة رقيقة لانكاد تخفى شثنا ، وظلا خفيفا
لا يكاد يقى من شئ ، وشكلا مشوها لا يكاد يعلن عن حقيقة ، نقول ،
يظل أمر المجتمع العربى على هذا الحال حتى يحىء القرن التاسع عشر ،
حيث يقع هذا المجتمع فريسة لشعوب الغرب المستعمرة فيتردى في هوة
أعمق من الهوة التى كان فيها ، ويزداد بعده عن ماضيه المجيد ومبادئ
دينه القويمة ، ويحاول المستعمرون بكل الوسائل التى كانت في إمكاناتهم
أن يزيدوا من الفتاوة بين هذه الشعوب العربية وبين ماضيهم ، ثم بين
هذه الشعوب نفسها وبين عروبتهن ، وأن يعملوا جهدهم على إضعاف
اللغة العربية وإحلال لغاتهم محلها ، وأن لا يدخروا وسعا في بذل بذور

الشقاق والشر والفساد لا بين هذه الشعوب فقط ، بل بين طبقات الشعب الواحد . وفي ظل ذلك كله ضعفت الروابط بين شعوب المجتمع العربى ، وقل إلى حد كبير الاهتمام بالمبادئ الدينية ؛ كما قل الاهتمام بتنفيذ أو بتطبيق تلك المبادئ ؛ وقد لازم ذلك بطبيعة الحال ضعف الوعى الدينى والروحى والفكرى وانهار كثير من المقومات الاجتماعية :

وسنرى فى الفصل التالى كيف تنشط المظاهر الاشتراكية مع بقضة الوعى الفكرى والاجتماعى .

الاشتراكية لدى المجتمع العربي في العصر الحديث

لقد تعاونت في القرن التاسع عشر عوامل الشر والفساد ووصل تدهور المجتمع العربي أو الشعوب العربية إلى الذروة ؛ حيث ضاعت أو كادت تضيع من البلاد العربية معالم الحكم الإسلامي وضيق الاستعمار الخناق على أفراد الشعوب العربية ؛ غير أنه لم يلقه القرن التاسع عشر حتى كانت هذه الشعوب قد صحت من غفرتها واستيقظت من سباتها فأخذت تقارن بين ماضيها وحاضرها وأصبحت قضية المصير تشغل تفكيرها . حدث ذلك حينما رأت هذه الشعوب العربية الصدام العنيف بين العثمانيين من ناحية ، والشعوب الغربية من ناحية أخرى ، وذلك من أجل التحكم في أقدارها ومصيرها ، ومن أجل التمكن من اقتصادياتها ومن تسيير الأمور فيها . وعندئذ أصبح الناس في تلك البلاد العربية لا يكادون يفكرون في شيء آخر سوى التخلص من الحكم الأجنبي . وحينما انتشر الوعي بين الشعوب العربية لأسباب عدة لانرى الآن بحالا لذكرها ، نقول ، حينما انتشر الوعي بين هذه الشعوب وتهيأت الفرصة لإيجاد طبقة من المثقفين أو بمعنى آخر من المصالحين الاجتماعيين في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، مثل الاستاذ محمد عبده ، الذي تأثر إلى حد كبير بتعاليم الاستاذ الجليل جمال الدين الأفغاني . ولا ينبغي أن يفوتنا في هذه المناسبة أن نذكر الدور الإيجابي الذي لعبه جمال الدين الأفغاني .

في العالم الإسلامي ؛ إذ أدرك بوعيه العالم سبب التفرق في الكلمة والتخلف في ميدان التقدم العلمي والأدبي والفني وحاول جهده أن يصلح من أمور المسلمين داعيا إلى إحياء التعاليم الدينية لكي تتوحد كلمة المسلمين فيمكنهم ، نتيجة لذلك ، التخلص من الحكم الاجنبي .

أما الاستاذ محمد عبده فقد كان ، بالإضافة إلى وطنيته ، غيورا على تعاليم الدين وذا عقلية متفتحة لوسائل النهضة ، وأسباب التقدم ؛ ومن أجل ذلك نادى بالحاجة الملحة إلى الإصلاح معتمدا بدوره على المبادئ الدينية ، حيث لا يمكن أن يتم إصلاح اجتماعي بدونها ، كما لا يمكن أن تتخلص هذه الشعوب من الدخلاء مادامت هذه الشعوب الإسلامية تتحرف عن تعاليمها الروحية وتقايلها القويمة ، وتذوب في بحار المستعمرين والطامعين والمستغلين . والدور الذي قام به الاستاذ الامام محمد عبده في مصر لا يقل بحال عن الدور الذي قام به الاستاذ جمال الدين الافغانى في العالم الإسلامى .

ومن هؤلاء المصلحين الاجتماعيين أيضا الاستاذ الكواكبي ، الذى درس بدقة ووعى أسباب الضعف والانحلال في الشعوب الإسلامية (١) ثم حاول أن يجمع كلمة هذه الشعوب تحت راية واحدة ؛ ولعل الاستاذ

(١) - تظهر أهمية الاستاذ الكواكبي في أن أحد المستشرقين المعاصرين في فرنسا اتخذ موضوعا لرسالة حصل بها على الدكتوراه ؛ واسم هذا المستشرق هو : نوربير تابييرو ، ويشغل الآن وظيفة رئيس قسم الدراسات العربية في كلية الآداب - جامعة ليون ؛ وعنوان رسالته : آراء الكواكبي الإصلاحية .

الكواكبي هو الوحيد من بين المصلحين الآخرين الذي نزل باللائمة على الدولة العثمانية دون التواء ولا مواربة والذي أشار بصراحة إلى العودة إلى ممارسة المبادئ الاشتراكية في الإسلام .

أما العثمانيون فلأنهم كانوا يتحملون المسؤولية الكبرى في ظلم سكان البلاد العربية التي كانت واقعة تحت سلطانهم وفي تأخرهم ، وفي طمس الوعي لديهم ، وفي استنزاف كل إمكانياتهم المادية والعقلية ، بحيث أصبح هؤلاء السكان لا يعملون إلا لیسدوا جشع هؤلاء الحكام من العثمانيين ، ولا يفكرون إلا فيما يسائر أهواءهم وميولهم .

وأما رغبته في العودة إلى ممارسة المبادئ الاشتراكية في الإسلام فلاه أدرك بثقافته الشرقية والغربية وبدراسته حالة المجتمعات الإنسانية أهمية هذه المبادئ بالنسبة للإصلاح الاجتماعي ، وضرورة ممارستها وتطبيقها بصرامة لانقاذ المجتمعات العربية من هذه الورطة التي تردت فيها ، وذلك التدهور الذي وصلت إليه .

نادى الأستاذ الكواكبي بالعمل على الرجوع إلى فرضية الزكاة كنظام اقتصادي يحكم يحد من ثراء الموسرين ويضمن العيش الضروري للمعوزين ، كما نادى أيضا بالعودة إلى العمل بنظام السكفارات لكي يكون في هذا تخفيف على بيت المال من جهة ، وعلى أصحاب الحاجة من جهة أخرى

ولقد مضى الكواكبي في هذا الطريق شوطا بعيدا لأنه كان يؤمن
إيمانا صادقا بسلامة هذه المبادئ، ويعتقد اعتقادا جازما أن البلاد العربية
لا ينقذها إلا العودة إلى التعاليم الإسلامية التي وصلت بأسلافنا إلى قمة
المجد وذروة القوة .

ومن أجل ذلك عمل الأستاذ الكواكبي على تأسيس دولة إسلامية
موحدة على أساس فكري وروحي وأغوى حتى يتم التعارف والتفاهم
وتتحد وسائل التفكير وأساليب الحياة بين الطوائف الإسلامية ، غير مهم
بالناحية السياسية . ومهد لهذه الدولة بالرحلات التي كان يقوم بها في
البلاد العربية ، وبالمؤتمرات التي يشارك فيها ، وبالحطبات التي كان يلقيها
وبالبحوث التي كان ينشرها ، وبالدراسات التي كان يقوم بها
هنا وهناك .

وبما يجدر أن نلاحظه في منهج إصلاح الأستاذ الكواكبي هو أنه
لم يكن ضيق الأفق ولا مترمنا ، يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة شأن
المسلمين المستنيرين ، يفترض الخير قبل أن يفترض الشر ، يغلب عليه الأمل ،
وقلما يعتريه اليأس ، ومن أجل ذلك لم يزهد في أن يتصل بالعالم الغربي
وأن يدرس نظمته وأوضاعه ، وأن يعرف مظاهر التقدم فيه ، فاهتمدى
إلى كشف أسباب هذا التقدم ؛ وبعد ذلك حاول تطبيق كل هذا -
كنوع من الدراسات المقارنة - على ما يعرفه جيدا من المبادئ الإسلامية
الحقيقية قبل أن يصيها ما أصابها في خلال عصور التدهور والانحلال .

رأى الأستاذ الكواكبي - على ضوء دراسته وإطلاعه ومقارناته - أن إحياء هذه المبادئ الإسلامية والتعاليم الدينية خير وسيلة وأنجعها لعلاج المجتمعات الشرقية المريضة . وعلى ضوء ذلك أحس إحساسا عميقا بفوائد النظم الاشتراكية التي كانت مطبقة في الغرب آنذاك ؛ كما أحس أيضا بحاجة المجتمعات الشرقية إلى مثل هذه النظم التي تقرب بين الطبقات وترفع من مستوى حياة الكادحين والعاملين . ولكنه بعد المقارنة الدقيقة بين اشتراكية الإسلام واشتراكية المجتمعات الغربية ، وبعد أن اتضحت له الرؤية من هذه المقارنة وجد أن اشتراكية الإسلام أدق وأفضل وأنفع للدولة وللأفراد من النظم الاشتراكية الغربية ؛ تلك الاشتراكية التي نبتت في بيئة تختلف تماما عن البيئات الشرقية ، وفي مجتمع تختلف ظروفه في كل شيء عن ظروف المجتمعات الشرقية ؛ ومعروف أن بيئة المجتمع وظروفه تكيف مبادئه وقوانينه وطبائعه وعاداته وسلوكه ومنهجه في الحياة . ومن أجل ذلك يرتكب النقاد شططا حينما يقيسون أمور مجتمع بمعايير مجتمع آخر تباين بيئتهما وتختلف ظروفها .

ولقد حدد الأستاذ الكواكبي مظاهر الاشتراكية في الإسلام بالزكاة والكفارة ؛ ومعروف أن الزكاة لها أنواع متعددة ، زكاة الأموال السائلة ، وزكاة المحاصيل الزراعية ، وزكاة الماشية ، وزكاة الفطر من صوم رمضان ؛ وكذلك الشأن بالنسبة للكفارة ؛ فهناك كفارة الفطر في رمضان ، وكفارة الخنث في اليمين ، وكفارة الجرائم المرتكبة في أيام الحج ، وكفارة الاعتماد على أهل الذمة ومن تربطهم عهود مع

المسلمين ؛ وقد اصطلح الفقهاء والمشرعون على تسمية هذا النوع الأخير بالديات .

وبقيت هذه الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي وإلى الرجوع بالناس إلى المبادئ الاشتراكية في الإسلام مقصورة على ابداء الرأي والإعلان عنه بالوسائل الممكنة دون أن تسند قوة مادية أو لإجماع شعبي متحمس . والتجارب علمتنا أن الحق مع الضعف يغلبه الباطل مع القوة .

وفي أوائل القرن العشرين تبلورت هذه الدعوة الإصلاحية في دعوة من نوع جديد ؛ تلك هي الدعوة إلى التخلص من الحكم الأجنبي ومن يمثلونه في قلب البلاد العربية ؛ وكان في هذا دليل على تعمق الوعي والاستفادة بالتجارب . ويبدو أن الدعوة لهذا الهدف قد أوقفت أو أنست مؤقتاً ففكرة الاشتراكية ومحاولة نشر مبادئها والعمل على تطبيق هذه المبادئ . وكان هذا طبيعياً جداً بعد التجارب الفاسية ، الفاشلة التي مرت بها البلاد العربية حينما كان المصلحون يتقدمون فيها بمطالب الإصلاح أو يعلنون عنها بما توفر لهم من وسائل الإعلام ؛ وكان أولياء الأمر يقابلون هذه المطالب إما بالرفض وإما بالمحاولة والتسويق وإما ببذل الوعود السخية بالوفاء والتنفيذ . ولم يكن ذلك منهم إلا ستاراً تخفي وراءه محاولة شريرة ورغبة خبيثة في تفويت الفرصة وتضييع الوقت وإخماد نار الحماس في نفوس الأفراد والجماعات .

واستمرت الشعوب العربية بين المد والجزر أو بين اليأس والرجاء حتى جاءت اليقظة وعمق الوعي واتضح الرؤية واستقر في الأذهان أنه

لا سبيل الى الإصلاح الحقيقي إلا بعد التخلص من الحكم الاجانب أو الذين فرضوا على الشعوب العربية فرضا ؛ فاتجهت رغبة الجماهير الى هذا الهدف وعملت كل ما تستطيع لتستبدل الحكم الاجنبى بحكم وطنى عربى .

ولما تم لها ذلك أخذت فى بعض الاقطار تعالج قضايا الإصلاح بكل ما توفر لها من وسائل وامكانيات ؛ والذى يعيننا هنا بالدرجة الاولى هو موضوع الاشتراكية وكيفية التطبيق العربى لها ؛ تلك الاشتراكية التى تمتد جذورها الى فترة نزول الدعوة الإسلامية والى العصور الاولى من حكم الدولة العربية .

ومن أجل ذلك كانت الدعوة الى الاشتراكية فى مجتمعنا العربى لا تستمد أصولها من الانواع المتعددة للنظم الاشتراكية التى نشأت فى الغرب أو فى الشرق وتحت ظروف اقتصادية واجتماعية خاصة ؛ نقول إن الاشتراكية فى مجتمعنا العربى لا تستمد أصولها من النظم الاشتراكية فى الغرب أو الشرق بالرغم من مناهجها المدروسة ، وأسسها العلمية ، وفلسفتها ذات الابعاد العميقة ؛ ولكنها تستمد أصولها من المنابع الاولى فى الإسلام ومن الظروف الزمنية والمكانية والاجتماعية فى المجتمع العربى .

ومن أجل ذلك أيضا كان التطبيق الاشتراكى فى مجتمعنا أصيلا فى منهجه ، فريدا فى بابه ، مستمدا من ماضينا ، ومن تعاليمنا ، ومن تقاليدنا ، التى تتميز بكثير من الخصال النبيلة الفاضلة ، كالأخوة والتآلف والتعاطف ، والمحبة المتبادلة ، والترابط الروحى بين أفراد المجتمع .

إن التطبيق الاشتراكي العربي ، الذي رأينا ملاحظه في هذا الإطار البسيط ، لا يمكن أن يكون نتيجة لنظرية فلسفية أو عليية يملها المنطق أو يتحكم فيها العقل ، وترسم لها المناهج العلمية الدقيقة . ولكن هذا التطبيق العربي ليس في حقيقة أمره سوى نظرية اقتصادية وضرورة اجتماعية تخلقها ظروف المجتمع ، وتتحكم فيها المعاني الإنسانية ، وتعلمها المشاعر المرهفة التابعة من الإحساس بالظلم والغبين وعدم المساواة بين أفراد الشعب الواحد ، والتفاوت البعيد بين طبقاته . التطبيق الاشتراكي العربي إذن يهدف إلى استخلاص الحقوق المسلوبة في الماضي من هذه الطبقات الشعبية لمصلحة فئة من الناس كانت تتحكم ظلما في مصير المجتمع وتقبض بيدها على مقدرات الأفراد وعلى موارد البلاد .

ولم يكن من السهل الحصول على هذا الهدف ؛ فالشعب العربي في مصر لم يصل إليه إلا بمسد محاولات عديدة ومريرة قام بها وقاسى الكثير من أهوالها ؛ وقد تجلى ذلك في ثورة عرابي سنة ١٨٨٢ ؛ ثم في ثورة سنة ١٩١٩ ؛ ثم في ثورة سنة ١٩٣٥ ؛ وأخيراً في ثورة سنة ١٩٥٢ وكانت هذه الثورة الأخيرة هي الوحيدة التي مضت في الطريق حتى النهاية ، فبعد أن استقرت لها الأمور السياسية أخذت تعمل جاهدة لآحياء المظاهر الاشتراكية بقدر ما تسمح به ظروف المجتمع فلجأت إلى مصادرة بعض الأموال ، التي لم يظهر للملكيتها سند مشروع ، وكانت الثورة في هذا تقتدى بصنيع عربن الخطاب مع بعض ولائه في مصر والبحرين ، ولجأت إلى عملية التأميم لبعض الممتلكات والمؤسسات التي يجب أن تكون ملكا

للشعب لا للأفراد ؛ وكانت في ذلك أيضا مقتدية بصنيع بعض الخلفاء
الامويين ، ولجأت أخيرا إلى استصدار القوانين الإصلاحية في شئون
الزراعة ، ولعل أهمها ما استصدرته الجمهورية العربية المتحدة في سنة ١٩٦١ ،
حيث أصبح كل فرد من أفراد المجتمع يشعر بإنسانيته وبمكانته وبشخصيته
كفرد صاحب حق في البلد الذي يعيش فيه ، ومسئول عن كيان هذا
المجتمع وعن المحافظة على حقوقه وعن الدفاع عن حدوده الواسعة وعن العمل
الجاد المتواصل لتنمية ثروته وتطوره ثقافيا واجتماعيا حتى يعوض مافات
ويدرك بسرعة ركب الأمم المتحضرة المتقدمة .

وبذلك وضعت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حدا لمظاهر المبالغة ،
التي كانت متفشية في المجتمع ومسلطة على مصائره وأقداره : المبالغة في
التكاد إلى غير ما حدود والمبالغة في الفقر إلى غير ما حدود ، والمبالغة
في الاستغلال إلى غير ما حدود ، والمبالغة في البؤس والشقاء إلى غير ما
حدود ، والمبالغة في استخدام السلطة إلى غير ما حدود ، بحيث كان
المجتمع العربي في مصر يبدو وكأنه يحرم من المتناقضات ؛ طائفة تكاد
تملك كل شيء ، وأخرى لا تكاد تملك شيئا ؛ فئة تتمتع بكل الحقوق
ولا تتحمل واجبا واحدا من الواجبات ، وأخرى تحرم حتى من حق
الحياة ويفرض عليها كل الواجبات .

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول إن الاشتراكية في إطارها العام
عبارة عن مذهب اقتصادي يعالج المشاكل الاقتصادية في المجتمع جاعلا
من أهدافه تقديم نوع من الضمانات الاجتماعية للمعوزين والفقراء والعاملين

ثم التقريب الى حد ما بين الطبقات المختلفة في المجتمع الواحد ، بحيث
تتقن الى درجة ما الفوارق الصارخة بين طوائف هذا المجتمع .

ولما كانت ظروف أى مجتمع تختلف عن ظروف مجتمع آخر كان
تطبيق هذه النظرية أو هذا المذهب الاشتراكي يختلف في مجتمع عنه في
مجتمع آخر ؛ وينتج عن ذلك حتما أن التطبيق العربي للاشتراكية يختلف
عن تطبيق المجتمعات الأخرى لها .

ولقد رأينا أن التطبيق العربي لهذه الاشتراكية يعتبر امتدادا للظاهر
الاشتراكية التي ظهرت بوادرها في الإسلام والتي عرفها وطبقها أولياء
الامر من السلف الصالح في الدولة الإسلامية .

- ٨ -

مميزات الاشتراكية في تطبيقها العربي

لقد ثبت لدينا الآن بصورة لا تحتمل الشك ، بعد الذى ذكرناه فى الفصول السابقة تليها وتصريحا ، أن الاشتراكية فى حد ذاتها عبارة عن نظرية أو مذهب اقتصادى مطاط ، بمعنى أنه لا يلتزم بطريقة صارمة حدودا معينة لا يحدد عنها ، وإنما يمكن أن يتشكل هذا المذهب بأشكال مختلفة ، وصور عديدة وفقا لظروف كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية . وعلى هذا فإن كثيرا من الدول تزعم لنفسها أنها دول اشتراكية ، ولكنها فى مجال التطبيق لا تكاد تتفق دولة مع دولة أخرى . ومن الأمثلة التى تقدمت فى الفصول السابقة نجد أن الاشتراكية فى تطبيقها تمتد وتوسع حتى تأخذ صورة تقترب جدا من الرأسمالية ، وقد تضيق وتتكسح حتى تأخذ صورة أخرى تقترب بها من الشيوعية .

والآن نريد على ضوء هذا أن نبين ما يمكن أن يمتاز به التطبيق العربى لهذا المذهب الاشتراكى .

أولا - إن التطبيق الاشتراكى العربى لم يقم على نظرية فلسفية صاغها فلاسفة المجتمع ، ورسوموا لها المعالم والحدود ، ولم يقم كذلك على مبدأ علمى وضعته الطبقة المثقفة بعد دراسة واسعة لشئون المجتمع وتحليل عميق لنفسية الأفراد والأسر ، كما هو الشأن فى المجتمعات الغربية ، التى ثبتت

وطبقت أنواعا مختلفة من النظم الاشتراكية ؛ وإنما قام التطبيق الاشتراكي العربي على نوع من الإحساس الإنساني ، الذي لا يفتقر في نشأته ولا في تطوره إلى دراسة عميقة ولا إلى ثقافة واسعة ، وعلى ضرورة أمتها ظروف اجتماعية خاصة يمكن أن تتمثل في ظلم بعض الطوائف للبعض الآخر ، وفي استغلال بعض الأفراد للبعض الآخر ، وفي ممارسة بعض الفئات استغلال الفئات الأخرى . وإدراك ذلك كله لم يكن في حاجة أبدا إلى تفكير فلسفي ، ولا إلى دراسة طويلة فإن من كان يعيش في مجتمعنا العربي قبل ثورة ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولديه قليل من الوعي ، وفي ميسوره أن يختلط بالطبقات ، ويختلف اليها في أوقات العدة والعسر ليرى ما كانت تعانيه هذه الطبقات في سبيل الحصول على القوت ، أو في سبيل تعليم أبنائهم ، أو في سبيل القيام بأعمال السخرة المفروضة عليهم ، أو في سبيل التخلص من الديون المتركة عليهم ، سواء أكان مصدرها إيجار الأرض التي يزرعونها ، أم أنواع الضرائب الحكومية التي يتحملونها أم ديون البنوك التي ربما لجئوا اليها لتشجيع ففيد أو لإنقاذ مريض ، أو لفك عسرة وضيق ؛ نقول . إن من كان على صلة بهذه الطبقات قبل الثورة ولديه قليل من الوعي يستطيع أن يدرك في غير عناء مدى الضرورة التي تفرضها تلك الظروف المريرة لإيجاد نوع من التطبيق الاشتراكي يضمن الاعتراف بالإنسانية الفرد ؛ وبمكاته في المجتمع الذي كان مضيقا فيه ؛ كما يضمن فرض جانب من المساواة في تهيئة الفرص أمام الناس جميعا لوسائل العيش ووسائل التعليم ووسائل العلاج .

التطبيق الاشتراكي العربي اذن ينبعث من قلب المجتمع ، استجابة صادقة

لمتطلبات الأغلبية الساحقة من أفرادها ، وبحثا عن الحلول الضرورية لمشاكله الملحة .

وذلك على العكس مما رأيناه ، وبما لا يزال نراه في المجتمعات الغربية التي تمارس أو تزعم أنها تمارس نوعا من النظم الاشتراكية ؛ تلك النظم التي قامت على نظريات علمية أو فلسفية ، والتي جعلت هدفها الأول والاصل هو الارتقاء بمستوى طبقة معينة من طبقات الشعب ، كطبقة الصناع فقط في المجتمعات الصناعية ، أو طبقة الفلاحين فقط في المجتمعات الزراعية ، صارفة النظر إلى حدها بالنسبة لمقدرات ومستوى المعيشة من أجل الطبقات الأخرى .

ثانياً - إن الظروف التي مهدت السبيل ثم لا بدت التطبيق الاشتراكي العربي كانت أكثر إلحاحا وأشد قسوة من مثيلاتها في المجتمعات الاشتراكية الأخرى . إننا لم نر ولم نسمع أن الفئة القادرة الغنية الموسرة في شعب من الشعوب المنظمة بلغ عددها من القلة إلى نفس الحد الذي كانت عليه هذه الفئة في مصر ؛ ولم نر ولم نسمع كذلك أن الفئة البائسة الفقيرة الكادحة في شعب من الشعوب المنظمة بلغ عددها من الكثرة إلى نفس الحد الذي كانت عليه هذه الفئة في مصر . فهل سمع في غير مصر أن ١/٢ من مجموع السكان كانوا يمتلكون وحدهم نصف الموارد الاقتصادية في البلد ، وأن ٩٩,٥٪ من مجموع السكان لم يكونوا يمتلكون إلا النصف الآخر فقط من هذه الموارد الاقتصادية ؟

ومع ذلك لم تحدث فتنة تراق فيها الدماء ، وتزهق فيها الأرواح ،
وشتقطع فيها أوصال المجتمع ؛ بل تم كل شيء في هدوء ؛ وذلك على
عكس ما رأيناه في فرنسا من ثورة الشعب ضد النظام المائكي الإقطاعي ؛
وما رأيناه في روسيا من ثورة الشعب الروسى ضد النظام القيصرى
الإقطاعى ؛ ثم ما رأيناه في غير هذين البلدين من محاولات لتغيير النظم
الاقتصادية التقليدية بنظم اقتصادية أخرى ؛ ومما يحسن أن نشير إليه هنا هو
أن الثورة الروسية مضت في طريق التغيير الاقتصادى إلى درجة مسرفة
تقربه جداً من النظام الشيوعى ؛ وأن الثورة الفرنسية قد التزمت
جانب الحذر فاكثفت بنظام اقتصادى يقرب جداً من النظام الرأسمالى .

أما النظام الاشتراكى الذى حاولته ثورة الشعب المصرى فقد التزم
الجانب الوسط أو مواقف الاعتدال ، بحيث بقيت الملكية الخاصة في
حدود معقولة جداً ، ووجدت الضمانات الكافية لتأمين المحرومين ، وسد
حاجة المحتاجين .

ثالثاً - ان التطبيق الاشتراكى العربى يستمد مبادئه ، في كثير من
الاحيان ، من تصرفات السلف الصالح المتفقة مع تعاليم الإسلام ، ومن
وحى ما أمّله روحه وتعاليمه على الفقهاء والمشرعين ، وعلى الحكام
والخلفاء السابقين ؛ فقد ضرب هؤلاء وأولئك أروع الأمثلة الاشتراكية
التي تعتبر نماذج فريدة للاقتداء بها والسير على هديها في خلق ملكية عامة
يديرها ويتصرف في إيرادها بيت المال كمشرف ومهيمن على مصالح الأفراد
والجماعات ، وكمشول عن أمنهم ورعايتهم ، وتكافؤ الفرص بينهم ؛

وكذلك في خلق ملكية خاصة تستحق نشاطهم وتشهد همهم ،
وتستجيب إلى ميولهم واهوتهم ، وترضى غرائزهم الطبيعية في
الاستحواذ ، والتملك . والافتناء . ولنا مثل طيب فيما صنعه الخليفة عمر
ابن الخطاب مع بعض الولاة والحكام في مصر ، وفي البحرين ، ثم
ما صنعه نفس الخليفة في تنمية الملكية العامة للدولة ، وذلك حينما أضاف
الأراضي الزراعية الشاسعة في البلاد المفتوحة لحساب بيت المال ، يتولى
جمع غلتها أوخراجها ليصلح به شئون الأفراد ، وشئون المجتمع على
حد سواء .

ثم لنا مثل طيب آخر فيما صنعه الخليفة الاموي الورع ، عمر بن
عبد العزيز ، الذي حاول بكل ما في إمكانياته أن يحيى سيرة عمر بن
الخطاب وأن يسير في الناس على منواله في نوع التصرفات
الاشتراكية .

ثم لنا مثل طيب آخر فيما صنعه الإمام أبوذر الغفارى حينما أعطاه
الخليفة معاوية بن أبى سفيان مبالغاً كبيراً من المال قاصداً من ورائه أن
يقلل من حماسه للدعوة إلى الاشتراكية الإسلامية ؛ ولكن أباذر لم يخدع
ولم يلبث في دعوته ، ولم يرض أن يبيع مبدأ الدينى الاشتراكى بأى
ثمن مهما بلغت قيمته ، وأخذ يسرع بتوزيع مآقده معاوية من الأموال
على الفقراء والمحتاجين في نفس الليلة التى وصلت إليه فيها هذه الأموال .

ثم لنا مثل طيب آخر فيما صنعه الفقيه الكبير أحمد بن حنبل حينما
قدم إليه الخليفة العباسى المتوكل ، هدية مقدارها عشرة آلاف درهم ،

ولكن هذه الهدية ، بدل أن تسره ، قد أزعجته وأقضت مضجعه ؛ وذلك بسبب اعتقاده أنه لم يؤد الدولة ، ولا للمجتمع من العمل أو المجهود ما يستحق عليه هذا المبلغ . ولذلك لم يكن منه إلا التصميم على أن يتخلص من هذا المال جميعه ؛ فنهض في السحر ودعا بأشخاص ، ثم أمرهم بحمل هذه الأموال كلها وتوزيعها بين أبناء المهاجرين والأنصار ، وبين الفقراء عموما حتى ينفذ المبلغ عن آخره .

هذه أمثلة تلقائية من صنيع السلف الصالح ، مستوحاة من نسيات الايمان ومن تعاليم الدين ومن مبادئ الاسلام ؛ نقول ، هذه أمثلة تلقائية من صنيع السلف الصالح تبين لنا إلى أى حد تكون أوجه الشبه بين التطبيق الاشتراكي العربي ، وبين التعاليم الإسلامية ؛ تلك التعاليم ، التي كانت منذ صدورهما بمثابة المنبع الصافي والمصدر الاصيل ، الذي نرده كلما اتسعت علينا الامور أو أعوزتنا الحاجة إلى تشريعات قانونية وإنسانية لكي نستمد منها بناء مجتمعاتنا في تطوره ، ووضع أسس إدارته وتنظيمه .

وعلى العكس من ذلك تماما سائر النظم الاشتراكية الأخرى ، التي تلمينا ظروف زمانية ومكانية ، واجتماعية خاصة أو تلميها ملابسات طبقية تمثلت في أفراد طبقة واحدة من طبقات الشعب ؛ فهي إذن نظم وقتية خاضعة لمبدأ يشبه المد والجزر في حياة المجتمع ؛ ثم لأنها إذا

ما تعرضت لحزة من الهزات الاجتماعية وتقوضت أركانها زال كل أثر لها ، ثم يحل محلها - حينما تتاج فرصة لنظام آخر - نظام من نوع جديد ، يعتمد على نظريات أخرى وعلى مبادئ مختلفة ، ربما لا يكون لها أدنى صلة بالنظم السابقة .

رابعا - إن التطبيق الاشتراكي العربي يعتبر من الناحية التاريخية أسبق بكثير من النظم الاشتراكية الأخرى ؛ إذ أننا بينما نجد هذه النظم الاشتراكية وليدة العصر الحديث وثمره من ثمار التطور الفكري والصناعي في المجتمعات الغربية ، نجد التطبيق العربي الاشتراكي وليد القرن السابع الميلادي وربما قبل ذلك ؛ أي أن هذا التطبيق الاشتراكي لدى العرب قد سبق غيره من النظم الاشتراكية الأخرى بما يناهز ألف سنة ؛ وهذا كثير في حساب النظم الاجتماعية . ثم إن هذا التطبيق الاشتراكي ، مع هذا القدم ، كان يتضمن مع الجوانب الاقتصادية جوانب أخرى فكرية وروحية . إذ كثير من شؤون التعليم وأمور العبادة كان يؤدي دون أن يتقاضى المؤمن عليه أجراً ، معلناً ، في كثير من المناسبات ، أن أجر ذلك على الله ، وجزاءه الأكبر سيكون عنده تعالى في الحياة الآخرة .

إن اشتراكية التعليم والتثقيف إذن ليست وليدة النظم الاشتراكية الحديثة ، كما أنها ليست جديدة على المجتمع العربي ، فقد عرف هذا النوع من الاشتراكية منذ فجر الدعوة الإسلامية ، ثم مارسه أسلافنا منذ

أقدم العصور ، وقرر الفقهاء أنه يحرم تعاطى أجر على مثل هذه الأعمال التي تدخل ضمن شئون التعليم وضمن أداء الوظائف الدينية .
ولقد كان هذا - دون ريب - من أهم العوامل في تربية الروح والخلق ، ثم في تربية الضمير الإنساني .

وليس من شك في أن الاعتماد على الروح ، والضمير الإنساني يصور قوة هائلة لتطور المجتمع ، ويعتبر ضاماً كبيراً ضد ما يمكن أن يطرأ على هذا المجتمع من شرور وفساد .

ومن جهة أخرى فإن في تناول التطبيق الاشتراكي العربي لهذه الجوانب الروحية والخلقية لدليل واضح على سبق التفكير الاشتراكي في المجتمع الاسلامي زمنياً ، ثم على نضج هذا التفكير الاشتراكي وتطوره .

وقد يسأل بعض الناس في هذه المناسبة : إذا كان الفكر الاشتراكي لدى العرب بهذا النضج والرقى وبهذه الصورة التي رسمنا معالمها إلى حد ما ، وإذا كان في هذا التفكير الاشتراكي أيضاً من الضمانات ما ذكرنا فلم لم تستبق حدوده وتستمر أوضاعه ، ولم لم يمض قدماً عبر التاريخ والزمن في المجتمعات العربية ؟

إن الجواب على ذلك سهل غاية في السهولة ، بسيط غاية في البساطة ؛ ثم إنه لا يحتاج في نفس الوقت إلى فلسفة نظرية ، ولا إلى

تحليل فكري عميق ؛ ذلك أن التباعد أو الانفصال بين المبدأ الاشتراكي والمجتمع العربي ليس مصدره ضعف المبدأ أو عدم صلاحيته ؛ وإنما مصدره فساد المجتمع وتحلله ونفككه بحيث لا يجد الأفراد من الوازع الديني ، ولا من اليقظة الضميرية ، ولا من الحماس الخلقى ما يدفعهم إلى ممارسة المبدأ ، والتمسك به ؛ فكم من المبادئ الجادة القويمة قد انصرف الناس عنها فآكثفها الإهمال ، وبقيت شبه حبيسة دون انتفاع بها ، ولا استخدام لما فيها من إمكانيات وضيانات ؟

وكم من مريض مات والدواء الصالح بحبائه بسبب إهماله وامتناعه عن تعاطي هذا الدواء ؟

إذ ليس هناك نلازم أبداً بين صلاحية المبدأ وصلاحية المجتمع ؛ ولكن هذا التلازم يصير محتملاً عندما يكون هناك استعداد وممارسة من جانب المجتمع بالنسبة لذلك المبدأ .

خامساً - إن التطبيق الاشتراكي العربي يعتبر وليد ثورة فكرية بحتة ، ولم تتدخل فيه عناصر ثورة مادية أو ديموية ؛ وإنما قام هذا المبدأ الاشتراكي لدى العرب على أساس الدعوة الصادقة والموعظة الحسنة والإقناع العقلي والمنطق السليم ؛ ثم إن هذا المبدأ الاشتراكي لم يكن الوحيد ، الذي قامت من أجله تلك الثورة الفكرية ، بل كان بمثابة

جانب من جوانب منهج عام ونحاول جملة من المبادئ الإصلاحية ،
التي تهدف أساساً إلى بناء مجتمع صحيح متكامل .

لقد اشتمل هذا المنهج العام على إصلاح العديد من الأمور الروحية
والمادية ؛ فقد رأيناه يبطل بعض العادات القديمة التي تفك عرى الصداقة
وتقطع روابط الأخوة وتمزق شمل المجتمع الإسلامي ؛ وذلك مثل
عادة وأد البنات مخافة العار ، وقتل الأولاد مخافة الفقر ، ولعب الميسر
مخافة الضياع والخمران وفساد الخلق ، وشرب الخمر لتسليم الأجسام وتصح
العقول ؛ ومثل عادة الانانية الجشعة ، التي تفرق بين المرء وإخوانه ،
وتقوى أسس الفردية ، وتثبت دعائم الانعزالية ، وتشل أوصال
الرحم والقرابة .

ورأيناه كذلك - بواسطة تماثيله - ينفذ إلى الروح فيرققها ويهذبها
ويصفىها ثم يسمو بها إلى عالم علوى متجرد من النزعات المادية والمتع
الوقعية الوضعية ؛ عالم تحكمه الآلهة وتسوده الرحمة والمودة ، عالم
تصغر فيه الدنيا بكل ما فيها ، وتكبر فيه الآخرة بعظمته ما انطوت
عليه ، وجلال ما يبرز فيه من أنماط الحكمه والدقه والعدالة
والمساواة .

وإمل أبلغ دروس هذا التهذيب الروحي والتزبيد الخلقية هو ما تمثّل
في الاعتراف بوحديته الخالق وتصديق رسالة محمد عليه الصلاة

والسلام ورسالة من سبقه من المرسلين ؛ كما يتمثل أيضا في مشروعية الصلاة ، التي تنزع المرء من شؤون الدنيا وأسبابها وتجعله يعيش بعقله وروحه مع العالم العلوى خمس مرات في كل يوم وليلة .

هذا وبغيره أيضا ، مما قد يطول ذكره وتفصله تتضح معالم التطبيق الاشتراكي في المجتمع العربي من حيث نشأته وتطوره ومدى مساهمته للطرف الزمانيه والاجتماعيه ؛ كما تتضح كذلك ميزات هذا التطبيق الاشتراكي لدى العرب عن غيره من أنواع التطبيق الاشتراكي لدى الشعوب الأخرى .

مستقبل الاشتراكية

ليس من غير المألوف أن يتنبأ الكتاب والعلماء بما يحى به الغد إذا توفر لهم من أسباب الحاضر ومقدمات النتائج ما يمكنهم من إصدار بعض الأحكام على المستقبل .

وعلى ذلك فانه إذا جاز لنا أن نتنبأ بمستقبل الاشتراكية - كذهب اقتصادى يشرف ويتحكم فى الموارد الاقتصادية للمجتمعات الإنسانية - وأن نتوقع لها مكانا فى هذه المجتمعات ، نقول لو جاز لنا أن نتنبأ بمستقبل هذا المذهب الاقتصادى لقلنا إنه المطمح والهدف والأمل لكل الشعوب ، وأن المستقبل سيكون له على حساب المذهبيين الاقتصاديين الآخرين : الشيوعية والرأسمالية . يستوى فى هذا المستقبل وفى تلك المكانة الشعوب النامية والشعوب المتخلفة ، والشعوب الراقية والشعوب المتأخرة ، والشعوب الرأسمالية والشعوب الشيوعية كما جرى العرف العالمى بذلك . ذاك أن الاشتراكية ، كما يبدو ، هى خط الإنسانية الوحيد ، ملقى المجهودات البشرية النافعة ومحط آمالها ؛ وهى محرر التفكير المجنح الطليق الواعى الدؤوب إلى الحرية والإخاء والمساواة ؛ وهى ، بعد هذا كله ، الدعامة الكبرى للهدوء والطمأنينة والسلام .

ولسنا نجد غرابة في تصور ذلك ، ولا صعوبة في فهمه والبرهنة عليه ؛ فالشعوب الرأسمالية بحكم تقدمها وتطورها وإنتشار المعارف النظرية والعملية بين أفرادها ، وتعمق الوعي والإدراك بين أبنائها ؛ فقول ، إن الشعوب الرأسمالية بحكم ذلك كله سترفض أن يكون السلطان فيها للمال وأن يستقل بهذا المال طبقة خاصة من طبقات المجتمع ؛ ثم تكون النتيجة أن تستغل هذه الطبقة مآلديها من أموال في توجيه طاقات الأفراد وإمكانات المجتمع المادية- والأدبية- والفنية- لمصالحها الشخصية- وإثراء ثرواتها الخاصة- ؛ وسترفض هذه الشعوب أيضاً - بعد أن انتقلت إلى هذه الدرجة- المرموقة- من النضج الفكري والوعي الثقافي - أن يتحكم المال وحده في أقدارها ويلعب وحده بمصائرهما ؛ وسترفض أخيراً أن يتألم بعض الأفراد من تخمة- المال ويشقى ويتعذب الآخرون في نفس المجتمع من قلة المال ، وضيق موارده والحاجة- الملحة- إلى أسبابه .

وأما الشعوب الشيوعية- ، كما يسميها الغربيون ، كدول شرق أوروبا ، وعلى رأسها روسيا ، فقد وجدت من نفسها - بعد التجربة- المرة والقاسية- أن النظام الشيوعي الدقيق لا يمكن أن يتحقق ولا يمكن أن يساير روح العصر ؛ ومن أجل ذلك عدلت عنه إلى حد ما وأدخلت على أنظمتها الشيوعية- الأولى شيئاً من التعديل يقربها إلى نظام اشتراكي معقول ؛ إذ اعترفت الدولة بالملكية- الخاصة- المحدودة وتركزت للناس جانباً من الحرية- في السلوك والتصرف بالنسبة- لبعض الشؤون المادية-

والفكرية ؛ وفوق ذلك فقد أخذت تنادى وتعلن للدول أنها شعوب اشتراكية ، وأنها تطبق فيما بينها ، وتدعو الآخرين إلى تطبيق المبادئ الاشتراكية ، وأنها تؤلف مجموعة من الدول الاشتراكية في هذا العالم الذى تنوزعه مجموعات ثلاث : الدول الرأسمالية ، والدول الاشتراكية والدول النامية ؛ وأظننا جميعاً نعرف هذه الدول التى تتكون منها مجموعة العالم الاشتراكي ؛ مثل روسيا ، وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وبوغوسلافيا ، وهونجاريا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وفينلندا ، واليابان ، والصين . وألمانيا الشرقية ، وكوبا ، وربما كانت هناك دول أخرى تدور فى فلك هذه الدول ؛ غير أن المتزعم لهذه المجموعة الاشتراكية هى تلك التى ذكرناها .

أما المجموعة الثالثة : فهى تلك التى تمثل الدول النامية فهى من غير شك سائرة فى طريق الاشتراكية . ذلك أن أغلب هذه الدول كان فى قبضة الاستعمار وتحت نفوذه الأبدى والمادى ، وكان الاستعمار فيما مضى - ولا يزال - يمثل القوة الهائلة للرأسمالية العالمية ؛ وليس من شك فى أن هذه الدول - على ضوء تجاربها مع الاستعمار - قد رأت حرص المستعمرين وتكالبهم على انتزاع المواد الأولية من مكامنها والاستيلاء عليها دون مقابل تقريبا ؛ ورأت تهاافت رجال الصناعة على هذه المواد الأولية - لتحيلها إلى سلع مصنوعة - لا يستغنى عنها أهل تلك المستعمرات ؛ ثم رأت أيضا كيف يستولى التجار والاحتكاريون على هذه السلع ، وكيف يهدد حكام المستعمرات لهؤلاء التجار والاحتكاريين لإغراق

الاسواق المحلية- بسلعهم وبضاعتهم بعد أن يكونوا قد أغلقوها في وجه النجار الآخرين وأمام المنافسة العالمية- الحرة .

وهكذا تحتل المستعمرة إلى ما يشبه البقرة الحلوب يرعاها صاحبها وينظف حظيرتها ثم يمسك بقرنها ليتلقى دفعها وجوحها وركلها وضرباتها بينما المستعمر يحلبها في أمان دون أن يترك راعيها قطرة واحدة من لبنها .

إن هذه المستعمرات ، التي عاشت هذه التجارب المريرة ، والتي يتكون منها أغلب الدول النامية- ، لا يمكن أن تختار بديلا للنظام الاشتراكي ، واثن كنا نرى الآن أن بعض هذه الدول تحجم عن تطبيق النظم الاشتراكية- وتعيش في ظل النظم الإقطاعية- والرأسمالية- ، فان ذلك ليس مرده أنها تفضل ، طراعية- واختياراً ، النظم الرأسمالية- وإنما هي مضطرة تحت ضغط المستعمرين القدماء أو المحدثين ، وضغط رؤوس أموالهم وخبراتهم ورجال أعمالهم ؛ نقول ؛ لأنها تحت ضغط ذلك كله مضطرة لقبول النظام الرأسمالي ، الذي يتمشى تماما مع المصالح الاحتكارية- للمستعمرين والذي يعتبر امتدادا لأسلوب الاستغلال المعهود لدى أولئك المستعمرين .

غير أن هذه الدول - حينما يخف عليها الضغط ، وحينما تلوح في أفقها فرصة- التخلص من هذه التركيبة الثقيلة - لن تتردد في الكشف عن رغباتها في تطبيق النظم الاشتراكية- ، وفي العمل على خلق مجتمع الكفاية

والعدل والمساواة ؛ كما أنها لن تتردد كذلك في كسر قيود الاحتكارات الأجنبية ، وفي نبذ نشاطاتهم الاقتصادية ، وطرد عملائهم وخبرائهم ، وتأمين مؤسساتهم ومعامل استغلالهم ، كالبنوك وشركات التأمين والمؤسسات التجارية . ولنا فيها صنعة تانزانيا ، منذ أسابيع قليلة ، دليل على صدق ما تتصوره ونقره في هذا الفصل .

لقد شهدت تانزانيا ، منذ قليل ، نقطة تحول هامة في تاريخها ، حيث بدأت منها مرحلة انطلاق على طريق الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ؛ وكان ذلك بعد دراسة واعية للظروف التي تحيط بها ، والتي تعيشها ، وبعد تفكير في حاضر البلاد ، وفي مستقبلها .

ومظهر ذلك أن أصدر رئيس الدولة جوليوس نيريري مجموعة من القرارات الاشتراكية تنص على تأمين عدد من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد . (إخضاعها للملكية العامة ، من هذه القرارات قرار بتأمين جميع البنوك الأجنبية ، التي تسيطر على العمليات التجارية ؛ ثم تأمين عدد غير قليل من شركات التصدير والاستيراد .

وهناك قرار ثالث خاص بتأمين شركة التأمين الوطنية ، لكي تتولى الاشراف المباشر على جميع أعمال التأمين .

ومن ناحية أخرى فان بريطانيا - وهي الدولة الرأسمالية - العريضة ، والتي كانت ولا تزال تسند النظام الرأسمالي في الدول المختلفة - وجدت

أن أفضل الوسائل لتدعيم الاقتصاد هو أن تؤمم صناعة الحديد والصلب في بلادها ، ففعلت ذلك منذ قليل .

إن فيها صنعة كل من نازانيا وبريطانيا ، تعتبر تجربة رائدة ومصدقا لما ذكرناه بالنسبة للنظام الاشتراكي .

وهناك دول أخرى من المجموعة الثالثة أخذت تسير بخطوات حثيثة في طريق الاشتراكية ، مثل غينيا والجزائر وسوريا والعراق وبعض دول أفريقية أخرى حديثة الاستقلال .

والسؤال الذي يفرض نفسه علينا الآن هو : هل ترك الدول القائمة على الرأسمالية طريق الاشتراكية ممهدا أمام الشعوب دون أن تشر فيه الأشواك وتقيم على امتداده العقبات ؟

الواقع أنه ليس من السهل أن تصور ذلك : فالاشتراكية بالنسبة للرأسمالية ضياع محقق وخسارة كبرى ؛ وربما كانت أسهل عليهما أن تتحول هي إلى النظم الاشتراكية من أن تتحول الشعوب التي كانت فيها ماضي مستعمرات لها ؛ ذلك أنها لم تكون رأسماليتها ولم تجمع أموالها إلا من هذه المستعمرات وعلى حساب سكان هذه المستعمرات .

وهناك حقيقة ينبغي أن ندخلها في اعتبارنا بالنسبة للصلة القائمة بين الرأسماليين المستعمرين وبين الشعوب المستعمرة ؛ وهي أن الشعوب

الرأسمالية لم تستطع ولن تستطيع وليس من طبيعة الاشياء أن تحكم الشعوب مباشرة بنفسها في ظروف عادية وإنما سارت على حكمها واستغلالها واستعمارها بواسطة فئة من أبنائها .

قد تكون هذه الفئة من الحكام ؛ وقد تكون من أصحاب رؤوس الأموال الذين اغتوا بفصل السادة المستعمرين ، والذين يدينون لهم بكل شيء . وعن طريق هذه الفئة أو تلك يستطيع المستعمر أن يستغل ويستبد ويستذل ويستعبد ، وبدون ذلك لا يستطيع مجابهة الشعوب ولا مواجهة الجاهيلين . ومن شأن النظام الاشتراكية أن تجعل من الشعب طبقة واحدة أو يكاد ، وتعمل من أفرادها أصحاب المصلحة الحقيقية وتصنع منهم حماة لها ومدافعين عنها . ومن أجل ذلك يتعذر على أصحاب النظام الاشتراكي أن يتركوا مواردهم نهبا للمستعمرين ، وخيراتهم لقمة سائغة لهم ؛ كما يتعذر على المستعمرين أنفسهم أن يجدوا في مثل هذا الشعب ثغرة ينفذون منها إلى حيث يمكن إلقاء بذور الشر والفساد ، وإلى حيث يمكن الانتفاع والاستغلال والاستعباد . ومن أجل ذلك أيضاً يحاول الرأسماليون المستعمرون بكل ماله من وسائل أن يحاربوا هذه النظم الاشتراكية في مستعمراتهم القديمة بعنف وضراوة يفوقان بكثير ما يصنعونه ضد الاشتراكية في داخل أوطانهم الخاصة .

إن عملية الاستغلال تفقر حتما إلى مستغل ومستغل ؛ ونجاح الأول في مهمته يتوقف على جهل الثاني وتخفيله وقلة وعيه ؛ ويوم يبلغ الثاني رشده من العلم والثقافة ، ويعمق وعيه بمتطلبات نفسه ومتطلبات وطنه

ومتطلبات مجتمعه ان يكون أمام الأول الا أن يشد أمتعته ويرحل .

ولما كانت الاشتراكية - كما صورناها غير مرة وفي أكثر من فصل من فصول هذا البحث - دليلا على يقظه - الشعوب ، وقوة إدراكها ، وعمق وعيها ، وشدة إحساسها بالمسؤولية - ، نقول ، لما كانت الاشتراكية - بهذا الشأن وبذلك الصورة ، فانها من غير شك الخصم العنيد والعدو اللدود للرأسماليين المستعمرين .

وهذا يفسر لنا بوضوح العداء المستحكم بين الرأسماليين المستعمرين ، وبين الشعوب الحديثة - العهد بالاستقلال ، التي أخذت تمارس النظم الاشتراكية - للقضاء على الرأسمالية - المستغلة التي غرسها الاستعمار فيها قبل رحيله منها ؛ كما أن هذا يفسر لنا أيضا الأهداف البعيدة التي ترى اليها الولايات المتحدة وانجلترا من وراء موقفها خلف إسرائيل ضد الشعوب العربية - في حرب يوليو ١٩٦٧ . ان الاستعداد لهذه الحرب ، والتخطيط لها ، والضاورة التي مارسها العدو فيها ؛ كل ذلك يصور من ناحية - مدى السخط والحقد والغيط والكمد لدى الاستعماريين الرأسماليين من النظم الثورية - الاشتراكية - في العالم العربي ؛ ويصور من ناحية - أخرى مبلغ الرغبة - في التثقي ، وفي القضاء على هذه النظم الاشتراكية - قبل أن تثبت جذورها ويمتد ظلها على مواطن أخرى من العالم . لنلق نظرة على خريطة - العالم ، ولنحاول حصر ما يدور فيها من حروب ، في آسيا ، في أفريقيا ، في أمريكا اللاتينية - ؛ ثم لنستعرض ظروف هذه الحروب ولنحلل الموقف بالنسبة - لأطراف النزاع في ميادين القتال المختلفة .

السنا نجد الاستعماريين الرأسماليين دائماً في جانب الهجوم ، في جانب القتال ، في جانب إثارة الفتنة ، في جانب التحدى والتحرش وبدأ الصدام ؟

ليست هذه الحروب في الواقع سوى نوع من الصراع بين الرأسمالية الاستعمارية- والمستعمرات التي حطمت قيود الاستعمار ، والتي ارتضت لنفسها طريق الاشتراكية- . وفي إطار هذا الصراع تدخل ، من غير شك ، معركة يونيو ١٩٦٧ بين أمريكا وإنجلترا وإسرائيل من ناحية- والعالم العربي من ناحية- أخرى ؛ تلك المعركة التي تمتزج فيها قضية- التحرير الوطني بقضية- الثورة الاجتماعية- ومايلازمها من نظم اشتراكية- امتزاجاً عميقاً . ان العدوان الأمريكي البريطاني الصهيوني الاخير يهدف بالانتصار العسكري الى ضرب النظم الثورية- وتصفية- الثورة الاجتماعية في بلادنا وفي الوطن العربي كله ، وبالتالي تصفيه- النظم الاشتراكية- .

وهكذا نجد في هذه الحروب الدائرة رحاها في القارات الثلاث أن العدو فيها واحد والهدف من ورائها واحد . أما العدو فهو الرأسمالية- المستغلة والاستعمارية- والاحتكارية- ؛ وأما الهدف فهو الرغبة- في القضاء على النظم الثورية- الاشتراكية- .

وفي هذا السبيل يقاوم العدو قتال المستعمرات وينسخر في هذه المعركة كل امكانياته عسكريا وعليها واقتصاديا وأديبياً ، غير نادم على مايفقده

من مال وعتاد ورجال ؛ إذ أن ذلك فى نظره لا يساوى سوقا
لبضائته فى بلد أجنبى .

لسنا نريد من وراء عرض ذلك الموقف ، وتحليل قضية هذا الصراع
أن نشير من قريب أو بعيد إلى أن هذا العدو سينتصر فى النهاية ، أو
سيبقى سادرا فى غيه أو محافظا على مكاته ؛ وإنما نريد أن نقول إن
هذا الصلف الذى نراه فيه ، والغطرسة التى نراه عليها ، والسعار الذى
يجعله ينهش ذات اليمين وذات الشمال ، والمغالطة الوقحة المكشوفة التى
يعبر بها مسلكه ، ويدافع بها عن جرائمه ؛ نقول إن ذلك كله لن
يكون دليلا على أن يمد له فى حياته ، بل العكس ، سيكشف ذلك للناس
حقيقته ، وسينفرون خفافا وثقالا من حوله ، وسيضيقون به وبكل ما يمكن
أن يجيء من عنده . ولقد ظهرت بوادر ذلك فعلا ، فقل أنصاره ،
وراد معارضوه ، وكثرت أعداؤه ، وأصح لايسير فى ركابه إلا طامع
فيه أو خائف منه ، أو مذبذب بين هذا وذاك ، كما أصبحنا نجد بين
الحين والحين شعوبا تضيق بالرأسمالية ، وتتخبط فى سلك الاشتراكية ؛
ولم نر عكس ذلك حتى الآن ، مما يظهر أن الاشتراكية فى امتداد ،
والرأسمالية فى انحسار ، ويؤكد أن الاشتراكية تتطلع إليها الشعوب ،
وأنها المستقبل القريب أو البعيد للجماعات الإنسانية .



مطبعة المصطفى

٩ شارع ابن خلدون - شعبة الرمل

١٩٧٤-٧٥

—